

المكتبة
الزناديقية

اليقظة القومية الكبرى

يوليو ١٩٥٢

أصولها وأبرز مظاهرها وإنجازاتها

للكاتب
حسن صبحي
مدرس التاريخ الحديث ولها مصر
في جامعة الاسكندرية

١٩٦٥



دار المجامع بمصر

اهداءات ٢٠٠٠
ا.د.رشيد سالم الناضوري
استاذ التاريخ القديم
جامعة الإسكندرية

اليقظة القومية الكبرى

بوليو ١٩٥٢

أصولها وأبرز مظاهرها وإنجازاتها

للكاتب
حسن صبحي
مدرس التاريخ الحديث ولهاصر
في جامعة الاسكندرية

الطبعة الأولى

١٩٦٥



دار المعارف

الى
بسم
و
قسام

وجيل الثورة
في العالم العربي

هذا البحث

يعنى هذا البحث سجلا موجزا لحركات الكفاح المصرى فى سبيل الحق والحرية والكرامة ، وحوافز حتمية استمرار هذا الكفاح من قبل مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر حتى قيام الثورة المجيدة فى يوليو عام ١٩٥٢ . وهو يقدم ، من ناحية أخرى ، لمحات من مظاهر هذه اليقظة القومية الكبرى التى بدأت بها مرحلة التحول العظيم فى تاريخ مصر المعاصر ، وصدى هذه اليقظة فى العالمين العربى والأفريقى . وقد راعينا عند اختيارنا لمراجع البحث ، أن تكون جميعها تقريبا فى متناول القارئ العربى حتى يمكنه ، سعيا لزيادة المعرفة ، أن يرجع إليها بسهولة . فوضعت هذا الكتاب ، كما نرى ، أوسع من أن تضمها هذه الصفحات القلائل .

ولعلنا نكون قد وقفنا فيما هدفنا إليه .

محمد محمد صبحى

شوال ١٣٨٤
الاسكندرية فى
فبراير ١٩٦٥

المحتوى

صفحة	
١	مقدمة
٧	جدول الحركة القومية في تاريخنا الحديث
٧	الانحطاط في العهد التركي
١٠	الحملة الفرنسية
١٢	صور من المقاومة الشعبية إبان الحملة الفرنسية
١٣	من الاسكندرية للقاهرة
١٦	المقاومة في القاهرة
١٩	المقاومة في الأقاليم
٢٤	القوة الشعبية وعحمد علي
٢٩	الثورة العراقية
٢٩	الحركة العراقية
٣٢	التدمير في مصر
٤١	الأفغانى وحركة الجامعة الإسلامية
٤٥	درس النكسة
	الحركة القومية والاحتلال الانجليزى (١) -
٥٠	الحماية المقنعة
٥٠	النظام الجديد
٥٥	عباس حلي وكرومر
٥٧	مصطفى كامل وعحمد فريد
٦١	من قادة الفكر

الحركة القومية والاحتلال الانجليزى (٢) -

٦٥	الحماية السافرة
٦٥	مصر أثناء الحرب
٦٩	انتهاء الحرب وقيام الثورة
٧٣	لجنة ملنر
٧٧	المفاوضات واتقسام القادة - نكسة الثورة

الاستقلال الوهمى فى ظل الاحتلال (١)

٨١	(١٩٢٢ - ١٩٣٦)
٨١	دستور عام ١٩٢٣
٨٤	وزارة الشعب (١٩٢٤)
٨٧	وزارة زيور وما بعدها
٩٢	معاهدة ١٩٣٦

للاستقلال الوهمى فى ظل الاحتلال (٢)

٩٥	والاعداد للثورة (١٩٣٦ - ١٩٥٢)
٩٥	ميثاق منقباد والحرب العالمية
١٠١	مصر بعد الحرب العالمية
١٠٥	نكبة فلسطين
١٠٧	آخر حكومة للوفد - الكفاح فى القناة
١١٢	حريق القاهرة وما بعده
١١٧	الطريق الى الديمقراطية السلمية والاشتراكية العربية
١١٧	الاشتراكية العربية
١٢٢	الاصلاح الزراعى
١٢٤	حل الاحزاب

(ح)

١٣٧	إعلان الجمهورية
١٣٩	تمهيد الاقتصاد القوي - القوانين الاشتراكية
١٣٣	التنظيمات الشعبية
١٣٥	الاتحاد الاشتراكي العربي
	العنوان الثلاثي على مصر (١)
١٣٨	مقدمة - الاتجاه الجديد بعد الثورة
١٣٨	الثورة والحياة
١٤١	تحرير السودان
١٤٣	السلام
١٤٥	حلف بغداد
١٤٨	مؤتمر باندونج
١٥٠	الصيغة اللاميكوسوفاتية
١٥٢	الإعتراف بالاصين الشعبية
١٥٣	مؤتمر بريوني
١٥٥	العنوان الثلاثي على مصر (٢)
١٥٥	الغرب وسياسة عبد الناصر
١٥٧	تأميم قناة السويس
١٦٠	موقف الدول
١٦٥	العدوان على مصر ونتائجه
	بعد العدوان الثلاثي - الثورة في المجال الدولي (١)
١٧١	الدائرة الأفريقية
١٧١	مصر وأفريقيا
١٧٦	مصر والصومال

١٧٧	مصر والشعوب الإفريقية
١٧٩	الطريق الى الوحدة الإفريقية
١٨٢	منظمة الوحدة الإفريقية
	الثورة في المجال الدولي (٢)
١٨٨	الدائرة العربية
١٨٨	القومية العربية
١٩٢	الجمهورية العربية المتحدة
١٩٤	العراق
١٩٨	الجنوب العربي
٢٠٠	التعاون العسكري
٢٠٣	مؤتمرات القمة العربية
٢٠٧	بين التحول العظيم والانطلاق العظيم
٢٠٧	التحول العظيم
٢١١	الى الانطلاق العظيم
٢١٥	عهد الرئيس ومسؤوليات الشعب
٢١٧	من مصادر البحث

بسم الله الرحمن الرحيم

ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢

مقدمة

إن دراسة هذه الثورة من الوجهة التاريخية لا تقتصر على مجرد دراسة أحداثها وتقصى أسبابها وعواملها وتلتبع نتائجها ، بل هي أبعد مدى من ذلك وأعقق لأنها تبحث في آمال شعب وجهاده لتحقيق حلم يراوده منذ فترة طويلة . ودراسة لتطور كفاح هذا الشعب حتى حقق هذا الحلم . وهي أيضاً - إلى جانب ذلك - دراسة لآمال هذا الشعب ، وبحث في مستقبله ومستقبل الشعب العربي ومستقبل قارة أفريقيا . وعلى ذلك سنبدأ دراستنا لثورة ٢٣ يوليو بالحديث عن آمال الشعب العربي في تولى أمور نفسه بنفسه دون فرض من الخارج أو وصاية عليه .

ونحن هنا لن نذهب بعيداً في تقصى ذلك الأمل والبحث عن جذوره في أعماق تاريخنا . لن نبدأ بغزو الفرس لمصر ثم توالى الغزاه والفاحين عليها من يونان ورومان . ولكننا سنبدأ بحثنا بوقوع مصر فريسة للحكم العثماني في أوائل القرن السادس عشر . حينئذ تطلع الشعب المصري حو اليه فوجد كل شيء قد تغير إلى الأسوأ ووجد أن بلاده قد فقدت كل شيء . ولم يبق العثمانيون في مصر إلا على الدين الإسلامي ، فالعثمانيون كانوا مسلمين قبل كل شيء . ولعل ذلك يفسر سكوت المصريين فترة الحكم العثماني رغم ما إمتاز به من مظالم وقوض وتآمر . وتنتهى الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨ الحكم العثماني بالوضع الذي كان

عليه قبل مجيء الحملة . وهنا تبدأ صفحة جديدة في تاريخ مصر الحديث وفي تاريخ الحركة القومية . فتنقل الحملة إلى مصر كما نقلت إلى كل أوروبا أهداف الثورة الفرنسية وشعاراتها . ويتيح الفرنسيون للمصريين فرصة ضئيلة للاشتراك في الحكم وذلك في غمار نزاعهم مع المماليك وحاجتهم إلى التعاون مع القوى الشعبية . ولكن المصريين ضنوا على الفرنسيين بأى تعاون وأنكروا عليهم الحق في بقائهم في مصر على الإطلاق وناصبوهم العداء منذ وطئت أقدامهم أرض مصر حتى خروجهم منها . وقامت حركات المقاومة الشعبية ضد القوات الفرنسية في كل مكان وجدت فيه هذه القوات . وأحال المصريون حياة الفرنسيين في مصر جميعا لا يطاق مما ساعد على زيادة حرج مركز القوات الفرنسية في مصر وعمل على فشل خطط نابليون وأطاعه في الشرق وأدى إلى اندحار الفرنسيين في النهاية ثم انسحابهم .

بعدئذ تقع مصر فريسة لمنازعات بين القوى التي خلفها الحكم التركي في مصر والتي كانت لا تزال تمثل أثراً من آثار فتح السلطان سليم لمصر . ولكن كان من المستحيل في هذه المرة أن يقف الشعب بمزول عن هذا الكفاح بعد تجاربه في الحكم وكفاحه إبان الحملة الفرنسية . وهكذا ينصب محمد على والياً على مصر بإرادة الشعب ، الذى يشارك أيضاً في تدعيم الحكم الجديد الذى اختاره بنفسه وذلك باشتراكه في القضاء على حملة فريزر عام ١٨٠٧ .

ولكن هذه الیقظة المصرية لم تلبث أن أصابها النكسة بسبب تصرفات أسرة محمد على من جهة والتدخل الأوروبى من جهة أخرى . فتدخل أوروبا بوجه عام قضى على الإمبراطورية العريية التى أقامها الجنود المعريون والتي ربطت ما بين مصر والسودان وشبه الجزيرة العربية والشام في دولة موحدة مستمدة كيائها ونظامها من إرادة محمد على وحده . ورجعت مصر ولاية عثمانية يتولى

الحكم فيها أكبر أفراد أسرة محمد على سنا بعد موافقة السلطان العثماني . وهكذا يتوالى على مصر خلفاؤه بما عرف منهم من بله أوسفه . ويحيى هيباس ثم سعيد ثم إسماعيل . وهؤلاء إما يبالغون في التدلل إلى السلطان العثماني والتقرب منه (١) أو يعمنون في تمهيد السبيل لتغافل النفوذ الأجنبي في مصر .

وهكذا تظهر الثورة العرابية . وتكون بذلك بمثابة الذروة لرد الفعل الثورى ضد هذه النكسة التى أصابت اليقظة القومية المصرية . ومنذ أن قامت الحركة العرابية وقد وجدت الثورة تغلى فى النفوس . ولم تنطفئ جذوة هذه الثورة قط ، إنما كان صوؤها يختمنى أحيانا عن الأعين السكيلة بحكم الظروف القاهرة وحركات القمع والسكبت ولكنه يعود ويظهر بشكل يبهز الأبصار فيهبز البلاد ويهز العالم ، وذلك كما حدث فى ١٩١٩ ، ١٩٥٢ أو يظهر بشكل أقل بريقا ولكنه يهز مقاعد الظلم والفساد ، يهز الحكومة والسراى ودار الممثل الإنجليزى ، كما كان يحدث فى مظاهرات الاحتجاج والمظاهرات الوطنية والأزمات السياسية .

وهناك علاقة وثيقة بين ثورتى عام ١٨٨٢ وعام ١٩٥٢ . فتورة ٢٣ يوليو حركة قومية ذات أهداف سبقتها حركات قومية تشاركها بعض هذه الأهداف . وهناك خيط واحد على الأقل ، هناك هدف واحد يربط بين تلك الحركات : الحركة العرابية (١٨٨٢) ، الثورة المصرية (١٩١٩) ، وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . ذلك الهدف هو ارجاع حقوق البلاد إلى أهلها من مغتصبها — سواء كانوا من الأتراك والعائلة المالكة أو الدول الامبريالية وأذئاب أولئك أو هؤلاء — كانوا يدورون

(١) أرسل مثلاً عباس وسعيد نجدات مصرية إلى السلطان العثماني فى حربيه ضد الروس (حرب الترم) يربو عددها على الخمسين ألف جندى لتعصدهم نيران الروس أو الصقيع أو الأوبئة وذلك فى حرب لاأفائة لهم فيها ولا أمل . هذا فضلا عن التبرعات المالية والأسلحة والدعائر . أنظر الجيش المصرى فى الحرب الروسية لعمى ماوسون — ص ٢٤٦ — ٢٥٠

في فلكهم ، والحفاظ على كرامة البلاد أو ارجاعها اليها ، تلك الكرامة التي لطختها
أسرة محمد علي والاحتلال البريطاني للبلاد .

وكما فعل الرئيس جمال عبد الناصر — حينما كان ملازما بالجيش في منقباد
بالصعيد عام ١٩٣٨ — إلى أن الانجليز هم أصل بلائنا كله ، رغم محاولاتهم بمختلف
الطرق على مر السنين لتضليل الشعب وصرف تفكيره عن هذه الحقيقة ، أدركت
تلك الحقيقة أيضا الاجيال التي عاشت معركة عرابي وما بعدها . قتلك النكسة التي
رؤننا بها منذ القرن الماضي والتي وضعت ثورة عام ١٩٥٢ حدا لها ، وأقصد نكبة
الامبريالزم والاستعمار الأوروبي والتي مثلها الاحتلال البريطاني أصدق تمثيل ،
هذه النكبة ظلت الخيط الذي يربط الثورات الثلاث والهدف الذي كانت الحركات
القومية الحققة ترمى إلى تحطيمه .

ولقد فشلت الثورة العراقية ونكست ثورة ١٩١٩ ونجحت ثورة يوليو ١٩٥٢
ولذلك عوامل . ولكن على أية حال فلا يجب أن ننسى أنه رغم فشل ثورتي عام
١٨٨٢ ، وعام ١٩١٩ ، إلا أن الدعوة التي كانت تدعو اليها هاتان الثورتان لم تمت
بل ظلت قائمة في ضمير الشعب ، يحس بها كل مصري كما يحس بها كل عربي واضح
رغم صنوف السكبت والضعف التي تعرض لها هذا أو ذاك . واستمرت الدعوة حتى
قامت ثورة ٢٣ يوليو وعلى رأس أهدافها نفس أهداف الثورتين السابقتين ..
من ناحية أخرى نجد أنه في ثورة ٢٣ يوليو قد استفاد بلا شك القائمون بأمرها
في إعدادها وتنفيذها ، ثم المحافظة عليها بمسئوليتها ، استفادوا في كل ذلك
بتجارب الماضي وأخطائه . فالأسباب التي أدت إلى فشل ثورة عام ١٩١٩ مثلا .
هي نفس الأسباب التي حركات حوافر الثورة عام ١٩٥٢ .

وعلى ذلك فلا بد — عند دراسة ثورة ٢٣ يوليو — من الاطلاع بحركات
المقاومة الشعبية ضد الغاصب الدخيل منذ جاء الفرنسيون إلى مصر في أواخر

القرن الثامن عشر . هذا جزء من تاريخ كفاحنا في سبيل الحصول على حقوقنا وحفظ ذاتنا وكياننا يكمله كفاحنا إبان الحركة العرابية وبعداحتلال الانجليزى لمصر بقصد تخليص البلاد من النفوذ الأجنبي ومن قوات الاحتلال . هذا الكفاح وتلك المقاومة إنما هى جذور لحركات فضالنا القومى فيما بعد وأصول لهذه الصحوة القومية الكبرى وتلك الطفرة الوطنية العظمى التى بلغت ذروتها فى مصر بقيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢ .

وعلىنا كذلك أن نلم بالتزامات الثورة وواجباتها إزاء الشعب الذى فوض لها - أكثر من مرة وبأكثر من صورة - مهمة قيادته وتدبير أموره فى تلك المرحلة الحاسمة من تاريخنا المجيد ولنرى أيضا إلى أى حد قامت الثورة فعلا بهذه الواجبات وتلك الالتزامات . وقد أجمل الرئيس جمال عبدالناصر هذه الالتزامات حينما تحدث عن الدافع الأول للثورة « هو توسيع المجال الحيوى أمام تزايد السكان فى السنوات الأخيرة زيادة تعد بالملايين ، مع إصابة عجلة الانتاج بالتوقف أو الشلل بما هدد البلاد بأخطاء جسيمة » . كذلك تظهر هذه الالتزامات أكثر تحديدا حينما يتحدث الرئيس عن روح الثورة ويقول أنها إنما تتمثل فى خلق وصى مصرى جديد يؤمن بالاشتراكية ويؤمن بالديموقراطية لتسود العدالة الاجتماعية وتقوم عند الوطن على أساس سليم ، فلا حرب تنشب بين الطبقات ولا ترى جماعة على حساب الآخرين ولا تتحكم أقلية فى أكثرية (١) . وأخيرا فلا بد من الحديث عن التزامات مصر وواجباتها إزاء العالم العربى من ناحية ، والقارة الأفريقية من ناحية أخرى . وهى التزامات وواجبات تفرضها على مصر

١- « روح الثورة » كما يعرفها السيد الرئيس جمال عبد الناصر فى تقديمه لكتاب عهد عطا

(مصر بين ثورتين) - ص ٦ .

صلاتها القومية والتاريخية والاقتصادية والجغرافية بالعالم العربي بأفريقيا .
فالثورة إذن إذا كانت بمنأى الضيق تعبيراً عن الاحساس بالظلم ، أو السخط
على أوضاع فاسدة للحكم أو تبرما بوجه عام بنظام حكم والرغبة في تغييره ، فإنها
بالنسبة ليوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ تعنى أكثر من ذلك . فهي التاريخ المعاصر
لمصر كما أنها تصنع معالما لتاريخ مصر والشرق العربي والقارة الأفريقية لأجيال
قادمة .

جذور الحركة القومية في تاريخنا الحديث

المنحط في العصر التركي (١٥١٧ - ١٨٩٨) :

لاشك أن فتح الاتراك لمصر كان نكبة بالنسبة لمصر والشعب المصري، فالغزو التركي لم يوقف بالبلاد حائلا دونها والتقدم الذي كانت تسير فيه أوروبا بخطى حثيثة بل دفع بها أيضا إلى الوراء خطوات كبيرة . وإذا قارنا بين حالة البلاد قبل مجيء الاتراك العثمانيين إلى مصر ، في عهد صلاح الدين مثلاً ومن أتى بعده من سلاطين المماليك ، وحالتها بعد مجيء العثمانيين لبدأ الفرق واضحا ، ففي ذلك الوقت كانت مصر مستقلة ذات حكومة ثابتة إلى حد ما ، استطاعت نشر الأمن والعدل كما استطاعت الحفاظ على التراث العربي والإسلامي ازاء هجمات المغول والتتار . كذلك استطاعت مصر في عهد ما قبل الغزو التركي أن تحتفظ بمكانتها التي كانت لها في ميادين العلوم والفنون والآداب . وظهرت بمصر حينئذ طائفة من نوابغ الشعراء والأدباء والعلماء .

وبمجيء الاتراك العثمانيين إلى مصر أصبحت البلاد مسرحا للإنحطاط والغزو في كافة النواحي والمرافق . فالتنازع بين السلطات الثلاث التي كونها العثمانيون كأساس في حكمهم لمصر (الوالي العثماني - قواد الحامية التركية - المماليك) حال دون قيام حكومة ثابتة قوية ترعى شئون البلاد . وعلى ذلك تعطلت الزراعة واضمحلت لأعمال شئون الري . وانتقلت كواهل الفلاحين بالضرائب والافتاوات واضمحلت الصناعات والفنون التي كانت معروفة في مصر قبل الفتح العثماني . واختل الأمن واسرفت القوات التركية في السلب والنهب ولجأ الولاء البكوات المماليك إلى مصادرة ما يحلو لهم من أموال التجار فأنحطت الحسالة الاقتصادية وكدت الحركة التجارية بالتأثر . كذلك انحطت الحركة العلمية والأدبية في مصر وصارت مخاطبات الولاء والسلاطين تكتب باللغة التركية بمد أن كانت اللغة العربية هي

لغة الحكومة حتى يجيء الأتراك إلى مصر (١) . وبلغ الانحطاط مداه حتى وصل الفساد إلى القضاء الذي كانت تمنح مناصبه إلى طالبيها مقابل دفع إتاوة من المال للحكومة القسطنطينية . وامتد هذا الإهمال لشئون البلاد إلى النواحي الصحية حتى صارت الأوبئة تفتك الآلاف من الأرواح حتى بلغ عدد سكان مصر في أواخر القرن الثامن عشر حوالي الثلاثة ملايين . وكانت مثل هذه النكبات أحيانا ماثرا لاغتباط الوالي الذي كان يزيد دخله باستيلائه على تركات الموتى بلا وراث . وصارت علاقة الوالي بالشعب مقصورة على جمعه الأموال ، دون الاهتمام بوسائل جمعها ، ليقطع منها جانبا لنفسه يعرض به مادفمه في القسطنطينية لقاء حصوله على وظيفته ويرسل بالباقي إلى السلطان العثماني .

وتطلع المصريون حواليتهم بعد الفتح التركي فوجدوا أن كل شيء قد تغير . وأرا بلادهم تسير القهقري بسرعة وشاهدوا حقوقهم تسلب وأموالهم وثمرات كدهم تنسرب إلى جيوب الحكام وإلى خارج البلاد . ولا شك أنه قد تولدت حينئذ آمال تطمح إلى التغيير وتهدف إلى التحسين . ورغم قسوة الظروف التي عاشها الشعب المصري إبان الحكم التركي ، فقد واجه هذا الحكم روحا من المقاومة ولكن خوف من غلواتها أن الأتراك كانوا - كالمصريين - مسلمين . ومع ذلك فقد أظهر المصريون نوعا من المقاومة للحكم التركي بدت مشلا في عزوف العلماء المصريين عن تولي مناصب القضاء ورفضهم إياها وذلك بعد هذا الفساد والانحطاط الذي وصل إليه القضاء في مصر في العصر التركي . ومن المعروف أن طبقة العلماء ورجال الدين كان لهم تأثير كبير في نفوس الشعب وفي قيادة أفكاره ، كما كانت لهم الزعامة الأدبية والسياسية في البلاد . وقد لعب أمثال هؤلاء العلماء دورا هاما في

مجريات الأحداث في مصر في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر كما سوف نرى .

وتلاشى سلطة العثمانيين وظهور السلطة الثالثة ، سلطة المماليك ، إنما هو بوادر نصر للروح القومي في مصر . ف هؤلاء المماليك ، ولو أنهم أتوا في الاصل أو استجلبوا من خارج مصر ، إلا أنهم بمرور الزمن قد تمصروا وصاروا همزة الوصل بين الشعب والوالى التركى . ونجد أن الجبرقى - وهو مؤرخ مصرى حاش في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر - يلقبهم بالامراء المصريين . وقد استغل المماليك فرصة النزاع بين القوتين الأخرتين وضعف الدولة العثمانية بمجئ القرن الثامن عشر فعملوا على تنظيم أنفسهم وزيادة قوتهم . كذلك استمال المماليك جانباً من أفراد الحامية التركية في مصر ، وكان كثير من هؤلاء قد استقروا في مصر واندمجوا في أهلها ، وارتبطوا بهم بأواصر المصاهرة . وهكذا استطاع المماليك جمع السلطة العسكرية في أيديهم الى جانب السلطة المدنية والمالية التي كانت في أيديهم من بادىء الامر .

وصار بذلك نفوذ المماليك فعلياً بينما أصبح نفوذ السلطان العثمانى في مصر اسمياً . واتهم زعيمهم (على بك الكبير) فرصة الحرب الروسية التركية (١٧٦٨) فمتنع عن دفع الخراج ويعلم الاستقلال بمصر في العام التالى . ولكن هذا الاستقلال لم يدم أمدته إذ سرعان ما انقلب اتباع على بك من المماليك عليه وعادت مصر الى ما كانت عليه وبفشل على بك قضى على أول محاولة في تاريخ مصر الحديث لتحرر من سلطان الدولة العثمانية . وإذا كان معاصرو هذه الأحداث يرون أن المستول الأول عن هذا الاخفاق هم الروس الذين أمهلوا

عرض على بك للتحالف معهم نظير مساعدتهم له (١) ، فانه لا يمكننا غض النظر عن هذه الحقيقة وهي ان إغفال على بك لاهمية القوى الشعبية المصرية كان من العوامل التي أسرعت بهذه النهاية بينما فطن كل من نابليون بونابرت ومحمد علي فيما بعد لهذه القوة وحاول كل منهما استغلالها لصالحه . وفشل نابليون بينما نجح محمد علي في ذلك . وكان الشعب هو الذي قرر ذلك الفشل أو ذاك النجاح .

المحور الفرنسية :

لم تكن الحملة الفرنسية مرتبطة بكفاح فرنسا الثوري ضد إنجلترا - كما كانت تزعم حكومة الإدارة في فرنسا - قدر ارتباطها بتحقيق أهداف استعمارية واسعة المدى لفرنسا . وكان التفكير في الانتقام من إنجلترا يسير جنباً الى جنب مع التفكير في احياء مجد الامبراطورية . ولم يكن القضاء على قوة إنجلترا وارغامها على قبول الصلح مع فرنسا واحراز التفوق السياسي في أوروبا إلا وسيلة لتحقيق اطماع فرنسا الاستعمارية . ولم تكن فكرة استعمار فرنسا لمصر وليدة عصر نابليون فقط فقد سبق أن تملككت هذه الفكرة مشاعر لويس التاسع الذي قام بحملة صليبية ونزل الى دمياط بالفعل عام ١٢٤٩ . وتجسدت الفكرة في عهد لويس الرابع عشر في النصف الثاني من القرن السابع عشر ، إذ كان وزيره كولبير يحلم بامتلاك مصر كما أن الفيلسوف الالماني لينتز اقترح تقسيم أملاك الدولة العثمانية ومنح مصر لفرنسا كوسيلة لاقرار السلام في أوروبا ١١ . ووجدت هذه الفكرة أيضا طريقها بعدئذ الى أذهان الساسة في عهد لويس الخامس عشر والسادس عشر في

(١) هكذا رأى كل من كل من الرسالة Bruce ، Savary .

انظر : دكتور محمد فوزي شكرى - عبد الله جاك مينو وخروج الفرنسيين من مصر ص ٣٥ وكذلك : اميل خوري وعادل اسماعيل : السياسة الدولية في الشرق العربي (١٧٨٩-١٩٥٨) ص ١٦-٣١ .

القرن ١٨ . ولما ظهر نابليون بونابرت نادى بأهمية امتلاك فرنسا لمصر وأيده في ذلك تاليران ، وزير خارجية حكومة الإدارة .

وجاء نابليون الى مصر في أواخر القرن الثامن عشر وهو يهدف الى امتلاكها وجعلها مستعمرة فرنسية من أجل مستعمرات العالم تعوض فرنسا عما فقدته في أمريكا وجور الهند الغربية ونهى لها السبيل للاستحواذ على تجارة الهند . كان نابليون يعلم أن مصر من أخصب بلاد العالم فبيت النية على جعلها ذرعة لفرنسا ، وجاءت الحملة الفرنسية وهي تهدف الى ربط مصر بفرنسا الى الأبد . واستصحب معها حملة أخرى من نوابغ الفرنسيين في مختلف العلوم والفنون تبلغ ١٤٦ عضوا . كذلك كان نابليون يهدف الى جعل مصر مستودعا لمناجر العالم . فمصر ذات موقع جغرافي فريد . فهي تقع في ملتقى القارات الثلاث وفي طريق التجارة بين الشرق والغرب . واستيلاء نابليون على مصر إنما هو مهاجمة لإنجلترا نفسها . فن مصر يستطيع الزحف شرقا الى الهند أو شمالا عن طريق القسطنطينية ونهر الدانوب الى قلب أوروبا وإرغام حلفاء الإنجليز على الانقضاء من حولهم . كذلك كان نابليون يهدف من احتلال مصر إلى إحياء طريق السويس البرى مما ينتج عنه انقلاب في تجارة أوروبا والحقاق اضرار جسيمة بإنجلترا التي كانت قد استولت على مستعمرة الكاب الهولندية في جنوب أفريقيا وأبدت تصميا على الاحتفاظ بها . وإنجلترا كانت تعتمد في تفوقها السياسى في أوروبا على تجارة الهند الى حد كبير وهي تجارة سوف تفقدها عند إحياء طريق السويس البرى لأن الأنجليز سوف يعجزون بلا شك عن مقاومة هذا النشاط التجارى الجديد بزعماء فرنسا . ومع ذلك فحكومة الإدارة تبرر هذه الحملة بحجة واهية . فهي تهتم بالبكوات المائلك القائمين بالامر في مصر باضطهاد الفرنسيين وادهاقهم بالمطالب المالية وفرض المغارم عليهم ومصادرة أموالهم ومتاجرهم ونهبها والإعتداء على أرواحهم كذلك

اتهمتهم فرنسا بالإتصال بأعدائها ، ما دعاها الى الإقتصاص من أعداء الجمهورية .
وهذه كما نرى حجج ضعيفة لجأت فرنسا أيضا الى مشيكلات لها فيما بعد عند غزوها
للجزائر (١٨٣٠) وتونس (١٨٨١) (١) .

وكانت فرنسا تعتقد أن فتح مصر لا يكلف فرنسا نقطة دم واحدة ، وذلك
كما أبان تاليران في تقريره (٢) لأسباب أهمها هدااء المصريين الظاهر لبكوات
الماليك . فالفرنسيون اذن لم يعملوا حسابا لآى مقاومة لهم من جانب المصريين
بل توقعوا انضمامهم اليهم في حربهم ضد المالك . كذلك توقع الفرنسيون
سهولة حكم المصريين . ورأوا أن يقود الحملة رجال من أبرز صفاتهم الحكمة
وأصالة الرأى وأن يهتموا باظهار احترامهم لتقاليد المصريين وعاداتهم وشعائهم
الدينية وأن يجعلوا علماءهم وشيوخهم يعملوا على احترام أهل الرأى منهم ،
ف هؤلاء العلماء كانوا أصحاب سيطرة كبيرة على الشعب .

مصر - من المقاومة الشعبية اباء الحملة الفرنسية :

كان الفرنسيون واهمين تماما في تصورهم لكيفية استقبال الشعب المصرى
لهم وترحيبه بهم . فالمصريون والفرنسيون كانوا أصدقاء في كثير من النواحي .
فهما يمثلان حضارتين مختلفتين تماما ومجتمعين مختلفين وتفكيرين وعقيدتين
مختلفتين ... الخ . ورغم الانحطاط الذى كانت عليه مصر حينئذ ، فقد كان
للمصريين تراث من التقاليد والعادات ينفارون عليه ويحافظون على بقائه . الى

(١) انظر : دكتور صلاح العقاد : المغرب العربى - (الناشر ١٩٦٢) - ص - ٨٥ - ١٠٣ ،
١٩٥ - ٢٠٠ .

(٢) دكتور محمد فراد ذكرى - نفس المرجع - ص - ٧٢ .

جانب ذلك كان المصريون لا يزالون يفسكرون بعقاية مسلمي القرون الوسطى - هذا التفكير الذي ربما جمعهم يستسلمون للحكم التركي الإسلامي . فكانت الحملة الفرنسية في انظارهم تمثل عدوانا مسيحيا صارخا على تراثهم العربي الاسلامي وعلى الوطن الاسلامي . وعلى ذلك فقد ناصب المصريون أولئك « الكلاب الكفرة » كما كانوا يدعونهم - العداء منذ أن وطئت أقدامهم أرض مصر . وهنا تظهر بذور وعى سياسي أيضا إلى جانب الوعي القومي . فالحملة الفرنسية جاءت أيضا لتوقظ مصر والشرق من طول سبات . فأثارت الحملة نضالا قوميا في مصر بصورة لم تغد لها البلاد منذ أيام صلاح الدين أو نحو ذلك . وتحالف الشعب مع المماليك بجميعهم الشعور المشترك وربما المصلحة المشتركة أيضا . كذلك تحالف الشعب مع الأتراك بجميعهم نفس العوامل ويفر زعماءه ويحتمون بالأتراك ويتطلع الشعب اليهم للخلاص من الفرنسيين مستعينا بهم . ويشجعهم هذا الخاطر ويحفزهم إلى إزدياد مقاومتهم للفرنسيين .

وكفاح الشعب المصري ضد الحملة الفرنسية اتخذ صورةا شتى . فقد اشترك المصريون مع المماليك جنبا إلى جنب في المعارك الحربية التي كان ثابليون يباغ في أهميتها في تقاريره إلى حكومته ، وقاموا بالثورات ضد الحكم الفرنسي ونظموا حرب العصابات في كل مكان وجد فيه الفرنسيون ، وقطعوا طرق مواصلاتهم في البر وفي النيل . كذلك رفض الاهالي التعاون مع الفرنسيين على أية صورة وقاطعوا احتفالاتهم وأعيادهم ومنعوا عنهم الماء والراد كلما استطاعوا وأخفوا ماشيتهم وجمالهم .. الخ .

من الاسكندرية للقاهرة :

علم أهل الاسكندرية بخبر استعداد الفرنسيين لغزو مصر واستيلائهم على جزيرة مالطة . ففضضوا لذلك النبا غضبا شديدا حتى كادوا أن يفتسكروا بالقتل

الفرنسى بالاسكندرية . وأخذوا يستعدون للمقاومة ويحصنون القلاع رغم أن هذه القلاع لم تكن لها قيمة حربية وقتئذ ولم تكن ذا خطر ولم يكن يوجد بها من الجنود سوى الاهالى الذين انتظموا فى سلك الفرق العسكرية .

ونزل نابليون بجنوده الى الشاطئ غربى الاسكندرية فى الصباح المبكر (٢ يوليو ١٧٩٨) وزحف شرقا حتى وصل الى أسوار المدينة . وأخذ يحاصر الاسكندرية وقد اتخذ من قاعدة حامود السوارى مركزاً لقيادته يدير منه أولى معاركه فى مصر . ودارت معركة قصيرة الأمد غير متكافئة بين الجيش الفرنسى وهو أحدث ما يكون نظاما وتدريسا وتسليحا ، وأهالى الاسكندرية الذين تحملوا وحدهم عبء الدفاع عن مدينتهم . حدثت فى بادىء الأمر مناوشات خارج أسوار المدينة ارتد المصريون على إثرها . وبقي الأهالى محشدين على أسوار المدينة وفى أبراجها ، رجالا ونساء كبارا وصغارا وقد تسلحوا بالبنادق والرماح . ولم يدم دفاع الاهالى طويلا وسرعان ما اقتحم الفرنسيون الاسوار ودخلوا المدينة حيث دار القتال فى الشوارع . وفى تلك العمليات كاد نابليون نفسه أن يقتل . أما محمد كريم ، حاكم الاسكندرية ، فقد ظل يدافع عن المدينة بعد دخول الفرنسيين واعتصم بطاوية قايتباى . وخشى نابليون أن تؤدى هذه المذابح الى عرقلة أهداف الحملة أو فشلها . لذلك يأمر جنوده بالكف عن مهاجمة الاهالى ويعمل على اقناع أهل الاسكندرية بالكف عن المقاومة . وكف الاهالى وكف محمد كريم عن القتال بعد ما تبينوا أنه لا فائدة ترجى من المقاومة وبذلك سلبت المدينة بعد أن دافعت عن نفسها دفاع المستعيت بطريقة أثارت إعجاب الفرنسيين وأوجبت احترامهم للدفاعيين .

وبهذه الكيفية وعلى غير ما كان الفرنسيون يتوقعون استقبل المصريون نابليون وجنوده . وإقناعته هذه المقاومة بأن المصريين قوة يعمل لها حساب ولا

ينبغي افعالها . وهو لذلك يهتم اهتماما دائما باستمالتهم الى جانبه . ويعفو عن محمد كريم ويعينه محافظا للمدينة . ويدعو مشايخ المدينة وأعيانها لمقابلته ويعمل على اجتذابهم اليه بالكلام الطيب والوعود . وتعد اتفاقية بين الطرفين (٤ يوليو) تتمتع الاسكندرية بمقتضاها بنوع من الحكم المحلي ويعد الفرنسيون بعدم التدخل في شئون أهالى المدينة وذلك مقابل عدم تعرض الأهالى للجيش الفرنسى بالأذى أو الخيانة . وقد فرضت هذه الاتفاقية من جانب واحد كما نرى فلا هجب اذا رأينا محمد كريم وأهالى الاسكندرية ينظمون مع ذلك المقاومة السرية بمختلف الطرق ضد الفرنسيين الذين لم يلبثوا أن القوا القبض عليه وحكموا عليه بالاعدام ونفذ الحكم (٦ سبتمبر ١٧٩٨) . وقد بقى محمد كريم حتى اعدامه موضع احترام الفرنسيين واعجابهم لشجاعته واخلاصه لبلاده وقوة ارادته .

وفي الطريق الى القاهرة كان الأهالى يتعقبون الجيش الفرنسى ويلحقون به الحسائر . وعلى طول الطريق الى القاهرة لم يكن الجيش الفرنسى يلتقى إلا قرى مهجورة أخلاها أهلها قبل وصوله . فالفرنسيون كانوا ينهبون القرى ويستولون على المواشى . ورغم أوامر نابليون المشددة تكررت حوادث الاعتداء على القرى والأهالى . كان الجنود الفرنسيون قد صدموا بنجبة أملمهم فى المغامرة المصرية حيث الصحراء والقيظ والمعش والإجماد . كذلك وجد الفرنسيون أنفسهم محاطين بالاعداء من كل جانب . وهم يقابلون كل ذلك بعد مغامرتهم مع قائدهم فى إيطاليا حيث الجمال والرفاهية والترحيب أحيانا .

وتحدث معركة شبراخيت والجيش فى طريقه إلى العاصمة (١٣ فبراير ١٧٩٨) . ولها يشترك الأهالى إلى جانب قوات مراد بك من المماليك فى قتال الفرنسيين وتدمير قطع من أسطولهم فى النيل . ويفهم من إحصائيات بعض ضباط الحملة

الفرنسية أن أعداد الاهالى وأتباع المماليك الذين اشتركوا فى المعركة كانت تفوق كثيرا عدد المماليك أنفسهم الذين كانت تتراوح أعدادهم بين الثلاثة والأربعة آلاف فارس . وانتهت المعركة بهزيمة المماليك والمصريين الذين هبوا يصدون جيش نابليون بنظامه ومدفعيته مسلحين بالبنادق والمصا ١١ .

وفى القاهرة ، وبعد هزيمة جيش مراد بك فى شبراخيت ، بدأ أهل المدينة فى الإستعداد للدفاع عنها ضد الفرنسيين . وفى نفس الوقت كان المماليك - وقد ادركوا خطورة الموقف - يستعدون لصيانة أموالهم وإخفائها . وأغلقت متاجر القاهرة وأسواقها وخرج كل قادر على حمل السلاح إلى بولاق لأعداد المتاريس وتنظيم الدفاع . ولم يرض أحد فى ذلك بمال أو جهد . وتحدث معركة إمبابية أو الأهرام كما يسميها الفرنسيون (٢١ يوليو ١٧٩٨) ، وفيها تنهزم قوة الفرسان المماليك ، وكانوا يعدون أنفسهم أحسن مقاتلى العالم . وفى هذه المعركة أيضا يظهر مدى ضعف الشرق وتأخره ومدى قوة الغرب وتقدمه . وعلى أى حال فقد قام المصريون بدور فعال فى المعركة . فكان عدد متطوعي القاهرة يزيد على عدد المماليك الذى كان يقرب من الستة آلاف مقاتل . والمصريون - بشهادة الفرنسيين - قد دافعوا عن إمبابية دفاع الأبطال ورفضوا التسليم فأتوا قتلا وضربا (١) . وبعد المعركة فر زعماء المماليك . واستقر مراد بك فى الصعيد بينما لجأ إبراهيم ومعه مماليكه إلى سويزيا وقد حملوا معهم أموالهم وما خف حمله من متاعهم . وبذلك ترك أهل القاهرة ليواجهوا القوات الفرنسية وحدهم .

المقاومة فى القاهرة :

بمجرد أن دخل نابليون القاهرة (٢٤ يوليو) عمل على التقرب إلى الشعب

(١) الراى - تاريخ الحركة النومية - ج ١ ص ١٨٥ / ١٨٤

واستمالته اليه . فشرع في تأسيس « الديوان » من المصريين وأمر د باسناد حكومة القاهرة ، إلى ذلك الديوان . وقال أنه يهدف من ذلك د تعويد الأعيان المصريين على نظم المجالس الشورى والحكم . ولكن الواقع أن نابليون أراد أن يهود نفقة المصريين وأن يستعين بهم في نفس الوقت في تنفيذ مشروعاته الضخمة . وبذلك حسب نابليون أنه يأمن مقاومة المصريين له ويستطيع العمل بهدوء ذلك يفسر أيضا محاولة نابليون الاتفاق مع مراد بك على حكم الصعيد على أن يكون تابعا لفرنسا ، رغم أنه كان قد أعلن أنه إنما جاء لتخليص البلاد من ظلم المماليك . كذلك كان نابليون يهدف إلى التعرف على وجهة نظر أعضاء الديوان من بعض الأمور التي تهم الحكم الفرنسي كنظام الضرائب مثلا وبذلك يعاونه الديوان في حكم مصر . فلم تكن لذلك الديوان سلطة البت في الأمور بل كانت وظيفته استشارية بحتة . وكان يعمل تحت إشراف الفرنسيين وإرشاداتهم . أما قراراته فكانت أشبه برغبات تعرض على الفرنسيين الذين كانت لهم الكلمة الأخيرة . ويعمم نابليون نظام الديوان في كل مديرية للسر على مصالح المديرية كما كان يقول ومراقبة الأشخاص ذوي السيرة السيئة ، ومعاقتهم والاستعانة في ذلك بالقوات الفرنسية .

وفي ذلك « الديوان » نلتس عنصر المقاومة أيضا . فالمصريون لم يرضوا قط بالحكم الفرنسي رغم ما كان يبدو من تعاونهم معهم - بحكم الأمر الواقع - خلال هذه الدواوين . ترى عنصر المقاومة في رفض بعض العلماء الإشتراك في ديوان القاهرة مثل محمد مكرم نقيب الإشراف ، والسادات وكان من كبار العلماء . وقد رفض الاثنان أن يكونا العوبة في يد الحكم الفرنسي . وحتى هؤلاء الذين اشتركوا في الديوان كانوا يظهرون التعاون مع الفرنسيين في شئون الحكم وكلهم

أمل في خدمة إخوانهم في الوطن . ولسكنهم لم يلبثوا أن تلبثوا إلى أهداف نابليون ورفضوا أن يسيروا طويلا في الشوط الذي رسم لهم . فهم يرفضون وضع شارة الثورة الفرنسية المثلثة الألوان على ملابسهم . ويرمى الشيخ الشراوى - رئيس الديوان - بتلك الشارة إلى الأرض غاضبا بعد أن وضعا نابليون على كتفه تكريما له ويستقيل من الديوان . وهبنا حاول نابليون أن يجتذب إليه قلوب المصريين بتودده إلى الزعماء وإنشائه الديوان أو إحياء الحفلات في مناسبات المولد النبوى الشريف ووفاء النيل أو عيد الجمهورية الفرنسية . فقد قاطع المصريون هذه الحفلات جميعها احتجاجا على الحكم الفرنسى واستنكروا له . والديوان على أية حال كان أول تجربة في تاريخ مصر الحديث أتاحت للمصريين فرصة الإشتراك في الحكم . وهى تجربة أشعرتهم بكيانهم وزادتهم ثقة في نفوسهم .

وسخط الشعب المصرى على الحكم الفرنسى ونزعته إلى التحرر من قيد الاحتلال يترجم بوضوح في ثورات القاهرة والأقاليم . فقامت ثورة القاهرة الأولى (٢١ أكتوبر ١٧٩٨) بعد أن بلغت قمة الشعب على الفرنسيين نداها وصارت الدغوة إلى الثورة تتردد على السنة الأهالى وتختلط بأذان المؤذنين بالمساجد . وكانت للثورة لجنة تديرها وتلشر دعوتها وتنظم صفوفها . ويقول نابليون عن هذه اللجنة أن الشعب قد انتخب ديوانا للثورة ونظم المتطوعين للقتال وأعد الأسلحة . وكان الأزهر مقرا لهذه اللجنة . ولم يقتصر أمر هذه الثورة على عامة الشعب بل أسهم ذوو اليسار بنصيب فيها أيضا بأن وافقوا عليها وأمدوها بالمساعدات .

راستعد الفرنسيون لقصف القاهرة وحى الأزهر والمدافع التى نصبوها على القلعة وربى المقطم . وأظهر الأهالى بطولات فذة في محاولات يائسه لاسكات بعض هذه المدافع وهكذا بدأت المذبحة التى أعدها الجيش الفرنسى لسكان القاهرة . وأخذت القتال تنهال على الأهالى من الظهر حتى الليل بشدة وقسوة وتلشر الدمار

والخراب في المدينة . وراح في هذه المذبحة عدد من الضحايا يقدرهم أحد المؤرخين الفرنسيين بأربعة آلاف من المصريين . وهذه الدماء التي سالت في الثورة ، بالإضافة إلى انتهاك الفرنسيين لحرمة الجامع الأزهر وضربه بقنا بلهم ودخولهم بغيولهم إلى صحنه ، ثم فظائع الإجراءات الانتقامية عقب الثورة كإعدام المتهمين سرا في القلعة دون محاكمة ومنهم العلماء والنساء ، كل ذلك زاد الشقة بين المصريين والفرنسيين بعدا على بعد وقضى على آمال نابليون في اكتساب محبة الشعب المصري توطئة لتكوين إمبراطورية شرقية كبرى . وبات الفرنسيون يتوقعون وثبة أخرى من الشعب المصري حينما تتاح له الفرصة لذلك . وانصرفوا إلى تحصين المدينة ضد ثورة أخرى مفاجئة . وأخذوا يزيدون من قلاع القاهرة كلما اشتد قلقهم حتى بلغ عددها ١٩ قلعة . وقد أثارت هذه الأحداث المسلمين في كل مكان . ويدفع كليبر - خليفة نابليون في مصر - حياته ثمنا لانتهاك جنوده مقدسات المسلمين ، على يد الطالب الأزهرى السورى سليمان الحلبي (يونيو ١٨٠٠) .

المقاومة في الإقليم :

ثارت المصاعب في وجه الفرنسيين باستمرار . وكلما أخذت الثورة في مسكان قامت في مكان آخر ، كان الفرنسيون يظنون أن الشعب سرف يقبلهم كمحررين له من طغيان المماليك . ولكن الشعب كان يلتف حول كل من يزعجهم لقتال الفرنسيين . ولو كان من كبار الإقطاعيين . ولذا فقد قامت سياسة الفرنسيين - بحكم الأمر الواقع - على القوة أكثر من الإقناع . ولذلك أيضا لجأ نابليون إلى توزيع الجيش في أنحاء القطر لاختضاع مناطقه ومراقبة الأهالي . وكان القواد الفرنسيون يشرفون على الأعمال الإدارية والمالية وجباية الأموال في المناطق التي يحتلوها .

وقوبلت القوات الفرنسية بمقاومة من الأهالي اتخذت صورا شتى في كل مكان وجدت به وطيلة مدة بقائها بالأراضي المصرية تقريبا . ففي الإسكندرية والبحيرة

نظمت حركة العصيان والمقاومة رغم اتفاق نابليون مع أعيان الاسكندرية ومنع
الاهالى الماء عن الفرنسيين وقطعوا طرق مواصلاتهم وصاروا يهاجمونهم حول
أسوار الاسكندرية من حين إلى آخر . ورغم احتلال الفرنسيين لمدينة دمهور
(نوفمبر ١٧٩٨) واعدامهم زعماء المقاومة هناك وانتقامهم من الاهالى فقد
استمرت حركة المقاومة التى تزعمها سليم كاشف و ابراهيم الشوربجى اللذان لجعا
وقواتها إلى الصحراء وراحوا يناوئون القوات الفرنسية من وقت لآخر . وفى رشيد
لم تكن سلطة الفرنسيين تتجاوز ضواحيها . ولم يخلد السكان إلى الطاعة التامة بل
ظلوا يسبون الازعاج للجنرال مينو . وتكررت حوادث الاعتداء على قوافل
الفرنسيين مما اضطر مينو إلى اعدام بعض مشايخ البلاد فى ادكو وإدفينا .
وتضرر مدينه طنطا (اكتوبر ١٧٩٨) وتمتنع عن دفع أى ضريبة للفرنسيين .
ورغم حرص الفرنسيين على اظهار احترامهم لمدينة طنطا باعتبارها مدينة مقدسة
عند المسلمين فقد ارسلوا قواتهم لاختضاع الاهالى وإرسال الرهائن إلى القاهرة .
ويشارك الاهالى فى الشرقية فى مقاومة قوات نابليون التى كانت تتبع ابراهيم بك
وقواته . واستطاعت جموع العرب والفلاحين المسلمين بالعصى والبنادق أن تثير
الذعر بين صفوف الفرنسيين . وبعد احتلال الفرنسيين لهذه الجهات رفض الاهالى
التعامل مع الفرنسيين وظلوا يناوشونهم ويهددون خطوط مواصلاتهم مع القاهرة .
وهجوم الاهالى على حامية بلبيس دعا الفرنسيين إلى التسيكل بمشايخ البلاد هناك
وقتلهم وأخذ الرهائن .

وكانت تحدث اصطدامات بين الاهالى والقوات الفرنسية وتكون أشبه بالمواقع
الحربية . فتحدث موقعة (غمرين) وهى قرية شمال منوف حيث يستشهد أكثر
من أربعمائة بينهم عدد من النساء (١٣ اغسطس ١٧٩٨) . هناك أيضا مواقع
بلبيس والجمايلة والفيوم وسوهاج وطهطا وسمهود . . . الخ .

وكانت هناك شخصيات أفضت مضاجع الفرنسيين الذين بذلوا الجهود للإيقاع بهم . ومن هؤلاء أبو شعير وكان عدواً لدوداً للفرنسيين . وكان زعيماً يملك عدة قرى وتحت أمرته رجال مسلحون . وقد اتخذ أبو شعير قصراً أشبه بالقلعة في قرية عشيما (مركز شبين السكوم) . وأخذ الفرنسيون على غره (أكتوبر ١٧٩٨) وقتل خلال المعركة . وهناك من سعى نفسه بالمهدى في منطقة البحيرة . وهو عربي من درنه دعا الناس إلى الجهاد وقتال الفرنسيين . قاتل الأهل حوله ودخل دمنهور في أبريل (١٧٩٩) أثناء غياب نابليون مع نصف جيشه في الشام . وزاد أنصار المهدى حتى بلغت قواته حوالى التسعة عشر ألفاً . ودارت بينهم وبين الفرنسيين معركة انتهت بانتصار المهدى رغم فقدته حوالى الألفى قتيل . ولكنه لم يلبث أن هزم في النهاية أمام العظم والنظام والقيادة والكفاية . ودخل الفرنسيون دمنهور وأبادوا من فيها من السكان ونهبوها وأحرقوها . وهناك أيضاً شخصية حسن طوبار

ولقى الفرنسيون عناء كبيراً قبل إخضاع المنصورة ودمياط . وساعد الفيضان على إنتشار حركات المقاومة في تلك الجهات . وهناك ظهر اسم (حسن طوبار) شيخ بلدة المنزلة كخصم عنيد للفرنسيين . وكان يملك مع أتباعه حوالى الستمائة سفينة في بحيرة المنزلة تجعل لهم السيادة عليها . وكان حسن طوبار يشعل نار الثورة في المنطقة الواقعة بين دمياط والمنزلة والمنصورة وينظم المقاومة في تلك الجهات .

وهكذا تقع معركة الجبلية بالقرب من دكرنس في سبتمبر (١٧٩٨) . وهى حلقة من سلسلة المذابح التى قامت بها القوات الفرنسية في مصر . ففيها يستشهد خمسمائة من الأهالى مدافعين عن بلادهم فى محاولات إلتحارية ويحرق الفرنسيون — كعادتهم — المدينة بالأسلحة إنتقاماً . وتقوم الثورة في دمياط أيضاً وكانت

حيث أنه من أهم مدن القطر لإقتصاديا وحربيا وصناعيا ومركزا للتجارة مع شرق البحر المتوسط . ويشترك في القتال أهالي المناطق المجاورة لدمياط وأسطول حسن طوبار . ورغم انتصار الفرنسيين ونهبهم لبعض القرى وحرقها فقد استمرت حملات القمع والارهاب . وتتابعت أوامر نابليون إلى قواده هناك بإخماد الحركة والقبح على حسن طوبار ولو بالخديعة . فنفوذ هذا الرجل كان لا يزال يزعج سلطان الفرنسيين في جهات البحر الصغير والمنزلة . كذلك يوصيهم نابليون بالقسوة على الثأرين . وأخيراً ، وبعد احتلال الفرنسيين للنبذة والمطرية (أكتوبر ١٧٩٨) ، يضطر حسن طوبار إلى الفرار إلى غزة . وبذلك تنتهي مقاومته للفرنسيين في مصر بعد أن تردد اسمه أكثر من مرة في رسائل نابليون كمنوان للمقاومة الأهلية القوية . ومع ذلك فقد ظل حسن طوبار في غزة أيضاً مصدراً لقلق الفرنسيين .

وفي الصعيد وإبان مطاردة مراد بك وقلوب قواته واجهت القوات الفرنسية مقاومة معظمها من بجانب الأهالي الذين انضموا إلى المماليك . وهناك يقابل الفرنسيون بأشد حركات المقاومة عنفاً ويصفها القواد الفرنسيون بأنها كانت حركات حربية حقيقية بالنسبة للمقاومة في الوجه البحري التي كانت - على شدتها - ذات صبغة محلية . وهناك تحدث موقعة سدمنات (غربى بحريوسف) في أكتوبر عام ١٧٩٨ وهى تلى موقعة إمبابه أهمية . وفيها هاجم المصريون والمماليك قوات الجنرال ديزيه بجملة مرات وكبدوها خسائر فادحة قبل أن تبرز النصر وتفتح أفليم اليوم أمام ديزيه . وبعد ذلك صارت الحرب في الصعيد أقرب ما تكون إلى حرب العصابات والمناوشات . وكان هذا النوع من القتال أشد خطراً على الفرنسيين من المعارك المنظمة فقد أقدم الراحة والطمأنينة وأهلك قواهم دون أن ينالوا إلا

من القرى الواعدة. وتكرر هجوم الالهالى على القوات الفرنسية وأبرزها هجومهم على مدينة الفيوم . واستأنفت الحملة الفرنسية سيرها جنوبا فى الوجه القبلى . وكلما توغل الفرنسيون جنوبا كلما كثرت متاعبهم واستهدفوا لاختطافهم . احتلوا اسيوط فى ديسمبر ولكن الثورة عمت المنطقة ما بين جرجا وأسيوط وأخذها الفرنسيون بكل قسوة . وحدثت معارك أومذابح سوهاج وطمطا وسمهود فى يناير من العام التالى (١٧٩٩) . وفى أسوان حيث وصل الفرنسيون فى فبراير يواجهون المتاعب وتثور فى هذا الشهر البلاد بين جرجا وأسوان ويتجدد القتال بعدئذ . وتحدث - على سبيل العدلا الحصر - مواقع برديس وجرجا وجمينه وبني عدى وأبي جرج . وفى كل منها يروح الضحايا بالمئات وبعضها بالآلاف (بنى عدى) . ويرسل ديزيه فى تقاريره أنه قد امسكته هزيمة الاعداء فى كل مكان ولكن لم يتمكن من سحقهم تماما .

كان الفرنسيون فى مصر يشعرون تماما أنهم محاطين بالاعداء من كل مكان ، وأنه لاسبيل إلى استبقاء سلطتهم إلا بالقوة . وقد دعا ذلك - بالإضافة إلى هزائم الفرنسيين - إلى ضعف مركزهم فى مصر . وزاد من حرج مركز الفرنسيين فى مصر فقدم لاسطولهم عقب معركة أبى قير البحرية (اغسطس ١٧٩٨) . وفشل حملتهم على سوريا (فبراير - يونيو ١٧٩٩) . وتنهيار آمال نابليون فى امبراطوريته الشرقية وتتحرج الأحوال فى فرنسا فيغادر البلاد خفية ويترك كبير خليفه له فى مصر ويفوض له أمر الإنفاق مع الأتراك ولو كان الجلاء عن مصر ثمنا للصالح . وفى إبان ذلك تحدث ثورة القاهرة الثانية . وأخيرا يضع الفرنسيون حدا لهذا الموقف الحرج الذى جروا أنفسهم اليه بحملتهم على مصر . ويعقدون اتفاقية الجلاء (اغسطس ١٨٠١) مع تركيا وانجلترا ويتم رحيلهم من مصر فى اكتوبر من نفس العام .

القوة الشعبية ومحمد علي

كان من الصعب رجوع الحال في مصر إلى ما كان عليه تماماً قبل مجيء الحملة الفرنسية . فهذه الحملة تميز حدثاً ضخماً في تاريخ مصر الحديث وحدا يكاد يكون فاصلاً بين عهدين . فقد تعلم المصريون كثيراً من درس الحملة وعرفوا الكثير عن طريق التجربة الفرنسية . ووقف الشعب على مدى ضعف المالك والأتراك ومدى قوة الفرنسيين . ووقف المصريون كذلك على مدى قوتهم المتمثلة في إرادتهم وكفاحهم وإيمانهم بقضيتهم كما زادت ثقتهم بأنفسهم . وعلى ذلك فقد استمرت الحركة القومية في البلاد بعد خروج الفرنسيين تلعب دورها في تقرير مصير البلاد . وتدخلت القوة الشعبية تدخلاً فعالاً في حسم الخلاف بين قوى الأتراك والماليك وتقرير مصير الحكم وتدخلت نفس القوة مرة أخرى لتدعيم هذا الحكم الذي ارتضته وصدد العدوان الإنجليزي عن مصر عام ١٩٠٧ .

فبعد رحيل القوات الفرنسية عن أرض مصر وجدت بالبلاد قوى ثلاث تعمل كل منها على الإستهثار بالنفوذ بطريق أو بآخر . فكانت هناك قوة انجليزية نزلت بالبلاد في مارس (١٨٠١) متعاونة مع الأتراك لإخراج الفرنسيين من مصر . والإنجليز كانوا قد انفقوا مع العثمانيين على عدم الجلاء إلا بعد استتباب الأمن في مصر . وعلى ذلك فهم يظنون بمصر رغم أحكام معاهدة أميان (مارس ١٨٠٢) التي تنص على جلائهم من مصر . ولكنهم يضطرون إلى الجلاء في مارس من العام التالي خشية إغضب تركيا أو إثارة الفرنسيين للعودة إلى مصر ، ويأخذون معهم عند انسحابهم محمد الآلاني أحد زعماء الماليك ليجعلوا منه نواة قوة موالية لهم تضمن الإنجليز نفوذاً في البلاد مقابل مساعدة الماليك على استعادة نفوذهم السابق . أما القوتان الأخرتان فكانتا قوة الأتراك العثمانيين في مصر ، وهم أداة

الدولة العثمانية ووسيلتها في استعادة سلطانها على مصر، وقوة المماليك، وبعد جلاء الفرنسيين عن مصر عمل الأتراك على إقتلاع دولة المماليك من جذورها ولو بالابادة . وهؤلاء المماليك كانوا يسعون إلى استعادة ما كان لهم من نفوذ قبل مجيء الحملة الفرنسية، وقد احتضنت إنجلترا البعض منهم ولجأ الآخر إلى فرنسا ، عدوة الأتراك ، يسألها العون ولكن فرنسا رفضت مساعدتهم . واستمرت الحرب بين الأتراك والمماليك قبل رحيل الإنجليز عن مصر وبعده . وحتى هذه القوة التركية انقسمت على نفسها في غمار النزاع على السلطة في مصر، وانقلب جزء من جيش الوالي التركي عليه . وتتابع الولاة على مصر . وفي ذلك النزاع كان الشعب يعاني المظالم من كل المماليك والوالي العثماني . وهنا تظهر قوة الشعب مرة أخرى . فيثور على المماليك ويقيم اظفارهم ويعطونهم درساً في إعتباره في مارس ١٨٠٤ ، ويعود فيثور على الوالي التركي (مايو ١٨٠٥) .

وفي وسط هذه الاحداث يظهر محمد علي ، أحد قواد الحملة التركية ، بدهائه وذكااته ليستغل هذه القوى المتصارعة جميعها لصالحه وحده . أظهر اخلاصه للأتراك فترقى إلى أعلى الرتب ولم يلبث أن تركهم يتطاحنون مع المماليك ووقف مع جنود الارناؤود يتفرج عليهم . ثم يعود ويتفق مع المماليك للتخلص من الأتراك . وحينما يثور الشعب على المماليك يبادر محمد الى التخلي عنهم والانضمام إلى جانب الشعب . فيوصي جنوده الارناؤود باحترام الشعب وينزل إلى الشوارع محتظاً بالجنابير ويقابل العلماء بالازهر ويتعهد بأن يسخر نفوذه لرفع المظالم عن الشعب . وهكذا يكسب محمد علي عطف الشعب وثقة زعمائه ، ويدبر في أعين الجماهير اسطورة تتغنى بحب العدل وكره الظلم والسعي لخير الشعب .

فطن إذن محمد علي إلى أهمية القوة الشعبية فعمل على استغلالها لصالحه .

والشعب لم يجد أمامه سوى محمد على ليخلصه من أزمات كان بعضها يحدث بتدبير محمد على نفسه . وثار الشعب على خورشيد - خامس الولاة العثمانيين في فحوس ستين - وجنوده . وكان محمد على نفسه في صراع مع الوالى الجديد فوجد في الشعب قوة يعصل بها إلى أوج المجد . وبالف في استمالة علماء القاهرة وأعيانها واستنكار أعمال الوالى العثمانى . وتمكن الشعب بعد ثورته من فرض إرادته على الوالى الذى وعد بإبعاد جنوده عن القاهرة وضواحيها في مدة ثلاثة أيام . ولكن الفترة انتهت ولم يزل بعض الجنود بالمدينة وقد رفضوا الجلاء حتى تدفع رواتبهم .

وضعف الوالى وعدم قدرته على الوفاء بما التزم به دفع الشعب إلى العمل الحاسم . فاجتمع زعمائه والتفت الجوع حولهم حتى بلغ هدم حوالى الأربعين الفا، وتوجهوا إلى (بيت القاضي) أى دار المحكمة وهم يصيحون : يارب يامتجلى املك العظمى، (١) . وبحضور القاضي وكلاء الوالى عرض الزعماء ظلامة الشعب وكانت بمثابة وثيقة للحقوق التى يطالب الشعب بها . وبمقتضاها يطالب الشعب الا تفرض ضريبة دون أن يقرها العلماء والاعيان وجلاء الجنود عن القاهرة . وكان رفض الوالى لمطالب الشعب دافعا ليقابل الشعب تحديه بتحد آخر . واجتمع الشعب مع زعمائه بدار المحكمة وفنائها وانفتحت كلبتهم على عزل الوالى ، خورشيد ، وتعيين محمد على واليا بدله . وانتقلوا إلى دار محمد على وابلغوه قرارهم وألبسه السيد صهر . كرم ، نقيب الاشراف ، والشيخ الشرقاوى من علماء الأزهر خلع الوالية . وبذلك يتولى محمد على حكم مصر بإرادة الشعب ووفقا لشروط ارتضاها محمد على ، وهى شروط تنظم العلاقة بينه وبين الشعب .

وفى أوائل همد محمد على تقوم القوة الشعبية بدورها في تدعيم النظام الذى

خلقته والقضاء على التدخل الاجنبى الذى تمثله الحملة الإنجليزية على مصر فى مارس عام ١٨٠٧ بقيادة فريزر . ولم تطل فرحة الإنجليز بنصرهم الرخيص فى الاسكندرية التى احتلوها بعد اتفاقهم مع محافظها التركى . ففى رشيد يمتلئ الإنجليز بهزيمة ساحقة . ويشترك الاهالى مع قوات محافظ المدينة ويلغون نحو سبعمائة جندى فى الايقاع بالقوة التى تبلغ ألفى جندى . ويفقد الإنجليز فى رشيد أكثر من ربع القوة بين قتيل أو جريح أو أسير ويفر من فجا منهم إلى الاسكندرية (١) . وجاء محمد على من الصعيد حيث كان يقا تل المماليك ليواجه الإنجليز فى الحناد بعد أن انهكت قواتهم معركة رشيد ومناوشات الاهالى . وباتتصار المصريين فى الحناد رأى فريزر حيث معاودة القتال لاسميا وقد خذله المماليك كما قوبل بهذه المقاومة العنيدة من الاهالى . فيعدل الإنجليز عن خطتهم لغزو مصر . ويوافق الإنجليز على الجلاء عن الإسكندرية مقابل استرجاعهم أسراهم .

وبعد أن استنفذ محمد على أغراضه من وجود هذه الزعامة الشعبية والقوة الشعبية، وبعد استخدامها فى القضاء على المماليك ونفوذ الأتراك والخطر الاجنبى بدأ يقلب لما ظهر المن ، فعمل على التخلص منها والانفراد بأمر الحكم . وساعده على ذلك الانحلال والشقاق الذى بدأ يدب بين زعماء الشعب (٢) . ولعبت الاهواء والمطامع الشخصية دورها . وكانت هذه هى فرصة محمد على . وهكذا انتقلت إليه الزعامة . ومضى محمد على يبنى مصر الحديثة بقوة إرادته وحدها وسواعد المصريين وعقول بعض الاوروبيين ولكن دون سند شعبى . ونحمت جندوه

(١) عبد الرحمن الرافعى - عصر محمد على - ١٩٤٧ - ص - ٤٣ .

(٢) انظر : محمد فريد أبو حديد - السيد عمر مكرم . ص ١٨١ ، ١٨٨ .

النضال القومي حينئذ ولكن لم تنعاق . فقد بدأت في الاشتغال مرة أخرى ببدء تغلغل النفوذ الأوروبي في عهد سعيد وازدياد هذا النفوذ في عصر اسماعيل نتيجة لسياسته المالية الرعناء، مما أدى إلى ظهور رد الفعل لهذه المنكسة للحركة القومية في عصر محمد علي وسعيد . ويبلغ رد الفعل الثوري ذلك ذروته بقيام الثورة العربية .

الثورة العراقية

الحركة العراقية

كانت ثورة عسكرية وحركة قومية . فهي عسكرية من حيث القائمين بها والداعين لها أول الأمر . وهي قومية من حيث اشتراك كل طبقات الأمة فيها يجمعهم الهدف المشترك والخطر المشترك . وهي قومية بالمعنى الحديث للكلمة من حيث أنها عقيدة جديدة واستجابة من الشعب لنداء جديد من دعاء جدد يبشرون بحياة أفضل والتفاف الشعب حول هؤلاء الزعماء (١) . وأحداث الحركة العربية على أية حال إنما هي في حد ذاتها مظاهر رائعة للشعور بالقومية .

ففي يوم قصر النيل (١ فبراير ١٨٨١) يذهب الجيش إلى الشككات لإطلاق سراح قواده أحمد عرابي ، وعلى فهمي ، وعبد المال حلي الذين قبض عليهم لمطالبتهم بالجسد من جور القواد الأتراك في الجيش المصري . ويقتحم الجنود ديوان الحرية ويضربون وكيل وزارة الحرية ويفر عثمان رفقي ، الوزير التركي . من غضبهم ويطلقون سراح قوادهم كان هذا اليوم مظهراً رائعاً من مظاهر تضامن الجنود والضباط وتغلغل الروح القومية في الجيش . وجعل هذا اليوم الثورة حقيقة بعد أن كانت مجرد حركة

وتتوالى انتصارات الثورة بعدئذ وتجب الحكومة معظم مطالب الجيش . ولكن الخديوي في الواقع لم يكن راضياً عن النفوذ الذي ناله الحزب العسكري

(١) أنظر Sondermann في حديثه عن القومية وتعرفه لها في كتابه

Theory and Practice of International Relations, 1960, pp.25-26

بعد حادثة قصر النيل ، التي أعلنت لإرادة الشعب ومرغبت هيبية الخديوى والحكومة فى الوحل . وهكذا تمحدث مظاهرات عابدين (٩ سبتمبر ١٨٨١) . وترايط القوات على رأسها عرابى فى ميدان عابدين بمدافعها وذخيرتها . وتعرض الأمة بمثلة فى عرابى طلباتها على الخديوى بطريقة رسمية ، ولأول مرة فى تاريخ مصر الحديث وهى إسقاط الوزارة المستبدة وتشكيل مجلس نواب على النسق الأوروبى وإبلاغ الجيش إلى العدد المعين فى الفرمانات السلطانية والتصديق على القوانين العسكرية التى أمرتم بوضعها ، (١) . وحينما يقول مالت (الفصل الانجليزى) لعرابى أن هذه المطالب من خصائص الخديوى وحقوق الأمة لا الجند يقول عرابى : « إن ما يتعلق بالآهالى من هذه المطالب لم ننمض اليه إلا بالنيابة عنهم فقد أقامونى نائباً عنهم فى طلبه وتنفيذه بواسطة هذه العساكر الذين هم أبناؤهم وأخوتهم » (٢) .

وأمام هذه المظاهرة القومية الرائعة يتخاذل الخديوى ويسلم بمطالب الأمة . ويقتنع مجلس النواب بالفعل (٢٦ ديسمبر ١٨٨١) ويعمل العراييون على الحد من سلطان الخديوى المطلق فى أمور البلاد . ويصر مجلس النواب على حقه فى بحث الميزانية وتقريرها حفظاً على ثروة البلاد ومصالحها الاقتصادية من القسرب إلى أيدي الأجانب (٢٦ يناير ١٨٨٢) . ورأت الدول الأجنبية فى ذلك التيار القومى خطراً على مصالحها . ولذلك تعتمد كل من إنجلترا وفرنسا إلى تأييد سلطة الخديوى كوسيلة تكفل لهما الإشراف المشترك على أحوال مصر وتضمن لهما بقاء نفوذهما وحماية مصالحهما .

(١) السيد أحمد عرابى الحسينى - كشف الستار عن سر الأسرار - ٢٣٦ .

(٢) أنظر مذكرات الإمام محمد عبده . ص - ١٣١

ويتفاقم الخلاف بين الحديوي ووزارة البارودي العراقية . ويتكلم العراقيون في مجالسهم عن خلع الحديوي . ولا يخفى عرابي نفسه حاجه مضر إلى التخلص من أسرة محمد عسلى كلها . وفي مثل هذه الظروف تهيء الأساطيل الانجليزية والفرنسية إلى الاسكندرية (مايو ١٨٨٢) وتطلب لإنجلترا وفرنسا إستقالة وزارة البارودي وخروج عرابي من مصر . وقبول الحديوي لهذه المطالب يكشف عن وجهه الحقيقي . ولكن ضباط الجيش والبوليس يعملون أنهم لا يرضون بغير عرابي ناظراً للجهادية . ويهم الاضطراب والقلق كل البلاد وتكرر اجتماعات الضباط تطالب بعزل الحديوي علناً . وعلى ذلك يعيد الحديوي عرابي إلى نظارة الحربية وإلى رئاسة الجيش (٢٨ مايو ١٨٨٢) .

وتسير الأمور وفق ما تشتت لإنجلترا ، وكانت قد قررت القضاء على الحركة العراقية قبيل شهر أغسطس (١٨٨٢) (١) . وتحدث مذبحة الاسكندرية (١١ يونيو ١٨٨٢) . ويضرب الأسطول الانجليزي مدينة الاسكندرية (١١ يوليو ١٨٨٢) متعللاً باستعدادات المصريين للقتال وأن تحصين المصريين لبلادهم عمل عدائي ضد الانجليز ١١ وتدافع الحصون المصرية بالمدينة قدر الامكان وتستعمل حامياتها في معركة يعلم الجميع أنها غير متكافئة . وفي خلال الضرب ، يتطوع كثير من الرجال والنساء لخدمة المقاتلين ونقل وتقديم الذخائر وحمل الجرحى للمستشفيات (٢) .

ويصمم عرابي على الدفاع عن مصر إلى النهاية . ويشهد التفاف الشعب حوله ولا سيما بعد خيانة توفيق له وإرتماؤه في أحضان الانجليز . ويرفض عرابي تنفيذ

(١) دكتور محمد مصطفى صفوت : إنجلترا وقناة السويس (١٨٥٤ - ١٩٥٦) ص ٧٢

(٢) عهد الرحمن ارفاى : الثورة العراقية والاحتلال الانجليزى - ١٩٤٩ - ص ٣٥٦ .

تعليمات الخديوى بالكف عن الاستعدادات الحربية ما دام الانجليز يحتلون الاسكندرية . وأرسل إلى المديريات والمحافظات يحذروهم من إتباع أوامر الخديوى ويتهمه بالخيانة ويدعو إلى خلعهم . كذلك يدعو عرابى إلى تكوين جمعية عمومية من العلماء والأعيان وكبار موظفى الحكومة . وتتألف الجمعية من وكلاء الوزارات وكبار الموظفين والعضباط على هيئة مجلس عر فى لإدارة الحكومة (١٧ يوليو ١٨٨٢) . ويقرر ذلك المجلس - وقد صارت فى يده سلطة الحكم الشرعية فى البلاد - الاستمرار فى الاستعدادات الحربية مادام الانجليز وبوارجهم بالاسكندرية . ويوجه الخديوى منشوراً إلى الشعب المصرى يدعو إلى مناصرة الانجليز والامتناع عن التعاون مع عرابى ١١١ ولكن هذا لم يكن له من أثر إلا زيادة التنافس الشعب حول زعيمه عرابى بقدر زيادة حفيظتهم ضد الخديوى والأوروبيين .. كل هذا يدل على أن الثورة العرابية كانت حركة قومية شاملة.

التزمير فى مصر:

فأهى العوامل التى أدت إلى إنبثاق هذه الحركة وظهورها فى ذلك الوقت ، وبالشكل الذى كانت عليه ؟ هناك أسباب خاصة للثورة العرابية تتعلق بمصر وحدها ، وأخرى عامة تتعلق بالعالم الإسلامى والعربى (١).

ولإهمال الجيش فى أواخر عهد إسماعيل وتدمير العنصر المصرى الغالب فيه ، كانا الشرارة المباشرة التى أطلقت الثورة وروح السخط من عقابها . فانتشرت حركات السخط والتمرد والتدمير بين صفوف الجيش وزال احترام الحكومة من نفوسهم حينما تفافت الضائقة المالية وعمزت الحكومة من دفع رواتب الجيش

(١) أنظر دكتور محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الانجليزى لمصر وموقف الدول الكبرى إزاءه - ١٩٥٢ - ص ١٧ .

باتظام . وزاد الطين بله ما كان للضباط الأتراك والجرأكة من امتيازات في الجيش . وهؤلاء كان يمثلهم في أوائل عهد توفيق ، وزير الحرية عثمان رضى الذى اتبع سياسة الجهل والتمصّب فأصدر قرارات ٣١-يوليو سنة ١٨٨٠ التى كانت تهدف إلى وضع العراقيين في سبيل ترقى الجنود المصريين وقصر الترفّيات على الضباط الشراكسة والترك . وكان من جراء ذلك أن انقسم الجيش إلى حزبين : الحزب المجرى التركى وهو أقلية في الجيش ، والحزب المصرى ... وهنا يظهر الزعماء ومنهم أحمد عرابى .

وقد ساعدت حرب الحبشة (١٨٧٥ — ١٨٧٦) إلى حد ما على الوصول بالجيش إلى مآصار عليه في أواخر عهد إسماعيل . ففى تلك الحرب منيت القوات المصرية بهزائم متتالية وتكلفت الخزانة المصرية حوالى الثلاثة ملايين جنيه . وأدى ذلك إلى زيادة الضائقة المالية بمصر وزيادة طمع الغرب فى الاستيلاء على مصر ولاسيما إنجلترا التى بدأت تهتم بمصر بعد فتح قناة السويس . فهذه التجربة أظهرت مدى ضعف جيش مصر وقتئذ وفوضى الأداة الحكومية . وكان ذلك يرجع إلى حد كبير إلى عجز الضباط والرؤساء الترك والجرأكة وجهلهم وعدم كفايتهم . ورغم ذلك ظل إسماعيل على تمييزه للضباط الأتراك والجرأكة وكبار الموظفين منهم .

والثورة العرابية كسكل حركة قومية كان لابد أن يكون لها زعيم يلتف الشعب حوله ويعتق مبادئه ، هذه المبادئ التى تعبر عادة عما يحس به الشعب وما يصبو إليه . وعلى ذلك يمكن إعتبار ظهور عرابى وشخصيته كقوم من مقومات الثورة العرابية . بدأ عرابى يظهر فى غمار انقسام الجيش إلى حزبين : مصرى وتركى . وامتاز عرابى بجماعة منقطعة النظير وإيمان بضرورة التخلص من استبداد العنصر التركى واعتقاد بآلته وقضائه وندره . كذلك يظهر عرابى كشخصية جذابة

تؤثر في السامعين . وكان لما يمتاز به من لباقة وفصاحة في الحديث والخطابة . واستشهاد بالأحاديث الشريفة والحكم المأثورة تأميد كبير في نفوس سامعيه من الضباط والجنود . فعراي كان من أصل مصري صميم وثقافته عربية ، آمن بمصر وأحس بآلامها . وكان إلى جوار ذلك من طلاب الأزهر الشريف . بذلك استطاع عراي أن يبك في نفوس الضباط روح التمرد والثورة على الأوضاع وروح التضامن والاتحاد للمطالبة بحقوقهم المبهضومة .

وإذا كانت شخصية عراي عاملا من عوامل ظهور الثورة ، فإن نفس الشخصية أيضا كان لها أثر في فشل الحركة ونكسها . فالعاشق والجزاة والاعلاص كل ذلك ليس كافيا لقيادة ثورة وقيادة أمة . ولكن عراي على أية حال فضل لا يلقى . لقد أعطى عراي المثل على أن المصري لا يتحمل الظلم والجور والظلماني وأنه لا يقبل سيطرة الأجنبي وتدخله في شئونه . وأعطى عراي المثل في الكفاح من أجل مصر . والثورة العرايية كانت مثالا رائعا في الوطنية والبطولة والتضحية وخطوة كبرى في نمو الحركة القومية المصرية ، وفي سبيل ظفر المصريين بحقوقهم واستقلالهم الحقيقي . وجاء بعد عراي زعماء قادوا الحركات القومية المصرية ، هذه الحركات التي توجت بقيام ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ .

وشخصية الخديوي توفيق ، كانت هي الأخرى تكون عاملا هاما من عوامل الثورة . فتوفيق كان مترددا متناقضا لا يستقر على رأي . ولم يكن صريحا في سياسته ، بل كان يميل إلى الدسائس التي لا تلبث أن تنكشف فتثير عليه سخط الضباط . ثم أن توفيقا لم يكن في مثل شخصية محمد علي أو إسماعيل . وقد تدرب في الإدارة وخبر أمور الحكم في أواخر عهد إسماعيل ، وذلك في ظروف هصيبة طغى فيها النفوذ الأوروبي واهت القوضى الإدارة والجيش . وأصبح خديوي مصر الجديد شديد التخوف من الأجانب — يرقب بعين الخلع السياسة الدولية

المتقلبة المتسلطة الطموحة المعقدة . كذلك كان لظروف توفيق العائلية ما يشجع
هوائل التحريض على الثورة ضده . فهناك من هو أحق من توفيق بالعرش .
واسماعيل هو الذى سعى لتغيير نظام الوراثة وحصل على فرمان ٢٧ مايو ١٨٦٦
الذى يجعل وراثة العرش فى ذريته ، بدلاً من النظام القديم الذى يقضى بجعل
الوراثة فى أكبر أفراد الأسرة الحاكمة سناً . فهذا المركز القلق للحدوي كان
من شأنه أن يجرى بالثورة .

وجود توفيق فى حد ذاته كان يمثل الانهيار الدولى والسياسى الذى منيت
به مصر فى أواخر عهد اسماعيل . فعزل اسماعيل إنما جاء على أثر طلب إنجلترا
وفرنسا ذلك من السلطان العثمانى . وكان موقف مصر السياسى والدول فى ذلك
الوقت صعباً : فهى من الناحية الدولية جزء من الممتلكات العثمانية وتعترف
الدول بتلك التبعية منذ عام ١٨٤١ . ومنصب ولاية مصر الذى كانت تشغله
أسرة محمد على كان وقفاً على رغبة الباب العالى وفق الأوامر التى صدرت إلى
عام ١٨٧٣ . وإنجلترا وفرنسا كانتا تدعيان — بحكم قانون القوة — تفوق
مصلحتها فى مصر والشرق الأدنى . وعلى ذلك فلا يسع الدولة العثمانية ، وقد حلت
بها هى الأخرى الكوارث السياسية والمالية والحربية ، سوى إجابة طلب إنجلترا
وفرنسا والموافقة على عزل اسماعيل وذلك بحكم سيادتها على مصر . وبذلك يجرى
توفيق إلى الحكم بناء على التدخل الانجليزى الفرنسى . وهو يعلم جيداً أن من
يأتى به إلى الحكم يستطيع خلع منه . ويعلم تماماً أن مصيره معلق برضا الدول
الكبرى ، ويعمل توفيق على المحافظة على مركزه ومركز عائلته . ويظن أن ذلك
يتحقق بتثبيت دعائم الحكم المطلق واسترضاء الدول الكبرى والتقرب من الباب
العالى .

يضاف إلى كل تلك العوامل ، عامل آخر كان له أثر فى قيام الحركة العرابية

ونجاحها نجاحاً باهراً حتى قضى عليها عقب التدخل الإنجليزي المسلح . ذلك
العامل هو استعداد الشعب وقتئذ لقبول فكرة الثورة وتأيدتها . بل إن الشعب
كان بالفعل في ثورة ولكنها مكتومة ثم أطلقها عرابي وزملاؤه من عقابها .

فالشعب عامة كان متدمراً من نظام الحكم وراغباً في التخلص منه . كان
الحكم يعتمد على القوة والقسوة . وكانت ألفاظ الحرية والمساواة والعدل والقانون
والقضاء تسكاد تكون بلا معنى عند عامة الشعب الذي لم يكن يعرف سوى
الكراباج وسيلة من وسائل الحكم وتحصيل الضرائب . وكانت ملكية أجناس
الأراضي تنزع من أصحابها وتنتقل إلى قواد الجيش من الجراكسة . واستولت
الحكومة إبان حرب الحبشة مثلاً على الآلاف من الجمال والخيول والبغال .
وعلى محصولات الفلاحين دون ثمن سوى الوعود بخضم الأمان من الضرائب
المطالبة (١) . كذلك بقي نظام السخرة ، ليس لخدمة الدولة والمنافع العامة
فحسب بل لخدمة الأمراء والقطاعيين . أما بالنسبة للوظفين فكان سيف الفصل
والنفى إلى السودان مسلطاً على رقابهم .

والحالة الاقتصادية في البلاد كانت — كالحالة السياسية — في تدهور مستمر
وكان ذلك مما مهد للثورة . فالخديوي اسماعيل كان قد استدان مبالغ طائلة مما اضطر
الحكومة آخر الأمر إلى تخصيص نصف موارد البلاد لسداد فوائد الديون .
والإرتباك المالي لمصر أدى إلى زيادة التدخل الأوروبي وفرض الحكومتين
الفرنسية والبريطانية لرقابة مالية مشتركة على مصر منذ عام ١٨٧٦ ، ثم بحى
وزارة مختلطة على رأسها نوبار وبها وزيران أجنيبيان أحدهما إنجليزي للمالية
وأخر فرنسي للأشغال (١٨٧٨) . وبذلك أشرفت الدولتان على الأمور الداخلية
في مصر بحيث لم يعد للحكومة المصرية سلطان في النواحي المتصلة بمصالح الأوروبيين .

(١) أنظر : السيد أحمد عرابي الحقيقي المصري - نفس المرجع ص ١٩ ، ٣١

كل ذلك ، فضلا عن أنه إهانة كبرى للبلاد ، فقد كان يعنى حرمان الشعب من حقوقه ومن موارده الطبيعية لحساب طغمة من الدائنين من الأجانب المغامرين والدخلاء الأفاكين وذلك بدلا من أن يستفيد الشعب من موارده الطبيعية وخدمات الحكومة له . هذا عرقل كل محاولة حقيقية للإصلاح فضلا عما اقتضاه هذا النظام من استخدام أنواع البطش والارهاق في تحصيل الضرائب وقد احتها وعدم توزيعها توزيعا عادلا . وهذا الشعور بالإهانة كان في الواقع من العوامل الخطيرة التي أثارت الروح القومية عند التدخل الأوروبي .

وبما زاد من تدمير خاصة المصريين ومثقتهم إمعان توفيق في ارضاء الانجليز . وفرنسا ورعاية مصالح الدائنين ، واستسلام حكومة رياض في أوائل عهده لمطالب الدائنين وحكومتهم وأقرارها لنظام المراقبة الثنائية كما أرادها القنصلان البريطاني والفرنسي (نوفمبر ١٨٧٩) ، وبذلك تخضع مصر لاشراف الحكومتين الانجليزية والفرنسية المطلق في أمور مصر المالية وتصير مالية مصر تحت رحمة المراقبين الانجليزى والفرنسي يوجهانها كيفما شاءا . وكان من الطبيعي ألا يعمل على إنهاض البلاد الا بالقدر الذي يفيد مصالح الأجانب قبل كل شيء . ورأت الرقابة الجديدة بما لها من سلطة واسعة العمل على ضمان مصالح الدائنين . وكان ذلك يستدعى تعديل النظام المالى لمصر واتباع سياسة اقتصادية جديدة وتعديل نظام الضرائب . وتكونت لجنة من مندوبي الدول الكبرى مع مندوب للحكومة المصرية ، وهذه اللجنة ضمنت للدائنين ديننا ثابتا تدفع الحكومة قوائمه بانتظام وقررت أن يبقى نصف دخل الدولة فقط لخدمة مرافق مصر .

واتساع سلطة الرقبين الأوروبيين أثار روح السخط في نفوس الموظفين . فقد رأوا صدد الموظفين الأوروبيين يزداد في دور الحكومة ويزداد نفوذهم ويعطى . كذلك كان الأجانب يتمتعون بالمرتبات الضخمة . ونظام الامتيازات أو فوضى

الامتيازات بمعنى أصبح وما فيها من مساوىء قد أصبح معرقلا لكل إصلاح مالى أو قضائى أو ادارى فى مصر . فقد قيد نظام القضاء اختلطت سلطة الحكومة فى نواحى التشريع والقضاء ووقف عقبة فى سبيل الإصلاح . وقوى ذلك النظام من شعور الأجانب فى مصر بتفوقهم وزاد من احتقارهم للمصريين والشرقيين وبألفت الدول الكبرى فيما ادعته من مصالح رعاياها وتدخّل القناصل لحماية ادعاءات رعاياهم مهما كانت تافهة . واستخدمت الدول الأوروبية التهديد بالقوة إذا لم تنفذ سياستها أو لم تستجب لمطالبها ، حتى أصبح دمج بدأ عمل القنصل الأجنبى انتهى عمل البوليس والادارة والمدالة والقانون (١) . وبذلك عمل وجود الأجانب فى مصر على تدهور البلاد فى كل النواحى .

والنفوذ الأجنبى لم يتسع داخل الحكومة لحسب عن طريق الرقيبين ، بل امتد إلى المجال الاقتصادى والتجارى للبلاد . اذ تستجيب الحكومة لمطالب رجال الأعمال الأوروبيين وترخص لهم باستثمار رؤوس أموالهم فى مصر ، مع تسهيلات تتبع لهم استغلال موارد البلاد ومراقبتها الاقتصادية لمصالحهم . وتشظف فعلا فى عهد وزارة رياض عدة مؤسسات مالية أجنبية زادت من طغيان النفوذ الأوروبى فى حياة مصر الاقتصادية ومكنت من تغلغل النفوذ الأجنبى فى كيان البلاد المالى والاقتصادى والسيطرة عليه ، كالبانك العقارى وشركة تكرير السكر وغيرها من الشركات الأجنبية التى تأسست برؤوس أموال أوروبية ويديرها أوروبيون دون أدنى مراعاة لمصالح الشعب .

ذلك التدخل الأجنبى المستمر فى شئون البلاد والذى لم يرع حقوق البلاد أو كرامتها قد قوى من التيار الوطنى والوعى القومى . وأخذ الوعى يطالب بشدة

(١) أنظر : دكتور محمد مصطفى صفوت : مصر المعاصرة ١٩٥٩ . ص ١١

بالدستور وبالحياة السياسية وتقوية الجيش وتدعيم سلطة الحكومة والحد من التدخل الأجنبي ، ذلك التدخل الذى زاد بشكل ملحوظ أثر تعقد الأزمات المالية فى مصر وأثر تطور حركة الإمبريализم والاستعمار الأوروبيين ، ولا سيما عقب مؤتمر برلين (١٨٧٨) . وقد أظهر ذلك المؤتمر التفوق السياسى لألمانيا فى أوروبا كما أظهرت الأحداث من قبيل تفوق نفوذ ألمانيا الحربى فى القارة وظهورها دولة جديدة موحدة قوية . كل ذلك وجه أنظار الدول الأوروبية الكبرى إلى خارج أوروبا وإلى الاستعمار فيما وراء البحار ، وإلى تقسيم أفريقيا وإنشاء مناطق نفوذ لأوروبا فى الشرق الأقصى والأدنى . وكانت ألمانيا تبارك ذلك الاتجاه وتشجعه حتى يخلو الجولندفوها فى القارة .

وقد أدرك المثقفون من المصريين ، كما أدرك عربى ، أن مصر فى حاجة إلى حكومة دستورية ومجلس نيابى لإحكام الرقابة على الحكام والسيولة دون مظالمهم وحكمهم المطلق ، وهكذا يتحد المثقفون من الأمة مع الضباط المصريين فى المشاعر ويجمعون على المطالبة بمجلس نيابى ، لا سيما وأنه قد حدثت محاولات لوضع دستور وتنفيذه ، ولكن الأحداث والأزمات التى انتهت بخلع اسماعيل حالت دون ذلك . ولما جاء توفيق توقع الشعب إعلان الدستور ولكن توفيقا كشف عن ميوله الإستبدادية ورغبته فى حكم السلالة حكما مطلقا . وقد أدت سياسة رياض إلى ازدياد السخط والتذمر . فرياض كان يعارض إنشاء مجلس نيابى وكان يميل إلى قبح كل معارضة بأشددة ويهدى ميول الشعب والانحياز إلى النفوذ الأوروبى . كذلك عرف عنه تعطيله الصحف المعارضة . وقد كثر الناقدون على سياسة رياض والمتذمرون من تدخل النفوذ الأوروبى جماعة عرفت باسم

الحزب الوطنى (نوفبر ١٨٧٩) ، وتعددت الاجتماعات السرية لتنظيم الحزب .
وكان من منظميه أحمد عرابى وزعماء الحركة العرابية .

فكان من الطيبى - والحال هذه - أنه تلقى دعوة عرابى استجابة تامة من
الشعب عامته والمثقفين من خاصته . وعلى ذلك يمكن اعتبار الحركة العرابية من
هذه الناحية استمراراً للحركة القومية التى ظهرت فى أواخر عهد اسماعيل وكان
يرعاها وينفذها جمال الدين الأفغانى . وهنا تتصل أسباب الثورة الناجمة عن
الحالة فى مصر ، بمقوماتها المتعلقة بالعالم الإسلامى والعربى .

كان هناك أذن وعى قومى فاضح سرعان ما أظهر استجابة تامة للدعوة العرابية
وقد نما ذلك الوعى فى الواقع خلال القرن التاسع عشر نتيجة للحركة الثقافية
والفكرية الى جوار الاتصال بالحضارة الغربية وازدياد تغلغل النفوذ الأجنبى فى
البلاد . وظهور هذه النهضة الأدبية وظهور الشعراء الفطاحل والكتاب الافذاذ
والخطباء وتعدد الصحف ، كل ذلك ساعد على نضج هذا الوعى . وكان لقصائد
الشعراء ومقالات الكتاب وخطب الخطباء فى المحافل والمجتمعات أثر كبير فى
الاعداد للثورة . ويتولى عبد الله النديم مثلاً مهمة الاعلام للحركة الوطنية
والدعاية لها وارشاد الشعب الى الطريق الصحيح اليها . (١) وكانت الصحافة من
الوسائل القوية فى نشر ذلك الوعى بما كانت تنشره من أخبار داخلية وخارجية
ومقالات سياسية واجتماعية . ومن هذه الصحف مصر ، التجارة وكاتنا من أقوى
صحف المعارضة وفيهما تتجلى روح جمال الدين الأفغانى . وكانت هناك مصر
الفتاة ، الاسكندرية ، والمحروسة . . . الخ ، ويخرج عبد الله النديم صحيفة
يسمىها (التذكيت والتبكييت) - ١٨٨١ - يرى بها الى تأنيب المصريين على

(١) انظر : دكتور عل الحيدى . عبد الله النديم - خطيب الوطنية - ص ١٤٦ و ١٤٧

ما وصلوا اليه من ضعة وضعف بأسلوب تهكمي لاذع ويرجع مصائبهم الى تغفل
التفوذ الاجنبي . (١) وكثيرا ما كانت صحف المعارضة تتسبب في احراج
الحكومة وتعرض بذلك للتعطيل . وكان ذلك مما يزيد الناس تعلقا بها وسخطا
على الحكومة .

ابو فغانى وحركة الجامعة الإسلامية

وظهور جمال الدين الافغانى من ناحية ، وحركة الجامعة الإسلامية من ناحية
أخرى ، يكونان أحد العوامل الهامة للحركة العربية . وهو العامل المتصل
بالعالم العربى والإسلامى

فصر شهدت في تلك الفترة (١٨٧١ - ١٨٧٩) جمال الدين الافغانى ، زعيما
من زعماء الفكر الإسلامى ورائداً من رواد الإصلاح في العالم الإسلامى . وقد
ولد جمال الدين بالافغان منحدراً من أسرة ذات نسب شريف وتقوذ كبير . وكان
لوراثته والبيئة والتعليم وحياته العملية الأولى أثر كبير في شخصيته . فهو قد نشأ
في بلاد يتنازعها التفوذ الانجليزى والروسى فبحر السياسة الدولية عن كشب .
ولم تكن أفغانستان وحدها ، هذه البقعة المنعزلة في أواسط آسيا ، ميداناً للنشاطه
بل عرقته فارس والهند وخبرته مصر وتركيا وأفادتا من نضوجه السياسى ومن
علمه وأفكاره . وقد درس العلوم الحديثة على الطريقة الأوروبية في الهند ثم
خدم في الجيش الافغانى واشترك بنصيب في النزاع على الحكم الذى قام
بين أمراء الافغان وتقلد منصب الوزارة حينئذ من الزمن . ثم رحل إلى
الهند (١٨٦٩) بعد أن تأزمت الأمور باشتراك الانجليز في الدسائس المتعلقة
بالنزاع على الحكم في إيران . ولكن عداده لسياسة الحكومة الانجليزية لم يسمح

(١) أحمد أمين : زعماء الإصلاح في العصر الحديث — ص ٢١٣ - ٢١٧ :

له بالبقاء في الهند فجاء مصر أول مرة عام ١٨٧٠ ، ثم ذهب إلى تركيا حيث لقي من حكومة السلطان عبد العزيز كل حفاوة وإكرام وصار عضواً بمجلس المعارف هناك . ولكن آراء الأفغانى حول إصلاح مناهج التعليم لم تلق التأييد كما ترضت لتقد شديد من شيخ الإسلام . ولم يلبث الخلاف أن استفحل بين الأفغانى وشيخ الإسلام وانتهى الأمر برحيل الأفغانى إلى مصر في العام التالى (١٨٧١) (١) .

وفي مصر وجد الأفغانى الجو مهيأ لقبول دعوته . فهناك اضطراب اقتصادى وهناك تدخل أجنبي ، وهناك صراع بين القومية المصرية النامية وبين الروح التركية والشركية ، وهو صراع كانت تغذيه اليقظة الفكرية وقتئذ واستقر الأفغانى في مصر وأخذ يسهم في إيقاظ العقول من سباتها وتحرير الأفكار من جمودها . وقد تأثر عرابى بلا شك بالأفغانى الذى كان ذا أثر كبير في الإعداد للشورى العرابية . فالأفغانى مدرسة برمتها للأخلاق وكان من العوامل الفعالة في تطلع الأمة نحو الحرية ونقض خيار الاستكبات والخضوع عنها . وعلى ذلك فالأفغانى كان مصلحاً دينياً وفكرياً وزعيماً سياسياً في نفس الوقت . كان ينادى بحرية الفكر وتحرير العقول من قيود الجهل وتوجيه الفكر إلى البحث عن الحقائق . وأهاب بالمسلمين أن يتفهموا الدين الإسلامى على حقيقته وأن يرجعوا إلى المبادئ الصحيحة للإسلام . وناذى بتطهير الدين من أديانته ومن الأوهام والخرافات التى أدت إلى تأخر الأمة الإسلامية . وبذلك يكون قد نادى بالإصلاح الدينى كما نادى بحرية الفكر . كذلك دعا الأفغانى إلى يقظة الشرق ونهضته

(١) أنظر : عبد الرحمن الرافعى — عصر اسماعيل — ١٩٣٢ — جزء ٢

وعودة شعوبه إلى السيطرة على أمورهم وتقرير مصيرهم . وكان الأفغانى مجدداً لنظام الحكم الدستورى معضداً للحكم النيابى ويرى فيه مدرسة للتعليم السياسى . ووسيلة للنهوض بالشرق وعاملاً على منع الاستبداد والظلم الذى يعانى منه الشرق ، كما كان يرى فيه حاجزاً يحول دون سيطرة الغرب السياسية والاقتصادية . وبذلك يثير الأفغانى فى النفوس روح العزة والكرامة والتطلع إلى الحرية ويفرس بذور الحركات القومية فى الشرق . وكان الأفغانى يرجو ويعمل على أن تهمض إحدى الدول الإسلامية وتغير فى مصاف الدول الكبرى القوية ، كما كان يعمل جهامداً على إضعاف نفوذ بريطانيا فى دول الشرق الاسلامى .

وقد وجدت فكرة الجامعة الإسلامية — التى كان جمال الدين الأفغانى رأسها المفكر — نجاحاً كبيراً زمناً ما فى مصر وفى شمال أفريقيا بوجه خاص ، وكذلك فى باقى أجزاء الشرق الأدنى . وقد ساعد على نجاحها المحاولات الأوروبية للتدخل فى شئون هذه المناطق لاسيما محاولات فرنسا فى شمال أفريقيا لمد نفوذها شرقاً إلى تونس وغرباً إلى مراکش بعد توطيد مركزها نهائياً فى الجزائر . ولكن سرعان ما أفسحت هذه الحركة الطريق تدريجياً أمام نمو فكرة القومية

صل إلى أية حال ، نجد أن هذه الحركة — حركة الجامعة الإسلامية — كانت من العوامل المهمة لظهور الثورة العراقية . وقد ظهرت هذه الحركة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر فى وقت ظهرت فيه أيضاً حركة الجامعة السلافية والجامعة الجرمانية . واسكنها كانت تختلف عنهما فى الأهداف وفى التنظيم . فلم تكن الجامعة الإسلامية ترمى إلى السيطرة أو التفوق فى العالم ، وإنما كانت ترمى إلى تخليص سكان الشرق من التدخل الأوروبى والسيطرة الأجنبية . ولم تقم تلك الحركة على أساس من المجلس أو اللغة ، وإنما كانت حركة إسلامية شاملة . وقد تبلتها وزعمتها لفترة من الزمن الدولة العثمانية ليس عطفاً على الحركة أو إعجاباً بها ولكن لمصلحة

السلطان العثماني عبد الحميد الثاني الذي كان بمثابة القوة الدافعة لحركة الجامعة الإسلامية ، وقد وجدت هذه الفكرة هوى في نفس السلطان العثماني . فهي تتفق وطموحه ورغبته في المجد وتلائم مصالح الدولة العثمانية التي أحاطتها الأخطار من كل جانب . فرأى أن يجمع المسلمين في العالم تحت امرته الفعلية . وهو لذلك يهتم بإحياء نظام الخلافة الإسلامية ، ضمنا للربط بين الشعوب الإسلامية ، ويأخذ في توجيه المسلمين لمقاومة النفوذ الأوروبي في العالم الإسلامي ، ذلك النفوذ الذي كان يستفحل أمره كل يوم بشكل يهدد الدولة العثمانية في كيائها واستقلالها ومصيرها ، مما أضعف الدولة حتى صار يطلق عليها اسم « الرجل المريض » ، وحتى صارت مشكلة تقسيم أملاك الدولة العثمانية تشغل بال سياسة أوروبا وخصوصا عقب مؤتمر برلين (١٨٧٨) ونشاط حركة الامبريالوم والاستعمار الأوروبي . وقد وجدت معظم الشعوب الإسلامية بالفعل أنه من مصلحتها الانعزواء تحت جناح الدولة العثمانية وكانت أقوى دولة إسلامية وقتئذ .

ورغم أن حركة الجامعة الإسلامية كانت إسلامية بحتة ، إلا أنها أثرت تأثيرا كبيرا في إيقاظ الشرق الأدنى وخاصة العرب . ومن ناحية أخرى تساعد هذه الحركة على الربط بين مصر والعالم العربي والإسلامي خلال محنتها إبان الثورة العربية . يساعد على كل ذلك بالطبع الظروف التي كانت تمر بها مصر وقتئذ واستقرار جمال الدين الأفغاني بمصر من عام ١٨٧١ حتى طرده الخديوي توفيق عقب توليه الحكم مباشرة عام ١٨٧٩ . ويقول الامام محمد عبده في مذكراته عن أثر استقرار الأفغاني في مصر « دخلت مصر في عهد الخديوي توفيق في طور جديد من الحياة . فقد كان لها من ارشاد السيد جمال الدين الأفغاني وتعاليمه وسعي الحزب الوطني الذي ألفه فيها مافتح القلوب والعقول لتدرك حالة حكومتها وما يجب أن تكون

عليه وسيرة الأجانب فيها وما تخشى أن تنتهي إليه (١) وحينما ضرب
الانجليز الاسكندرية بقنابلهم (١١ يوليو ١٨٨٢) ثارت ثورة العرب والمسلمين
جميعا حتى في تركيا نفسها وفي الهند أيضا . وحمل الرجال في الشام السلاح وأعدوا
الكتائب من المجاهدين ولكن جنود السلطان التركي منعهم من الإبحار إلى مصر .
وفي تونس أشادت الصحافة بعرايى ولقبته بحامى الاسلام والعرب . (٢)

وقد كان لجمال الدين تلاميذ تبعدوا خطاه أمثال محمد عبده وعبد الرحمن
الكواكبي . ولكن فكرتهم القومية كانت أكثر وضوحا وتحديدا من أفكار جمال
الدين . وقد خدم محمد عبده الدين الاسلامى والأدب العربى وأخذ على عاتقه
تخليص الدين الاسلامى من كثير من الشوائب التى علق به كما أنه آزر الحركة
العرايية بقلبه وقلمه ولسانه . أما الكواكبي فقد خدم فكرة القومية العربية .

درس النكسة :

قامت إذن الثورة العرايية كأجل ما تكون حركة في مجادتها وأهدافها . وسارت
من نجاح إلى نجاح ، ولكنها لم تلبث أن انهارت أمام وطأة الحقيقة من ناحية ،
والقوة الناشئة من ناحية أخرى . وإلى جانب ذلك كانت هناك عوامل أخرى
تتعلق بشخص عرايى وساعدت على الانتهاء بالحركة العرايية إلى هذا المصير المؤسف .
فلسوء حظ الحركة لم يكن بين زعمائها من يعرف حقيقة فن السياسة ، ولم يكن
بينهم من له الثقافة الكافية أو الخبرة التى تؤهله لرعاية حركة قومية قوية كان مقدرا
لها أن تعظم بالخدوى وبالدول الأجنبية .

وما لاشك فيه أن عرايى لم يحس التدبير للثورة والاعداد لها واختيار أعوانه

(١) مذكرات الامام محمد عبده من - ٥٣ .

(٢) انظر : الدكتور على الخديوى : عهد الله النديم - ص ٢١٥ - ٢١٦ .

ولم يقف موقفًا حازمًا ممن يتوقع منهم الكيد للحركة والايقاع بها ، فكانت الخيانات ثم الهزيمة والفشل . ويكتب عرابي في مذكراته عن خيانات بعض قواده أمثال عبد الرحمن حسن وعلى يوسف وحسن وأنت ، وخیانات عربان الشرقية في المعركة الفاصلة في الثل الكبير في سبتمبر ١٨٨٢ ، مما يجعل تلك الواقعة أقرب إلى المذبحة منها إلى المعركة (١) . ولم يعمل عرابي حسابًا للانتهازيين الذين تعاونوا مع كل من الحديوي والانجليز لنيل من الثورة . فنجد مثلاً محمد سلطان - وهو انطاعى كان قد انضم إلى الحرب الوطنى أملًا منه في رئاسته - يتخذ لنفسه مكتبًا بالاسكندرية يصدر منه المنشورات إلى الأهالي والجنود ابث روح الهزيمة في نفوسهم . وكانت كل هذه الرسائل توزع باسم السلطان العثمانى الذى كان لا يزال يتمتع بالهبة والرغبة في قلوب العامة ، والذي كان لا يزال رمزًا في الأذهان لحركة الجامعة الإسلامية التي لاقت كما ذكرنا قبولًا من المسلمين . هذه المنشورات كانت تصل أيضًا إلى الجيش في الميدان فتشبع من بعض الحمم الواهية . وبعد الاحتلال البريطانى يقدم محمد سلطان وأمثاله من الخونة الهدايا إلى القواد الانجليز شاكرين اياهم لانقاذهم البلاد من « الفتنة » ، واضعين أنفسهم في خدمتهم وتحت امرتهم مظهرين استعدادهم للامعان في خيانة وطنهم بعد أن غدروا به .

وعرابي لم يكن يفهم إلا النذر اليسير من فنون السياسة ، رغم أنه قرأ للأفغانى وتأثر بتعاليمه كما قرأ تاريخ نابليون وتأثر به . ويقول عرابي في مذكراته أنه بعد قراءته لترجمة بوناپرت شعر بحاجة البلاد إلى حكومة دستورية شورية . (١) ولم يكن عرابي على أية حال واسع الاطلاع أو الثقافة ، فتعليمه كان محدودا بالكتاب وبمبادئ الحساب ثم بأربع سنوات في الازهر الشريف وهى مدة

١- انظر : عبد الرحمن الرافعى : الثورة العرابية - ١٩٤٩ - ص ٤٣٥ - ٤٣٨

٢ - السيد أحمد عرابي الحسينى المصرى - قس المرجع ص ١٥

لا تكفى لينال حظاً كافياً من العلوم . فهو إذن لم ينل حظاً من العلوم العصرية في المدارس المعروفة ولم يستكمل علومه بالأزهر . وأخيراً فهو لم يتلق من فنون الحرب ما يجعل منه ضابطاً على درجة من الكفاءة تجعله صالحاً لقيادة الجيوش والمعارك .

وموقف عرابي من الحديوي لم يكن حازماً . كان ينبغي أن يعلم أن الحديوي لن يغفر له ولن يصفح عنه وأنه عدوه وعدو الشعب ولا يؤمن بحقوقه . فكان على عرابي إذن أن يكون أكثر حذراً أو يضرب ضربته ويطيح بتوفيق من حكم مصر ، لاسيما وأن النواب ورجال الدين والجيوش قد أجمعوا على إعادة عرابي أو عزل الحديوي وذلك عقب الإنذار الانجليزي الفرنسي (٢٥ مايو ١٨٨٢) . وهكذا ظل توفيق على عرش مصر ليخون الوطن ويبارك الاحتلال الانجليزي ويكرم الجنود الانجليز بعد مأساة التسل الكبير وينعم على ضباط الاحتلال بالأوسمة والنياشين . على أية حال كان توفيق قد دق بذلك العمل أول مسمار في نعش أسرة محمد علي . فالمصريون لم ينسوا له هذا الموقف . وأخذ الحقد على أسرة محمد علي والرغبة في الانتقام منها تتوارثه النفوس جيلاً بعد جيل . وكان حكام مصر من هذه الأسرة يعلمون حقيقة شعور الشعب ازاءهم . ويؤكد البعض أن فاروقاً قد صرح قبيل طرده من البلاد بساعات بأنه يخشى أن يفتح الشعب قبر أبيه ويمثل بهشته (١) . ورغم أن الظروف الدولية لم تكن مواتية لمصلحة الحركة حينئذ إلا أنه كان من الممكن استغلال التنافس بين الدول الكبرى لصالحها ، لاسيما ما كان موجوداً منه بين فرنسا وانجلترا أو فرنسا وإيطاليا ، أو العلاقة بين السلطان العثماني والدول القريبة والمرارة التي يشعر بها السلطان العثماني عقب هزيمة تركيا أمام روسيا ثم قيام انجلترا وفرنسا بإتخاذة من برائن الروس في مؤتمر

(١) أنظر : أحمد بهاء الدين - فاروق ملوكا - ١٩٥٢ - ص . ١٤٨

برلين (١٨٧٨) اظير منحه قبرص لانجلترا وسماحه للدولتين بالتدخل و شئون
أملاكه ووقوعه فريسة لرجال المال منهما.

وأخيرا فكان يلبنى على عرابي أن يعمل بكل وسيلة على منسح الشغب بين
الاهالي أو احتكاكهم بالأجانب ، لاسيا بمدينة الاسكندرية وقد أخذ الأجانب
ينزحون اليها من القاهرة والأقاليم ، ولكن نلاحظ أن الشغب الذي حدث
بالاسكندرية نتيجة احتكاك بين ماضى وأحد المصريين والذي راح ضحيته
عشرات القتلى من المصريين والأجانب ، هذا الشغب وقع (١١ يونيو ١٨٨٢)
بعد حوالى الاسبوعين من عودة عرابي إلى تقلد وزارة الحربية ورياسة الجيش
والسيطرة على الحكومة (٢٨ مايو ١٨٨٢) . فكان يجب إذن إتخاذ الخطة
للحيلولة دون أى احتكاك مع الأجانب حتى تمر هذه الفترة الحرجة من تاريخ البلاد.
وكان يجب أيضا أن يعلم أن هناك من يترهب به وبمركته ، ومن يدبر الشغب
لإظهاره أمام العالم هاجرا عن الامساك بزمام الأمور ، وذلك تمهيدا للتدخل
الأجنبي . ولكن عرابي لم يفعل تماما إلى كل ذلك وأتاح الفرصة لأعدائه ،
للخديوى وبعائته من الأجانب والانتهازيين والمأجورين من كبار الموظفين ،
لإظهاره أمام العالم بمظهر الضعف والتعصب والحط من سمو الحركة وجلالها .

وقلة دراية عرابي بفنون السياسة فضلا عن فنون الحرب ، دفعتة إلى الاقتناع
بعود ديليسبس حول استحالة استخدام انجلترا للقناة في عملياتها الحربية لحياذها
وضمانه لذلك الحياد. صحيح أن ديليسبس قد بذل جهودا يائسة لتحقيق حييدة القناة ،
وكذلك فعلت شركة القناة . ولكن انجلترا كانت قد صممت أن تضرب عرض
الحياد بالمواثيق الدولية إذا كانت ستعمل على إعاقة خطتها . وكانت الحكومة
الانجليزية تدعى أنها تخشى أن يقوم العربايون بردم القناة أو احتلالها أو إنلافها ،

وأخذت الشائعات تردد أن سلامة المرور في القناة لم تعد مكفولة ولا مضمونة (١).
فانجلترا كانت الدولة الوحيدة التي قررت ألا تنقيذ مؤتمر القسطنطينية (يونيه ١٨٨٢)
الذي ضم الدول الكبرى وانجلترا من بينها لبحث المشكلة المصرية . وقد سجل
أعضاء المؤتمر أن مصر مسألة دولية عالمية وأنه لا يجب على أية دولة واحدة أن
تفرد بتقرير مصير هذه البلاد دون سواها من الدول . ولكن الحكومة البريطانية
كانت ترى ضرورة القضاء على ما اعتبرته سيطرة الجيش في مصر قبل شهر
أغسطس (١٨٨٢) . وهي لذلك تضرب مدينة الإسكندرية وتحتلها بعد أن
دافع أهلها عنها دفاعاً مشهوداً (١٣ يولييه ١٨٨٢) . ويضطر العراقيون إلى اتخاذ
قاعدة جديدة في كفر الدوار والدفاع عن البلاد إلى النهاية . ووجدت انجلترا
أن حل مسألة مصر هو في قناة السويس . فهي النقطة الضعيفة التي يمكن أن تنفذ
منها إلى مصر مباشرة ، لا سيما وأن مسألة حماية القناة كانت تشغل أذهان الساسة
الانجليز بعد ضرب الاسكندرية . وخلال هذه الازمة ، كان الانجليز لا يهتمون
بمصالح القناة بقدر ما كانوا يهتمون بمصالح انجلترا السياسية والحربية والتي
وضعوها فوق كل اعتبار . ورغم جزع شركة قناة السويس خشية احتلال
انجلترا للقناة ، فقد كان الاعضاء الانجليز في مجلس إدارة شركة القناة أكثر
حماسة لاحتلال انجلترا للقناة من رجال البحر والحرب الانجليز . فكان
ينبغي إذن على عراقي أن يقوم بسد القناة لدى أول عدوان خارجي على مصر
بدون تردد . ذلك يعطى للجيش بلا شك فرصة أحسن للدفاع .

ومع ذلك ، فقد كانت القوى المناهضة للثورة العراقية ، كما رأينا ، متفوقة
على الثورة في كثير من النواحي . وكانت تلك القوى تتمثل في التدخل الانجليزي
المسلح ، وقوى الحياة والجمعية في الداخل وعلى رأسها الحديوي توفيق .

(١) انظر دكتور عماد مصطفى صفوت : انجلترا وقناة السويس . ص ٧٥ - ٩٠

الحركة القومية والاحتلال الانجليزي (١)

الحماية المقنعة (١٨٨٢ - ١٩١٤) .

النظام الجديد :

بدخول القوات البريطانية إلى القاهرة (١٤ سبتمبر ١٨٨٢) تبدأ إنجلترا في إتمام سيطرتها على البلاد ومراقبتها . وهي في سبيل ذلك تتبع كل وسيلة حتى لا يثارها نفوذها في مصر منازع خطير من الداخل أو الخارج . فتعتمد الحكومة البريطانية إلى إهمال مطالب المصريين القومية ولا تلتصق أن تحد من سلطة الخديوى . وهي في نفس الوقت تحرص على عدم تدخل الدول الأوروبية بجمعة أو منفردة في شئون الحكم الانجليزي في مصر وهي تحرص أيضاً على أن تعلن من حين لآخر ، وخاصة في السنوات الأولى من الاحتلال ، عن عزمها على الجلاء عن مصر حين تستتب الأمور فيها . فهي تعلم مدى ضعف مركزها في مصر من وجهة نظر القانون الدولي . وهي تريد أيضاً أن تسترضى الدول الكبرى ولا سيما الدولة العثمانية . فتركيا تحتاج احتجاجاً شديداً على استمرار الاحتلال وتنتهز أول فرصة لمناقشة موضوع الجلاء مع إنجلترا ، معلنة أن الثورة العراقية قد انتهت وأن الأمور قد استتبعت في مصر . ولهذا كانت إنجلترا ترى بقاء السيادة العثمانية على مصر في نفس الوقت الذي يبقى فيه الاحتلال (١) . وكان ذلك أيضاً هو رأى السياسة الألمانية . وهذا ما يسميه الانجليز بالحماية المقنعة وكان هذا أيضاً هو رأى ذلك الفريق من الرأى العمام الانجليزي الذي يؤمن

(١) دكتور محمد مصطفى صفوت : مصر المعاصرة - ١٩٥٩ - ص ٣٥ .

بالإمبراطورية والتوسع والاستعمار. وقد انتصر هذا الرأي في إنجلترا على ما عداه من آراء فيما يتعلق بمستقبل مصر بعد الاحتلال. ولكن سرعان ما تغيرت الظروف من وجهة النظر البريطانية. فثبتت البريطانين باحتلال مصر ووادي النيل ويعلمون هذا التثبيت بلسان سولسبرى الذى يجاهر بأن احتلال إنجلترا لمصر سوف يطول أمده. كذلك يعلم لورد دوزبرى، وزير خارجية بريطانيا، في عام ١٨٩٤، أن التفكير في الجلاء أصبح مستحيلا. ذلك أن الظروف العالمية كانت قد تغيرت: ففرنسا تتوسع في غرب أفريقيا، وإنجلترا كانت ترغب في استرجاع السودان والسيطرة على وادي النيل. ووجد من السياسة الانجليزية من قال بأن الدولة العثمانية قد أصابها الانحلال فلا معنى للاعتراف بسيادتها على مصر، بل أنه من المستحسن اقتسام الدول لممتلكاتها. ويستمر هذا الوضع حتى تقوم الحرب العالمية الأولى (١٩١٤) وتدخل الدولة العثمانية الحرب إلى جوار ألمانيا ضد إنجلترا وحلفائها. حينئذ تنهى إنجلترا تبعية مصر لتركيا وتنهى في نفس الوقت «الحماية المقننة» لتبدأ مصر عهداً آخر تحت وطأ الحماية الانجليزية السافرة.

ورغم الاحتلال وشدة وطأه فقد استمر نمو الشعور القومى ولم تغلح وسائل الاحتلال في القضاء على ذلك التيار. ورغم أن الثورة العربية قد فشلت وبطش الانجليز بوعماها بالنفى والسجن والتشريد، سرعان ما عاد المصريون إلى المناداة بحقوقهم، لم يرهبهم بطش الاستعمار واضطهاده ولم يياسوا من تسليم أوروبا بصفة عامة بالتدخل الانجليزى في وادي النيل. وكان المصريون أحيانا يعتمدون على تضارب مصالح الدول لكسب الدول إلى صفهم في المناداة بحقوقهم. وكانوا يعتمدون بوجه خاص على فرنسا ومعارضتها للاحتلال الانجليزى. بل ووجدت جمعية في مصر تؤيد الحركة الوطنية وتتأسس من مصريين

وفرنسيين مقيمين في مصر^(١). ولكن سرعان ما عقد «الوفاق الودي» (١٩٠٤) بين إنجلترا وفرنسا، وبه تصفى الدولتان مشاكلها الاستعمارية في العالم. واشتمل ذلك الوفاق، ضمن ما شمل، على اتفاق بنفض أيدي فرنسا من مصر في مقابل أن تنفض إنجلترا أيديها من مراكش. ومع ذلك، لم يشعر المصريون بالياس بل زادوا إيماناً بفضيحتهم وزادت نفقتهم على السياسة الأوروبية عامة وزاد اعتمادهم بالتالي على أنفسهم.

والطريقة التي حكم بها الإنجليز مصر لم تؤد سوى إلى إثارة الشعور القومي وتحيده. فلورد دفرين، سفير بريطانيا في الاستانة والذي أرسلته حكومته إلى مصر عقب الاحتلال لدراسة البلاد تمهيداً لحكمها، يقرر أساليب استعمارية لحكم مصر. ثم يحىء ايفلين بيرنج معتمداً لحكومته في مصر — وقد عرف فيما بعد باسم لورد كرومر — ويوافق على تلك القرارات وينفذها. ويرى دفرين ضرورة تصفية الثورة المصرية والجيش الثائر، وإنشاء جيش صغير لا يزيد عن ستة آلاف جندي للقضاء على التعصب الديني كما كان يرى، أو بمعنى آخر للقضاء على أي تمرد داخلي ضد السلطة القائمة. وذلك مع إخضاع الجيش الجديد للسيطرة الإنجليزية، وتعيين قائد إنجليزي واستخدام ضباط إنجليز، وإغلاق المصانع الحربية وإزالة البحرية وتعطيل الترسانة بالإسكندرية. ويرى دفرين أيضاً إدخال عناصر أوروبية في البوليس وتعيين مفتش عام إنجليزي للبوليس وإدخال عناصر أوروبية في القضاء الأهلي وجعل التعليم يقتصر على خدمة مصالح الاحتلال. أما من حيث

١- أنظر: دكتور محمد أنيس: صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل - ١٩٦٢ -

نظم الحكم ، فلم يقترح دفن تغييراً كبيراً في أساس هذه النظم . فصر لها مركز دولي خاص وعليه أن يقيّد به . وعلى ذلك فالخديوى يظل كما كان ، يستمد سلطته من الباب العالي وله حق تعيين الوزراء وإقالتهم . لكن كل ذلك سوف يكون من الناحية النظرية لحسب . أما من الوجهة العملية فالإنجليز في مصر سوف يصبحون المرجع النهائي في كل الأمور . فعلى الخديوى أن يعتمد في سلوكه على رضا الممثل الإنجليزي في مصر ، والوزراء لن يكون لهم نفوذ حقيقى بعد تعيين المستشارين الإنجليز . كذلك رأى دفرين عدم تدعيم سلطة الخديوى الإستبدادية بل يرى إنشاء مجالس استشارية تشكل بالتعيين والانتخاب لمساعدة الحكومة . فيوصى بإنشاء مجلس شورى القوانين (٣٠ عضواً) ، وجمعية همومية (٨٠ عضواً) . وهى اقترحات قصد منها كما يبدو توطيد دعائم الحكم الإنجليزي في مصر والاطاحة بما بقى لاى مسئول في مصر من نفوذ في أمور البلاد .

بهذه الطريقة تتحكم إنجلترا مصر وتنفذ سياستها الاستعمارية دون منازع خفي . وتقوم سياسة لورد كرومر الاساسية في مصر على أن تبقى لإنجلترا الهيمنة على شئون مصر الداخلية والخارجية وأن ينقل لها كل ما يدعيه الغير من حقوق في مصر وعلى مصر . وكل ما عدا ذلك فكانت مسائل ثانوية بالنسبة له . فلم يكن يهتم قليلاً أو كثيراً بضم مصر إلى الامبراطورية البريطانية ، بل وكان يرى عدم جدوى ذلك مادامت إنجلترا تحقق أغراضها بدونها . ويبدو من نظام الحكم ذلك ، أن إنجلترا كانت تهدف إلى تثبيت الجمود حتى لا تتحد ضد العمل الإنجليزي في مصر . فصار الناس مثلاً يخشون من عودة الحكم المطلق وشروده ، والعرش يخشى عودة العرابية ، والجمعيون يخشون انتشار دعوة التجديد ، والمجددون يخشون بطش الجمعية ، ورجال الحكومة وأصحاب المصالح - وهم من خلق عهد الاحتلال - يخشون أن تطغى السياسة فتشل حركة البلاد كما يمتقدون وسرعان

ما ظهر أثر الاحتلال في شتى نواحي الحياة المصرية بشكل لم يقبله المصريون :
صارت نظم الحكم صورية ، وضائق التعليم في حدوده وبرامجه وزاد نفوذ الأجانب
وتدفقت رؤوس الأموال الأجنبية للاستغلال في مصر والسيطرة على إقتصادياتها
بالتالى وتركز جانب كبير من الثروة القومية في يد الأجانب واهتمحت الصناعة
المصرية ... الخ . كذلك أثار الشعور القومى تدخل الانجليز في كل شىء في
الحكومة . فسلطة المعتمد البريطانى لم يكن لها حدود . والموظفون الانجليز
لا يأترون إلا بأمره وليس الحكومة عليهم مالمحكومات عادة من حقوق إزاء
موظفيها ، فلان تلك إزاءهم مثلاً حق الرقابة أو الفصل . أما الوزراء وكبار الموظفين
المصريين فكان عليهم استشارة الانجليز في كل شىء . كذلك زاد في النقمة على
الانجليز أن إنجلترا لم تساعد المصريين على إلغاء نظام الامتيازات الأجنبية الذى
كان يحد من سلطة الدولة على رعاياها من المصريين أنفسهم فضلاً عن الأجانب ،
والذى كان عائقاً دون أى إصلاح حقيقى . ولكن انجلترا لم تكن بطبيعة
الحال لتغامر بصداقة دول أوروبا في سبيل إرضاء المصريين أو إصلاح الأمور
في مصر .

كانت هذه هى حال مصر في السنوات الأولى للاحتلال البريطانى . كانت
مصر وطننا جريحاً تتلحفه النوائب والمصائب . وكان ما حدث لم يكف
فتقوم الثورة المهدية في السودان وتقف مصر عاجزة إزاءها . وفي خلال هذه
الازمة لا تسمع انجلترا لمصر باستخدام الجيش المصرى الجديد الذى ينظمه ويشرف
عليه الضباط الانجليز ، أو التصرف في قرش مما يستحقه الدائنون . وبذلك تتأزم
الأمور في السودان وترغم انجلترا مصر على الانسحاب من هناك ، متخذة من
هذه القاعدة دستوراً في حكم مصر : د مادام الاحتلال قائماً فما تنصح به حكومة

جلاله الملك أمر لايتقى في الوزارة أو في المناصب من لايلعن له ، (١) . وتفقد مصر ثلاثين ألفا من جنودها وآلاف من المدنيين أبان سقوط الخرطوم (١٨٨٥) .

عباس ملهى و كرومر :

ويجىء حكم الخديوى عباس حلى الثانى (١٨٩٢ - ١٩١٤) . ويجد المصريون أنفسهم وقد ثبت الاحتلال أقدامه ، وطويت الودود القائمة بينهم . فأصبح المصريون لايتجتمع لهم كلمة إلا على أمنية الجلاء والاستقلال ، ولكن كلمتهم تفرقت بعدئذ على العمل السياسى . على أية حال تساعد الظروف على نمو التيار القومى فى تلك الفترة ، لاسيما ما كان من اصطدام الخديوى عباس بالورد كرومر . فعباس كان متبرما بسياسة المعتمد البريطانى (كرومر) وكان يميل نحو تركياف نحو الحكم الشخصى . وكان لهذا يرى أن الاحتلال لايتقند إلى سند شرعى وأن الوضع السياسى فى مصر لايزال يعتمد من الوجهة القانونية على معاهدة لندن (١٨٤٠) والفرمانات المؤكدة لهذه المعاهدة بالاضافة إلى الفرمانات التى استطاع اسماعيل الحصول عليها بشأن اختصاصات ومسئوليات الخديوية . وعباس فى معارضته للاحتلال يرى أن يستعين بالقوى الداخلية . فأتجه إلى الضباط المصريين فى الجيش المصرى أول الأمر فتقرب إليهم واتخذ من الزى العسكرى زيا عاديا له . كذلك لجأ عباس إلى الإستعانة بمجموعة المثقفين من الوطنيين المتطرفين ، ولعل ذلك هو السبب الذى من أجله يوفد الخديوى عباس مصطفى كامل إلى أوروبا فى صيف عام ١٨٩٥ - كما تؤكد خطابات مصطفى كامل (٢) - للدعاية للقضية

(١) محمد شفيق غربال : تاريخ المملوكات المصرية البريطانية - ١٩٥٢ - ج ١ ص - ٢٣

(٢) أنظر : صفحات مملوكة من تاريخ الزعيم مصطفى كامل (١٨٩٥ - ١٨٩٦) - نشرها

وقدم لها الدكتور محمد اليس - ١٩٦٢ -

المصرية في الخارج^١. واتصال الخديوى بالعناصر الوطنية المعادية للاحتلال أوجد في صفوف المعية الخديوية عناصر مشبعة بهذا الاتجاه . وقد أفادت الحركة الوطنية من صداقة مصطفى كامل بهؤلاء . وكان الخديوى في اتصالاته وعلاقاته بمصطفى كامل حريصا كل الحرص على ألا يعلم جواسيس كرومر بأمر هذه العلاقة (١) . ولكن من المرجح كثيراً أن الخديوى عباس لم يكن على استعداد للسير طويلا مع الحركة الوطنية وخذ كرومر إلى حد تصفية الاحتلال نهائيا . إنما كانت معارضته المترددة لسياسة كرومر تهدف إلى المشاركة في السلطة في ظل الاحتلال لاسيما وأن كرومر كان عنيدا ولم يكن مستعداً لأن يشاركه أحد سلطته في مصر . فراح يرقب حركات الخديوى ويتربص الفرص لاعطائه درسا قاسيا . ويطلب كرومر زيادة جيش الاحتلال لارهاب الخديوى وارهاب المصريين . كذلك يبطش كرومر بالخديوى المرة ثلث الأخرى . ولكن الخديوى على أى حال يعدل موقفه المعارض من الاحتلال بعد استعفاء كرومر وتعيين (جورست) خلفا له . وهذه هى اللحظة المعروفة باسم سياسة الوفاق بين عباس والعمد البريطانى من عام ١٩٠٧ إلى ١٩١١ . وعلى ذلك فيمكن اعتبار تقارب عباس من الحركة الوطنية في مصر ومن فرنسا أيضا ، كطريقة للضغط على سياسة الاحتلال وتعديل سياسة كرومر . ويتذكر عباس للحركة الوطنية بعد وحيل كرومر ويعلم الوطنيون تماما أنه لا يمكن بحال الاعتماد على إخلاص أسرة محمد على للحركة القومية . ومن ناحية أخرى نلاحظ أن سياسة كرومر وحكومته ، وتحميده للشعور القومى ، وإعلان الحكومة الانجليزية أنها ان تغير سياستها بالنسبة لمصر ولن تهتم بالشعور القومى ، كل ذلك لم يضعف من الحركة القومية المصرية ، بل زادها قوة .

مصطفى كامل ومحمد فريد :

في مثل هذه الظروف يبرز الحزب الوطنى بزعامة مصطفى كامل (١٨٧٤ - ١٩٠٨) على مسرح السياسة المصرية . والحركة الوطنية والحزب الوطنى لم يكونا من ابتكار مصطفى كامل ولم يكن كذلك أول من نادى بهما . ولكن حركة مصطفى كامل والحزب الوطنى هما امتداد لحركة وطنية وحزب سرى كانا موجودين من قبل . وكان هناك رجال مهدوا لمصطفى كامل طريق الدور العظيم الذى قام به . فكانت هناك جماعة تضم الخيرة من رجال مصر تكون حزبا وطنيا يتناول شئون البلاد بالبحث ولكن دون ما تنظيم . وإلى هذا المجتمع انضم مصطفى كامل وهو طالب فى سن الثامنة عشر وأخذ يكتب المقالات وينشرها فى الصحف . وفى هذا المجتمع استمع مصطفى كامل إلى رجال مثل لطيف سليم الذى كان يرى أنه لا بد من تكوين حزب منظم يعمل لصالح البلاد ويدافع عن حقها وكرامتها . فمصطفى كامل اذن لم يظهر فى فترة قد انعدمت فيها الروح الوطنية ولم يخلق هذه الروح من العدم وإنما ظهر مصطفى كامل فى عهد كانت الروح الوطنية فيه قائمة غير خامدة وكان هناك وطنيون تشغلهم أمور الوطن وحقوقه . ومهد لظهور مصطفى كامل رجال مثل على مبارك ولطيف سليم وعبد الله نسيم (١)

وينظم مصطفى كامل الحزب الوطنى ويكونه عام ١٩٠٧ بعد أن كان أسما يطلق على جماعة من الوطنيين . ويعمل الحزب جلاء القوات الانجليزية من مصر هدفا له وشعارا ولذلك يطلق عليه حزب الجلاء . ونادى مصطفى كامل

(١) أنظر : فتحي رضوان - مصطفى كامل - ١٩٤٦ - ص ٣١ .

يحقوق مصر وانتقد الانجليز نقدا لاذعا . وهو يوجه المصريين إلى ما لهم من حقوق وينادى بتوحيد الصفوف ومحاربة الاحتلال ويعمل على ايقاظ المصريين من غفوتهم ونفض اليأس والاستسلام عنهم ، ذلك الشمرور الذى انتاب كثيرا من المصريين بعد فشل الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى وتسليم معظم أوروبا بذلك الاحتلال . وهو فى دفاعه عن قضية بلاده يدعو لها فى رادى النيل وفى الخارج عن طريق الخطب والمقالات والرسائل والاتصال برجال الصحافة والسياسة فى أوروبا ولاسيما فى فرنسا ، وبذلك جعل للحركة الوطنية فى مصر أنصارا وأصدقاء من أكبر الكتاب فى فرنسا وإيطاليا وألمانيا وإنجلترا ومن النواب والصحفيين والثوار والمجاهدين فى هذه البلاد .

وتعاون مصطفى كامل مع الخديوى كان له ما يبرره كما أنه لا ينقص من قدر الحركة الوطنية . فهذه الحركة كانت وقتئذ بلا شك أضعف من أن تقف بمفردها فى المعركة . ثم أن مصطفى كامل كان يضع فى الاعتبار هدفا واحدا هو الجلاء وعدوا واحدا هو الانجليز . لذلك كان مصطفى كامل على استعداد للتعاون مع كل القوى الداخلية والخارجية المعارضة للاحتلال (١) .

وكان مصطفى كامل يرقب بدقة تطورات السياسة البريطانية فى وادى النيل . وعند عقد اتفاقية السودان (١٨٩٩) التى أكرهت بريطانيا مصر على إبرامها ، والتى بمقتضاها صار السودان شركة بين مصر وإنجلترا ، يعلن مصطفى كامل سخفه واحتجاجه عليها . وتتوالى مواقفه الوطنية . وقد ألهبت حادثة دنشواى (٢) (١٣ يونيو ١٩٠٦) الحركة الوطنية فى مصر وزادت من السخط على إنجلترا . وكان للطريقة التى جرى بها عدوان شرذمة من جنود الاحتلال جاءت تلهى

(١) يتفق فى ذلك التفسير لوقوف مصطفى كامل ، كل من الرجوع محمد شفيق غربال ، والدكتور محمد أنيس أنظر : تاريخ المفاوضات ص ٢٢ وصفحات مطوية ص ١٣ .

(٢) انظر : عبد الرحمن الرامى - مصطفى كامل - ١٩٤٥ - ص ١٦٦ الى ص ٢٠١ .

بالصيد في حقول الفلاحين الآمنين وتلطف محصولهم الذي جمعوه بالجهد والعرق، والطريقة التي جرت بها محاكمة أكثر من خمسين متبهما يقتل ضابط بريطاني ثبت من شهادة الطبيب الشرعي الإنجليزي أنه مات متأثرا بضربة شمس ، ثم الحكم الجائر باعدام أربعة من الفلاحين وبالأشعال الشاقة والجلد على سبعة عشر من الباقين ، ثم تنفيذ أحكام الأعدام شتقا وأحكام الجلد في اليوم التالي من المحاكمة في نفس المكان الذي مات فيه الضابط البريطاني ، في رابعة النهار وعلى مرأى ومسمع من الأهل وبين صياح النسوة وعويلهن ، كان لكل ذلك أثره في الهاب الحركة الوطنية في مصر . ففي دنشواي ظهر الاحتلال على حقيقة . وآمن من لم يكن قد آمن بصدق كلام مصطفى كامل بأنه لا ينبغي على المصريين الانخداع بلين ملابس المحتلين ، فقد غلبت عليهم طبيعة زبانية الجحيم . وحمل الوطنيون وعلى رأسهم مصطفى كامل حملة شعواء على السياسة الإنجليزية .

وفطنت إنجلترا بعدئذ إلى أن الحركة القومية ليست حركة أقلية في مصر بل أن الرغبة في الحرية والاستقلال مطلب الشعب بأسره . ويعترف كرومر نفسه بوجود حركة قومية مصرية متميزة عن حركة الجامعة الإسلامية . ولكنه لم يكن يوافق على مبادئ الوطنيين والحزب الوطني . ونشأ في موقفه إزاء القومية المصرية ، واستقال في أبريل ١٩٠٧ وغادر مصر إلى إنجلترا . وبعد أيام من استقالته يردد مصطفى كامل في صحيفة اللواء - التي كان قد أنشأها في عام ١٩٠٠ لتكون مدرسة للصحافة والوطنية - يردد مصطفى كامل في هذه الصحيفة ما ساء المصريين من سياسة اللورد كرومر في مصر . ويذكر الناس بأن كرومر هو الذي سلب الحكومة الأهلية من كل وجود ونفوذ وحياء كما سلب العرش الخديوي كل سلطة أيضا ، وهو الذي فتح السودان برجالنا وأموالنا ثم جردنا من كل حق وسلطة فيه ، وهو الذي حرم الفقراء من التعليم في مدارس الحكومة وحارب

اللغة العربية ، وهو الذى عمل ما بوسعه لمقاومة المطالب الوطنيه وإنكار كفاية
الامة واستعدادها لنيل الحقوق النيابية . . . الخ . وظل الحزب الوطنى يحصل
مشعل الحركة القومية ويطالب بالجلء ويحمل على سياسة الاستسلام ويحث على
الاتحاد بين عناصر الامة . ويموت مصطفى كامل وهو فى أوج نضاله وشبابه
(١٩٨) . وبذلك عاش مصطفى كامل رمزاً للوطنية والتضحية .

ويجىء محمد فريد (١٨٦٨ - ١٩١٩) ليحمل رسالة مصطفى كامل ولواء
الحركة القومية ويتزعم الحزب الوطنى . وكان محمد فريد فى جهاده يهدف الى
الاستقلال والجلء والدستور . وقد أدى ذلك إلى اصطدامه بسلطات الاحتلال
وبالحكومة المصرية التى كانت تتعاون مع الاحتلال فخليفة كرومر فى مصر
(جورست) ينحرف بشدة نحو السلطة الشرعية فى مصر ويطلق يد عباس الثانى
فيما يجب عباس أن تطلق يده . وتسير الحكومة المصرية فى عهد « الوفاق »
هذا كما كان يطلق عليه ، على سياسته خنق الحريات . ويصيب الخديوى الغرور
بكل ذلك ويبدأ فى التثكيل برجال الحزب الوطنى وعلى رأسهم محمد فريد ويلقى
محمد فريد من الانجليز ومن بعض المصريين أنفسهم ألواناً من العذاب . وهو
يقابل كل ذلك بالتفانى والتضحية ويستهدف للسجن والمنفى . وفى ذلك الجو
الفاسد المسمم يضطرب الأمر بين مسلمى مصر وأقباطها . وهكذا تدخل مصر
فترة الحرب العالمية الأولى مفككة محللة الأواصر . ويموت محمد فريد فى المنفى
(١٩١٩) بعد أن ظل منفياً سبع سنوات ، وحيث ظل يحمل على الاستعمار
ويطالب بالحرية لبلاده .

منه قارة الفكر :

والى جانب مصطفى كمال ومحمد فريد ، هناك شخصيات أخرى لعبت دوراً لا يمكن اغفاله في الدفع بالحركة القومية في تلك المرحلة . فهناك عبد الله نديم (١٨٤٥ - ١٨٩٦) الذي اسهم في حركة الجهاد ضد الاستعمار في هذه الفترة ، فيما بين سنتي ١٨٩٢ ، ١٨٩٣ ، وذلك بعد اختفائه عشر سنوات عتب فشل الثورة العرابية . وأخرج النديم مجلة « الأستاذ » ، فكانت حدثاً في الصحافة المصرية . جعلها أول الأمر للاصلاح الاجتماعي فتبارى فيها الكتاب والشعراء وأشاعت في الأوساط الأدبية حركة نشيطة . ولكن النديم استطاع بمقالاته فيها أن ينبه الأفكار الى موضوعات الساعة وأن يوقظ الرأي العام من سباته وأن يدعو المصريين - وقد أذهم الاحتلال - الى النهوض للعمل من أجل مصر . وعن طريق « الأستاذ » أخذ عبد الله نديم في مناهضة الاحتلال ومخاصمته والتنديد بجرائمه وآثامه . فعدت للناس الذكري ونحركات النفوس للثورة . ولكن ذلك أفرج كرومر . فنفى النديم وأغلق مجلته « الأستاذ » (١) . وقد أخذ مصطفى كامل عن عبد الله نديم الكثير من أسرار الثورة العرابية . ولا شك أنه أفاد من روحه واستمع اليه وهو يتحدث وقرأ له « الأستاذ » .

وعبد الرحمن الكواكبي (١٨٥٤ - ١٩٠٢) كان له دور في بحث النهضة القومية وغرس فكرة الحرية في الشعوب العربية . والكواكبي مفكر عربي من سوريا ، نشأ في حلب وكافح ظلم الحكيم التركي وناضل ضد الاستعمار . أصدر صحيفة جعلتها الحكومة التركية فهاجر الى مصر حيث التقى بزعماء الدعوة الى مذهب التحرر الاسلامي مثل رشيد رضا وعلي يوسف صاحب « المؤيد » . وفي

(١) الدكتور علي الحديدي : عبد الله النديم ص - ١٨ - ١٩ .

« المؤيد » نشر الكواكبي مجموعة من المقالات أصبحت فيما بعد مادة لكتابه طبائع الاستبداد وفيه حل على ظلم الحكام وعلى الاستعمار . كذلك يؤلف الكواكبي كتابه (أم القرى) وفيه يدعو إلى اتحاد الشعوب الإسلامية عن طريق تنظيم دول . وفي ذلك يهيج الكواكبي منهاجاً قصصياً ويتحدث عن جمعية إسلامية تعقد في مكة (أم القرى) يحضرها ممثلون من كل الاقطار الإسلامية وكذلك ممثلون للمسلمين في البلاد الغير إسلامية او عربية . وتجتمع هذه الجمعية للبحث في أسباب الضعف الذي أصاب الشعوب الإسلامية . ولعلاج ذلك يقترح الكواكبي انشاء جمعية دائمة تعنى باصلاح الدول الإسلامية وتشرف على تنفيذ برامج الاصلاح . وتجعل الجمعية من أهم أهدافها تعميم التعليم في البلاد الإسلامية وتوحيد مناهجه . وهو يضع كذلك قواعد لاقامة هذا التنظيم الدولي الجديد ويشترط للعضوية شروطاً معينة منها شرط الامام باللغة العربية كتابة وقراءة . ورغم أن هذه الجمعية تبدو غير سياسية في مظهرها إلا أنه كان من أهدافها تحويلها في المستقبل من تنظيم ديني ثقافي إلى تنظيم سياسي . ولا شك أن أفكار الكواكبي كانت بذرة طيبة في العالم الاسلامي انبثت فيما بعد نباتاً مشمراً تمثل في نتائج المؤتمرات الإسلامية وكان آخرها المؤتمر الاسلامي الرابع (١٩٥٤) . هناك أيضاً محمد عبده (١٨٤٩ - ١٩٠٥) . وقد حكم عليه بالنفي ثلاث سنوات بعد فشل الثورة العربية . ولم يلبث أن دعاه أستاذه جمال الدين الأفغاني ليوافيه الى باريس حيث اشتركا سوياً في اخراج مجلة « العروة الوثقى » (١٨٨٤) للنهوض بالشرق وتقوية الصلات بين الأمم الإسلامية . وكانت هذه الصحيفة أول صحيفة تقاوم الاحتلال في عهده الاول وتدعو الامم الشرقية الى مناهضة الاستعمار . وكانت ورائها جمعية سرية منبثة في جميع الاقطار الإسلامية وأعضاؤها من المسادين المثقفين والمخلصين (١) . واسكن الصحيفة احتجبت بعهد

(١) انظر احمد أمين - زمام الاصلاح في العصر الحديث ص ٨١ .

ثمانية أشهر بعد أن نجحت إنجلترا في اضطرارها (١). فرجع محمد عبده إلى بيروت حيث خلق هناك حركة هلبية . وكان يهاجم الخديوى توفيق وهو فى المنفى ويقول عنه : « أنا لا أريد خوثة وجوههم مضربة وقلوبهم أنجليزية » . ولكن جهاد محمد عبده ضد إنجلترا يقف عند هذا الحد . إذ يعود إلى مصر رغم أنف توفيق وتحت ضغط اللورد كرومر لإرجاعه . وفى مصر يتولى مناصب القضاء والإفتاء ، ويعتزل السياسة العليا بالمعنى الذى كان يمارسها به من قبل . ويتجه إلى الإصلاح الدينى والاجتماعى فى ظل المهادة مع إنجلترا وعملا بسياسة الأمر الواقع . وقد عرض ذلك لعداء الحزب الوطنى ولكنه مع ذلك كان وفيا لأمته ومخلصا ونزيها . وقد تزعم محمد عبده زمنا أنصار المحافظة على القديم وذلك فى غمار اليقظة الاجتماعية والثقافية التى ظهرت فى ذلك الوقت . وكان يخشى ضياع الدين الإسلامى والتراث العربى فى حماس التجديد والأخذ بأساليب الحضارة الأوروبية ، ويرى الرجوع إلى القديم الإسلامى الذى يختلف كثيراً عما علق بالدين من مستحدثات وخرافات وشوائب . ولذلك عمل محمد عبده على رد الدين الإسلامى إلى بساطته الأولى وبين أن مبادئه هى مبادئ كل عصر . فهى تحارب الظلم وتنادى بالحرية والشرى والعدالة الاجتماعية . وقد ناصره فى هذه الدعوة عبدالرحمن الكواكبي وعبدالله نديم .

وفى ذلك المجال ينبغى أن نذكر أيضا قاسم أمين (١٨٦٣ - ١٩٠٨) . وكان قاسم من أنصار الجديد فى معركة النزاع بين القديم والجديد . وتزعم حركة تحرير المرأة والمطالبة بالأسفور فى كتابه (تحرير المرأة) ، (المرأة الجديدة) .

(١) بقرار مجلس الوزراء فى مصر مثلا (مايو ١٨٨٤) منع الجريدة من دخول مصر
وحفظا للنظام العمومى . ومعاقبة كل من يحوزها بغرامة تصل إلى خمسة مائة جنيهات . أ. النور :
عبدالرحمن الرافى : مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال - ١٩٤٨ - ص ١٦١

وهو إلى جانب ذلك قد خدم الحركة الوطنية واتصل بهال الدين الأفغانى ومحمد عبده وانضم إلى جمعية العروة الوثقى وكانت له جولات مشرفة مع ممثلى الاستعمار فى مصر . وقد ردد قاسم أمين الفكرة القائلة بأن الاستبداد أصل كل فساد فى الأخلاق . وردد هذه الفكرة غيره مثل السكواكى . وهى فكرة على أية حال كانت معروفة من قبلهما فى أوروبا . وقد كتب قاسم أمين سلسلة من المقالات جمعت فيما بعد تحت عنوان (أسباب ونتائج وأخلاق ومواعظ) نشرت فى جريدة المؤيد متتابعة حتى عام ١٨٩٨ . وفى هذه المقالات يساق قاسم خواطره عن بعض نواحي الإصلاح الاجتماعى الذى هو أساس لكل إصلاح سياسى (١) .

(١) هناك ملخص لهذه المقالات يضمه كتاب قاسم أمين للدكتور ماهر حسن فهمى (ص ١١٦ - ١٣٣)

الحركة القومية والاحتلال الإنجليزي (٣)

الحماية السافرة (١٩١٤ - ١٩٢٢)

مصر أثناء الحرب

قامت الحرب العالمية الأولى وفي أعقابها أعلن الإنجليز الحماية على مصر (١٨
ديسمبر ١٩١٤) . أو بمعنى آخر فرضوها بالقوة على مصر نتيجة لقيام الحرب
واشتراك تركيا - صاحبة السيادة على مصر - في الحرب ضد إنجلترا وفرنسا
والروسيا. وهكذا ضارت الحماية سافرة بعد أن ظلت مقنعة منذ الاحتلال الإنجليزي
حتى قيام الحرب. وبإعلانات بريطانيا تلجأها على امصر وإعلان زوال سيادة
تركيا عليها ، - تتخلص مصر من تلك السيادة بعد أن ظلت مفروضة عليها
مدة أربعة قرون لم تحرر مصر في ظلها - فيما عدا النذر اليسير في فترات من القرن
التاسع عشر - أي تقدم في النواحي السياسية والاجتماعية ، بل زادت فقرا وبؤسا
ونسوا . وانحطت فيها كما انحطت في كل البلاد الخاضعة للدولة العثمانية الحياة الثقافية
والفنية والأدبية وتأخرت مصر عن العالم الأوروبي المجاور بمدة تقرب من
الأربعة قرون.

ولكن إذا كانت مصر قد تخلصت من السيادة العثمانية ، فهي في
الواقع قد استبدلت ، أو أريد لها أن تستبدل ، استرقاقاً باسترقاق . فقد
تجاءت الحماية البريطانية لتقيدها بقيود الحماية مدة سبع سنوات . وكانت
قيود الحماية السافرة أشد من قيود الحماية المقنعة والاحتلال في انتهاكها
لحرمة مصر وكرامتها . فلماذا اشراف الإنجليز على الأمور الداخلية والخارجية
واحتلوا أنفسهم حق الدفاع عن البلاد ، وسخروا كل مواردها لخدمة الحرب
وخدما مصالحهم الخاصة وأهدافهم الاستعمارية . واتخذت مصر قاعدة

لعمليات الانجليز الحربية في الشرق الأوسط وتحولت البلاد إلى معسكر هائل حشدت فيه أخلاط أجناس من قوات الامبرطورية. وأصبحت مصر قاعدة للغزو والتسلط وتحركت منها حملة جالوبولى لفتح مصر مضيق الدردنيل والاستيلاء على القسطنطينية كبرى القواعد الاسلامية ، والحملات نحو الشام شرقا وليبيا غربا . وتحركت من مصر أيضا حملات المخابرات والدعاة لاثارة العرب على تركيا وحملات التضليل والخذاع الكبرى . وأرهقت مصر خلال فترة الحرب في سبيل امداد القوات الانجليزية بالمواد الغذائية وبالايدى العاملة . وجندت انجلترا مايزيد على المليون من الشعب المصوى وسيقوا قسرا الى معارك الشام ، بعد أن أطلقت عليهم لفظ متطوعين أمام الرأي العام العالمى . كذلك استولت بريطانيا على المحصولات الزراعية بضمن بنخس وتحكمت في أسعار الأقطان . واشتدت السلطات البريطانية في جمع المواد الغذائية والدواب وارتفعت أثمان الحاجيات . واستخدمت المرافق العامة كاسكك الحديدية واستعملتها لدرجة العطل كما حوالت مبائى المدارس الى مستشفيات . وزاد الشعب شقاء خصوصا طبقة الفلاحين والعمال والموظفين (١) وقد استطاعت انجلترا أن تكبد المصريين طوال هذه الفترة ففقت أصواتهم خلال مدة الحرب . وشددت الرقابة على الصحف لصالح الحلفاء واختفت في ظل الرقابة الصحافة الوطنية صحيفة بعد صحيفة . وصارت الاجتماعات محظورة وقامت حركة اعتقالات ونفى وتشريد بمجرد الشبهة أو الوشاية . وكانت مصر خاضعة لانجلترا رأسا ليس لها أمر في أداء شئونها الداخلية أو الخارجية وأصبح الحكم البريطانى هو المشرف على كل شئ . وفي ظل هذه الاجراءات وفي ظل الحكم العرفى انطوى المصريون على آلامهم وأحزانهم . ورغم السخط الذى كان يعتل في النفوس لم تحدث خلال الحرب موجات من التذمر ولم تندلع

١ - أنظر : مصر المعاصرة لعفوت : ص ٩٣ ، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية للمفوق غربال : ص ٤٦ ، ثورة سنة ١٩١٩ للرافعى ص ٥٦ .

غيران الثورة . . فالتدابير العسكرية التي كانت قد اتخذتها القيادة العسكرية عملت بجشدها على مجابهة تلك الاحتمالات . ثم أن فشل القوة التركية التي أرسلت الى مصر في عبور قناة السويس (فبراير ١٩١٥) وارتدادها على أعقابها أمام الانجليز ساعد أيضا على بقاء مصر هادئة طوال فترة الحرب . ومع اطمئنان السلطات العسكرية في مصر الى الموقف ، فقد ظلت ساهرة معتمدة على الاحكام العرفية لقمع أقل اتجاه الى الثورة . فتبدأ مثلاً حركة «تطهير» للعناصر المعادية لانجلترا في مصر ، عقب فشل الحملة التركية ، سواء كانوا من أنصار الحديوي المخلوع (مثل الشاعر أحمد شوقي) ، أم من الحزب الوطني (مثل عبد الرحمن الرافعي) وذلك بالنفي والاعتقال . ويرى محمد حسين هيكل في مذكراته أنه كلما زادت الاحوال العالمية تعقيدا وكما زاد الموقف حرجا بالنسبة للانجليز اشتدت السلطات العسكرية البريطانية في مطالبة أهل الريف المصريين بغلاتهم وودائعهم ، واشتدت الرقابة على الصحف وتعطل كل مظهر من مظاهر الحرية ، وبقى المصريون سجنا في بلادهم سواء منهم المعتقل وغير المعتقل (١) كذلك تحرم انجلترا على مصر الاتصال باعداء الانجليز أو التعاون معهم . وهي في خلال الحرب تتفاوض مع العرب على مصير بلادهم وتعطيهم وعودا ما كانت تنوى تنفيذها وتعطى اليهود وعودا حرصت على تحقيقها ، وتعقد من المعاهدات السرية ما شاءت لتقسيم البلاد العربية بينها وبين حليفاتها فرنسا .

ومن حيث نظام الحكم تقضى انجلترا على نظام الحديوية وتلغيه ، وكان ذلك نظاما أقرته تركيا لمصر في عهد إسماعيل ، وتحل انجلترا محله نظام السلطنة . وقد فضلت انجلترا الابقاء على حكم أسرة محمد على ورأت الاستفادة من كل النظم التي تخدم مصالحها . فما كانت مثلاً لتتقدم على ادخال النظام الجمهوري الى مصر مع أنه أقرب الى نفوس الشعب . بل ونجدها تظهر استعدادها لتولية أمير هندي عرش مصر اذا لم

تجدد من يتعاون معها من أسرة محمد علي . ولذلك توجد إنجلترا نظام السلطنة في مصر
ولهي يستمد السلطان سلطته من ممثل الحكومة الإنجليزية في مصر . وتخلع الخديوي
عباس ، فهي لم تكن تعلم أن إليه ولم تنس موافقه من كرومر ونزعه إلى الحكم المطلق .
وأحلت محله حسين كامل (أخا توفيق) الذي يقبل المنصب في ظل الحماية والتعاون .
منع الاحتلال . ولما مات حسين كامل وضعت إنجلترا أخاه فؤاد . ولم يكن لكلي
السلطانين في ظل الحماية نفوذ حقيقي . فالأحكام العسكرية البريطانية كانت هي
السائدة في البلاد ، ولم يحاول أحد منها الإصطدام بممثل إنجلترا في مصر أو
التهاد الفرصة وانتزاع وعد من إنجلترا بخصوص مستقبل مصر وحقوقها . ولم
يطلب حسين كامل أو فؤاد من إنجلترا إعادة النظر في الحماية والعلاقة بين البلدين .
في نهاية الحرب . ولذلك لا يمكن إعفاء كلا من حسين كامل وفؤاد من مسئولية
إثبات حقوق مصر في ذلك الوقت . ولم يفهم هؤلاء الناس أن الحكومة
الإنجليزية كانت في ذلك الوقت في حاجة ملحة إلى قيام حكومة شرعية في مصر ،
ولذا فكان يمكنها انتزاع وعد من الإنجليز بأن الحماية لإجراء مؤقت . ولم يقف
الأمر بإنجلترا عند هذا الحد بل تجددها تشرع في وضع مشروع قانون نظامي لمصر
ينزل بها إلى مرتبة المستعمرات . ويتلخص هذا المشروع في إنشاء مجلس نيابي
مصري استشاري . بجانبه مجلس شيوخ يملك وحده السلطة التشريعية
يتكون من خليط من المصريين والأجانب من الرسميين كالوزراء المصريين .
والمستشارين والموظفين البريطانيين ، وأعضاء منتخبين من المصريين والأجانب .
ويتنخبون بطريقة كثيرة القيود والشروط بحيث تكون الأغلبية في ذلك
المجلس للأعضاء الرسميين والأجانب ، والأقلية للمصريين المنتخبين . ويقدم
الإنجليز هذا المشروع إلى رشدي باشا رئيس الحكومة في أواسط نوفمبر ١٩١٨
ولكن رشدي حمل حمله صادقة على المشروع وأعلن استنكاره له .
هذه الأموال المجمعة كانت من أسباب تفجير الثورة عام ١٩١٩ ،

كانت أيضا من أسباب الهدوء الذى بدا عليه الشعب المصرى طوال سنى الحرب. ويمكن القول أن ذلك الهدوء كان إنما الهدوء الذى يسبق العاصفة الآتية لا محالة لوجود عواملها. وربما كان المصريون - كما كان المتطرفون منهم - يعتمدون على انتصار ألمانيا في الحرب وهزيمة إنجلترا كوسيلة يحققون بها الجلاء والاستقلال. وقد كانت هزائم الإنجليز في الحرب على أية حال مبعث رضى للجانب الأكبر من الشعب، ومتنفسا لها. كان يلاقيه الشعب من الضيق. ثم أن مصر في هذه الفترة كانت تنقصها الزعامة الحقة والقيادات الحكيمة الأمر اللازم لحركة كهذه مضادة ومعرفة للعمل الانجليزى في مصر. فصر قد أقبلت على هذه الفترة الحرجة من تاريخها وتاريخ العالم مفككة الروابط. ويود البعض أن يقول - دفاعا عن شعب مصر عموما وعن قادة الرأى فيها خصوصا - إن الشعب لو علم في عام ١٩١٤ ما ستزله إنجلترا ببلادهم أثناء الحرب وبعد الحرب، ولو علم القادة مبلغ استعداد الشعب المصرى للتضحية في سبيل حريته وكرامته كما حدث عام ١٩١٩، لو حدث ذلك لسجل التاريخ في عام ١٩١٤ موقفا للشعب وزعمائه غير الذى سجل (١).

انتهاء الحرب وقيام الثورة

وتنتهى الحرب وتنفذ الهدنة بين ألمانيا والحلفاء (١١ نوفمبر ١٩١٨) ويحين الوقت لحساب الإنجليز لآسيا بعد أن أعلنت مبادئ الرئيس الأمريكى ولسون الأربعة عشر وفي مقدمتها حق تقرير الأيم لمصيرها. ولهذا يقتبط البعض ويتفاءل خيرا. يصحوة الضمير في بعض الدول الكبرى. ولكنهم لا يلبثون أن يصدموا بالواقع الذى يميز تغلب روح الجشع والمطامع الذاتية للدول الكبرى، فلا يعمنون

(١) محمد طفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية لبريطانية ج - ١ - ص ٤٥ .

قليلا أو كثيرا بتطبيق ذلك المبدأ على منطقة الشرق الاسلامى وغيرها من البلدان المستضعفة. على أى حال يتألف الوفد المصرى (١٣ نوفمبر ١٩١٨) فى هذه الظروف وكله أمل فى إبلاغ صوت مصر إلى الانجليز والعالم . وقد تألف الوفد المصرى فى أول الأمر هيئة تتكلم باسم الشعب المصرى وتسعى إلى الاستقلال حيثما وجدت السعى سييلا . ولكنها تطورت فيما بعد وأصبحت حزبا سياسيا . وقد تكونت تلك الهيئة من مجموعة من أعضاء الجمعية التشريعية وصحفى هو لطفى السيد وذلك برئاسة سعد زغلول وكيل الجمعية التشريعية. وحتى ذلك الوقت وقبيل حدوث ثورة عام ١٩١٩ لم يكن سعد زغلول بالوطنى المتطرف بل كان من فريق المعتدلين الذى يود التمسك مع الانجليز حتى يمكن المضى فى طريق الإصلاح الضرورى لتقدم البلاد. ويتقدم سعد زغلول وزميلاه على شعراوى وعبد العزيز فهمى عضوا الجمعية التشريعية إلى المعتمد البريطانى (ونجحت) فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ وذلك للتحديث اليه فى مطالب البلاد والطلب التواخيص لهم بالسفر إلى لندن لمرضى تلك المطالب . ودار حديث بين الوفد ووجهت يسوده الاعتدال والتساهل من الجانب المصرى . فسعد يعترف لوجهت بأن انجلترا أقوى دولة فى العالم وأوسعها حرية ويعترف لها بالأعمال الجلية التى باشرت بها فى مصر . ويطلب الوفد الاستقلال ويبين أن مصر مستعدة — متى اعترفت انجلترا بهذا الاستقلال — أن ترتبط مع انجلترا بمعاهدة صداقة ولكن صداقة الحر لحر لا العبد للعبد، وأن مصر مستعدة لضمان مصالح انجلترا فى الطريق الحيوى إلى الهند .

هذا هو يوم ١٣ نوفمبر الذى اعتبرته مصر يوم الجهاد . على أية حال كانت هذه المقابلة من الشرارات التى أطلقت عنان ثورة سنة ١٩١٩ من عقابها . فأنباء مقابلة سعد للمعتمد البريطانى سرعان ما سرت فى البلاد باعثة الأمل فى نفوس المصريين بعد ما قاسوه طوال فترة الحرب . وهم لذلك يعتقدون آمالهم على الوفد.

وقد وجدوا فيه القيادة التي تتكلم باسمهم وتمبر عن آمالهم. ويلتف الشعب حول الوفد رغم وجود منظمات أخرى نافست الوفد أمر المطالبة بالاستقلال وأمر النيابة عن الشعب مثل الحزب الوطني أو مثل ذلك الحزب الذي كونه جماعة من الشباب وأطلقوا عليه اسم الحزب الديمقراطي. وتتابع بعد ذلك الظروف والأحداث متلاحقة لتقوى من مركز الوفد أمام الشعب وتزيد الشعب التفافاً حوله. ولكن يلاحظ أنه يبدو أن خطة الوفد لم تكن تعتمد على ثورة أو نضال شعبي يحقق للبلاد سيادتها واستقلالها بل كانت تقوم على التفاهم مع الانجليز وإلا ترك لرشدي باشا ورجال الحكومة أمر التحدث إلى انجلترا. كذلك يبدو أنه كان هناك تفاهم بين رئيس الحكومة — رشدي باشا — والقادة على أن يكون هناك مسعيان : أحدهما رسمي يتولاه رئيس الحكومة لدى الحكومة الانجليزية والآخر شعبي يشد أزر الرسميين لدى الشعب المصري نفسه ولدى الرأي العام في انجلترا وفي غيرها من الدول وأمام ممثلي الدول في مفاوضات الصلح. (١)

وتحس الحكومة الانجليزية بخطر الحركة الجديدة التي يترجمها سعد ، وترفض له التصريح بالسفر إلى الخارج لعرض قضية مصر. وكان ذلك الرفض شرارة أخرى ساعدت على اشعال نيران ثورة عام ١٩١٩. وغير هذا الرفض من خطة الوفد وجعل من الوفد والانجليز خصمين يصعب التفاهم بينهما. وبدأ الوفد في الاتصال بمعتمدى الدول الأجنبية في مصر يعلمهم بتأليف الوفد ويوضح لهم برنامج الأمة في ست نقاط على رأسها طلب الاستقلال التام والحكم الدستوري. وهذا برنامج أيضا ينطوى على اعتدال وتساهل إلى حد كبير. فهو يعلن عزم مصر على الاستفادة بذوى العلم من أهل البلاد الغربية في تنفيذ برنامج اصلاحى شامل وعزمها أيضا

(١) انظر مذكرات في السياسة المصرية ١٩٥٦ ج١ ص ٨٢ ؛ وكذلك تاريخ المفاوضات

أيضا على احترام الامتيازات وتعهدا بالبحث في وضع ضمانات خاصة بالالتزامات المالية والمحافظة على حياد قناة السويس . ويوالى الوفد الهجوم على السياسة الانجليزية في مصر ويعلم سعد أن الحماية الانجليزية باطلة لوجود لما قانونا، بل كانت ضررة من ضرورات الحرب انتهت بنهايتها لاسيما وأنها تمت من جانب واحد فقط ودون رضا الجانب الآخر (٧ فبراير ١٩١٩). ويؤيد رئيس الحكومة وقتئذ (حسين رشدي) موقف الوطنيين فيقدم استقالته ويلج في قبولها ، وذلك بعد أن أبلغته الحكومة الانجليزية رفضها الترخيص للوفد بالسفر ورأيها أن يؤجل هو أيضا سفره لعدم مناسبة الوقت ولائشغال وزير الخارجية الانجليزية. وتقبل استقالة وشدي في أول مارس ١٩١٩ .

وتوجه السلطات البريطانية انذارا إلى الوفد المصري (٦ مارس ١٩١٩) بأن يعمل عرقلة سير الإدارة في ظل الحماية ولا تعرض الوفد للمعاملة الشديدة بموجب الأحكام العرفية . وهذا يعني تمسك الحكومة الإنجليزية بالحماية على مصر وعدم نيتها الاعتراف بالحقوق الوطنية . ولكن الوفد صمد للانذار . وفي يوم ٨ مارس يلتقي القبض على سعد وبعض من أعضاء الوفد وتقلهم في اليوم التالي بإخرة إلى جزيرة مالطة وعلى ذلك تنفجر الثورة في اليوم التالي (٩ مارس) . وكانت ثورة ضد الحماية البريطانية وما اتصل بها من نظام سياسي واقتصادي وفي سبيل التحرر والاستقلال . وهكذا نرى أن كل الظروف الداخلية والخارجية تؤدي وتمهد لقيام الثورة لاسيما بعد ما عرف عن مبادئ الرئيس ولسون المشهورة وما عرف عن ثورة الروسيا التحررية الكبرى ضد القيصرية ، ثم ما عرف عن تحرر شعوب وسط أوروبا من الحكم القيصري والنسوى وانهايا الدولة العثمانية وانهايار سيادتها على مصر . فانفجرت الثورة بين طبقات الشعب المصري وقامت المظاهرات العنيفة واصطدمت بالقوات البريطانية وأدعت أرواح بريئة طاهرة.

وقامت حركات الإضراب واشتركت فيها طوائف الشعب المصرى وقواه العاملة . وخرجت السيدات فى مظاهرات المشهورة (١٦ مارس ١٩١٩) وتعرضن لمن الجنود الإنجليز بحسونة وظلظة . وقال الشاعر حافظ أبياته يهوى فيها الجيش الإنجليزي بانتصاره على مظاهرات السيدات ويسخر منه . وحارب الشعب بكل سلاح وجد تحت يديه وقطعت السكك الحديدية ودمرت المحطات وأسلاك التليفون والبرق وهو حمت مراكز الحكومة . وتحولت الحركة القومية من حركة سلبية إلى حركة صنيعة وقتل من الشعب المصرى فى الثورة حوالى الثلاثة آلاف .

وقاومت بريطانيا ثورة الشعب باستخدام القوة ، كما لجأت إلى سياسة الاعتقالات والإحتطاد والانتقام . وعينت الجنرال « اللبى » مندوبا ساميا فوق العادة لمصر والسودان وكلفته بأن يتخذ ما يرى لإعادة القانون والنظام . ووصل اللبى إلى القاهرة يوم ٢٥ مارس ليعمل على إعادة الأمن والنظام إلى مصر ، أى ليقوم بقمع الثورة المصرية . ولكن كلما زاد القمع وزاد عدد الضحايا غلبت مراحل الوطنية . وبدأت إنجلترا تشكر فى تعديل موقفها من الوفد ، والحد من صلفها وكبرياتها والسماح لسعد زغلول وأصحابه بالسفر إلى أوروبا (٧ أبريل ١٩١٩) ، ولكن بعد أن اتخذت إنجلترا عدها لى يرفض مؤتمر الصلح الإستماع إلى مطالب مصر . وتعترف الولايات المتحدة الأمريكية فى أبريل بحماية بريطانيا على مصر ، وفى معاهدة فرساي (مايو ١٩١٩) تعترف ألمانيا بتلك الحماية أيضا . وبعد أن تم كل ذلك تعلن الحكومة الإنجليزية عزمها على إيفاد لجنة خاصة برئاسة اللورد ملتر إلى مصر .

لجنة ملتر:

ويبدو من ذلك أن بريطانيا كانت تريد دراسة المسألة المصرية وحلها بالطريقة

التي تراها ، وتألفت اللجنة برئاسة ملتر وزير المستعمرات البريطاني وهو من قدامى رجال الإحتلال في مصر ، وبعد كتابة (لإنجلترا في مصر) من المراجع الهامة في سياسة الإحتلال ، فملتر من الانجليز المتخصصين في الشؤون الاستعمارية بصفة عامة وشئون مصر بصفة خاصة . جاءت اللجنة إلى مصر لتحقيق في أسباب الثورة المصرية وتقديم تقرير عن الحالة بمصر ووضع دستور لمصر يعمل في ظل الحماية ويعمل على توسيع نطاق الحكم الذاتي في مصر وعلى حماية المصالح الأجنبية بها . ولكن اللجنة وجدت مقاطعة تامة من كل الهيئات . ف نشرت بيانا في الصحف (٢٩ ديسمبر ١٩١٩) تبين فيه أنها جاءت موفدة من الحكومة البريطانية لغرض واحد هو التوفيق بين أمانى الأمة المصرية ومالبريطانيا العظمى من المصالح الخاصة في مصر وتهيب بالهيئات الممثلة للأمة المصرية وبالافراد أن يتبادلوا واللجنة آراءهم ، ومع ذلك استمرت المقاطعة وانصرف الناس لتنظيمها وتفننوا فيها . فالصحف المصرية والشباب المصري رأوا في البيان خدعة قصد بها فصل المقاطعة بعد نجاحها . وردت لجنة الوفد مطالبة بالاستقلال التام ، ورد الحزب الوطني مناديا بسياسة د لا مفاوضة إلا بعد الجلاء ، واجماع طبقات الأمة على المقاطعة والاستقلال التام دفع بعض الأمراء إلى إصدار يمان يؤيدون فيه مطالب الأمة .

وذلك لم يمنع أعضاء اللجنة على أية حال ، معتمدين على أنفسهم من الإتصال سرا ببعض ذوي الرأي الذين اجمعوا على أن مصر لن تقبل الحماية . واستطاعت اللجنة بوسائل متعددة أن تقف على رأى مجموعة من مختلف طبقات الشعب (١) . وبذلك تتمكن اللجنة كما تقول خلال الأشهر الثلاثة التي قضتها في مصر من معرفة الأفكار والشعور وسر غور الاتجاهات والترعات ، وتخرج بنتائج أهمها أنه

لا يمكن الوصول إلى تفاهم قبل إلغاء نظام الحماية ، وأن كل حل تفرضه بريطانيا على مصر فرضا لا يرضى ولا يفي بالغرض ، وأن الحسنة تقتضى بالتماس حل يتفق عليه الفريقان بفقد معاهدة بين البلدين والشروط التي يقترحها ملنر ولجنته لعقد مثل هذه المعاهدة تغل يد المصريين في شؤون التشريع والإدارة وتعتبر قيذا على سيادة مصر واستقلالها وتؤكد مضمون الحماية وتضمن لإنجلترا مصالحها في نفس الوقت . فيقول تقرير اللجنة أنه على إنجلترا أن تتعهد بالدفاع عن سلامة مصر واستقلالها وفي مقابل ذلك تسترشد مصر ببريطانيا العظمى في علاقاتها الخارجية وتعطيها حقوقا معينة في الأراضي المصرية . أما هذه الحقوق فهي إبقاء قوة عسكرية بريطانية في أرض مصر ويكون لإنجلترا نصيب من المراقبة على التشريع المصري والإدارة المصرية فيما يختص بالأجانب . ويقول التقرير أن ذلك لا يتنافى مع كرامة مصر ولا يتعارض مع استقلالها ١١ . (١)

وعادت اللجنة إلى لندن بعد انخفاها (مارس ١٩٢٠) وكان ملنر قد أدرك وهو في مصر ضرورة الإتصال بالوفد المصري الذي كان موجودا بباريس وفعّل إلى أن الوفد يملك وقتئذ مفتاح التفاهم ، رغم أن اللجنة أبدت ما يشير بالنقيض من ذلك تماما (٢) . وفي أواخر إبريل (١٩٢٠) زار هنلي باشا يكن بباريس وأقنع سعد زغلول بالسفر مع زملائه إلى لندن لمحادثة اللجنة . وغادر الوفد المصري باريس إلى لندن في يونيو لذلك الغرض . وفي لندن قدم مشروع انجليزي صرف وآخر مصري . وانتهت المباحثات إلى مشروع قال ملنر عنه أن الفريقين ارتاحا إليه ، وفيه رأت إنجلترا إرضاء القومية المصرية ببعض الشيء . بتعديل العلاقات بين إنجلترا ومصر . فالمشروع مع اعترافه باستقلال مصر يمنح إنجلترا حقوقا وامتيازات .

(١) شفيق غريال - تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية - ج ١ - ص ٦٤ - ٦٥

(٢) هيكل - مذكرات في السياسة - ج ١ - ص ١٠٣ والرافعي ثورة سنة ١٩١٩ - ج ٢ (١٩٥٥) .

لحماية مصالحها ومصالح الأجانب . ولتحقيق ذلك يقترح المشروع عقد محالمة مع إنجلترا وتمنح مصر إنجلترا حق إبقاء قوة عسكرية في مصر لحماية وصيانة مواصلاتها الإمبراطورية وتتعهد مصر أن تتبع سياسة في المجال الدولي لا تتعارض والمصالح البريطانية ولا تعقد مع أية دولة أجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح الانجليزية . أما موضوع السودان فقد استبعد عن المشروع . ويلاحظ أن ذلك الاتفاق لم يجر موافقة كل أعضاء الوفد المصرى في المفاوضات ، إنما تم الاتفاق على عرض ما وصل إليه الطرفان من مباحثات على الرأى العام المصرى لسبرغوره . وهنا ظهرت بوادر الانقسام بين قادة الأمة . فالحزب الوطنى رفض المشروع وله كل الحق في ذلك . وحيد البعض ذلك المشروع وأشار فريق ثالث بتعديله . وحدث خلاف حول المشروع حتى بين صفوف الوفد أنفسهم . ويقول سعد عن المشروع أن ظاهره الاستقلال وباطنه الحماية . وسرعان ما لمحت إنجلترا الاختلاف والتنافس بين الساسة المصريين وسارعت الى استغلال الموقف لصالحها الخاص ومناهضة الجوهر الذى يسمى اليه المصريين وهو الاستقلال الحقيقى .

وتعددت المباحثات وتعددت مشروعات الاتفاق . وعاد الوفد الى لندن في أواخر أكتوبر سنة ١٩٢٠ ولكن الطرفين لم يصلوا الى اتفاق . وقدم ملتر تقريره الى اللورد كيرزون ، وزير الخارجية (٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠) وبذلك تنتهى المباحثات بين الوفد المصرى ولجنة ملتر ويغادر الوفد إنجلترا . وتكشف لنا هذه المباحثات عن وجهة النظر الانجليزية التي أصر عليها الانجليز حتى حققوها أخيرا في معادتهم مع مصر عام ١٩٣٦ ، والتي بها ترغم إنجلترا مصر على معاهدة صداقة وتحالف تقوم عليها علاقات مصر وإنجلترا ، والتي تعترف باستقلال مصر على أن يتكون لإنجلترا مركز خاص في مصر وأن ترابط قوات انجليزية بها .

المفاوضات وانقسام القادة — شكسة الثورة :

أخذت الحكومة البريطانية عن تقرير ملز فكريتين . أولا : ضرورة إبدال نظام الحماية بعلاقة بين مصر وأنجلترا تبعث على رضا المصريين : ثانيا : أن قادة مصر يتفاوتون استعدادا لقبول جوهر التسوية . ويبدو أن مقام به غنلى يكن من وساطة بين لجنة ملز والوفد المصرى قد رشحه فى نظر الحكومة الانجليزية ليكون الوعيم المصرى الذى يقبل التسوية فى جوهرها . وتتألف وزارة عدلى يكن (١٧ مارس ١٩٢١) على أثر تبليغ الحكومة الانجليزية للسلطان أحمد فؤاد (٢٦ فبراير سنة ١٩٢١) باعتبار الحماية علاقة غير مرضية ودعوة مصر إلى الدخول فى مفاوضات رسمية للوصول إلى إبدال الحماية بعلاقة أخرى . وباتصال عدلى بسعد بشأن الاشتراك مع الوزارة فى تلك المفاوضات تبدأ حلقة أخرى من الخلافات بين القادة فى وجهات النظر ليس حول موضوع المفاوضات فحسب بل حول تأليف وفد المفاوضات أيضا . ويختلف الوفد منزع رئيسه . الحكومة فيمن يرأس وفد المفاوضات عدلى أم سعد ويتنضم أعضاء الوفد أنفسهم . ويستقيل ستة أعضاء من الوفد من بينهم على شعراوى وأحمد لطفى السيد ومحمد محمود . فسعد قد تشبث برأسته لوفد المفاوضات بينما رأت أغلبية هيئة الوفد عدم اشتراكه فى المفاوضات مع عدم معارضة الوزارة فيها (١) .

وتشتد الخصومات ويتحول الأمر من كمناع ضد التجلثرا إلى مفاراك بالمحسوس . رئاسة وفد المفاوضات . وتقوم المظاهرات فى كل مكان تعلن السخط العميق ضد الحكومة وتقابل الحكومة من جانبها هذه المظاهرات بالعتف . وفى كل ذلك

(١) الرالى — ل أعقاب الثورة المصرية — (١٩٥٩) — ١٥ — ص ١٠ .

تراقب إنجلترا بهذا اختلاف المصريين فيما بينهم وبين بعض وتتدخل القوات الانجليزية في قمع حركات الاضراب في الاسكندرية .

وفي مثل هذا الجو تحدث محادثات عدلى - كيرزون - وينسادد الوفد الرسمي برئاسة عدلى البلاد (أول يوليو سنة ١٩٢١) . ولكن هذه المفاوضات تفشل . فمشروع كيرزون ^(١) يقرر شرعية الاحتلال كما يمتنح حقوق مصر في السودان . ومن المؤسف ان الساسة المصريين لم يوحّدوا صفوفهم في هذا الظرف وازاء تغت انجليز ، بل انصرفوا الى الشتائم واثارة روح الاختلاف والبغضاء . واتخذت الحكومة الانجليزية من ذلك الخلاف وسيلة لعدم التسليم بمطالب البلاد وادعت أن حالة الاضطراب في البلاد تستلزم اتباع إنجلترا لسياسة التحفظ والترث .

ويعود الوفد الرسمي من لندن ويقدم عدلى استقالته (٨ ديسمبر ١٩٢١) ، ويدعو سعد الأمة الى مواصلة الجهاد وتعتقله السلطات البريطانية (٢٣ ديسمبر) بعد اذارها له وينفى سعد وأمه حابه الى جزر سيليشيل في المحيط الهندي (٢٩ ديسمبر ١٩٢١) . ويقوم الوفد بتنظيم حركة لعدم التعاون والمقاطعة ، وتقع حوادث اعتداء واغتيال لبعض البريطانيين في مصر .

وظل مركز الوزارة خاليا بعد استقالة عدلى أكثر من شهرين وأحجم الكثيرون عن تأليف الوزارة بعد التبليغ البريطاني (٣ ديسمبر ١٩٢١) الذي فهم منه مبلغ اصرار الحكومة البريطانية على ابقاء سيطرتها واحتلالها . ولكن ثروت باشا وضع شروطا لقبوله الوزارة ، وهى شروط تعتبر في مجموعها حسنة في ذلك الوقت وتتضمن الغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر ولكنه أفضل أم المطالب وهو الجلاء . واقنع اللورد اللبي بأن شروط ثروت هى أقل ترصيه

(١) انظر خلاصة له مشروع في المرحم السابق ص ٩ - ٢٠

للأمة المصرية في ثورتها على الحماية وعلى الاحتلال ، وسافر الى لندن لاقناع حكومته بقبولها . وهكذا يجرى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ المشهور . وهو اعلان من جانب الحكومة البريطانية بانتهاء الحماية واستقلال مصر بتحفيزات أربعة تتعلق بمواصفات الامبراطورية البريطانية في مصر ، والدفاع عنها . وحماية المصالح الأجنبية والأقليات ، والسودان .

وهكذا تنتهى ثورة عام ١٩١٩ بعد أن أجبرت الانجليز على تغير موقفهم بشكل ما ، من القضية المصرية . ومع ذلك يمكن القول بأن ثورة عام ١٩١٩ قد فشلت — رغم الظروف المواتية ، ورغم كثرة عدد الضحايا الذين قدمتهم قربانا على مذبح المطالب القومية ورغم استعداد الشعب للسير الى النهاية بعزم وتصميم لتحقيق آماله — رغم كل ذلك قد فشلت الثورة في تحقيق الأمان الحقيقية للأمة . وقد أجمل الميثاق أسباب ذلك الفشل في نقط ثلاث . فالصوف التي تراصت في عام ١٩١٩ تواجه الطغيان لم تلبث الا قليلا حتى شغلها الصراع فيما بينها . ولم تستطع القيادات الثورية أن تفطن الى الأساليب التي واجه بها الاستعمار ثورات الشعوب في ذلك الوقت . ولم تستطع أن تفطن الى أن الاستعمار كشف أن القوة تزيد ثورات الشعوب اشتعالا كما تزيد من تكتل الأمة . ويقدم الاستعمار تنازلات شكلية : يقدم من الاستقلال اسمه دون مضمونه . ويختلف القادة هل يقبلون العروض أم يرفضونها ، أم يعدلونها . وبذلك خلط الزعماء بين تلك التنازلات وبين الجوهر الحقيقي . هدفهم من الثورة . وزاد الأمر خطورة ذلك الحكم الذاتي الذي منحه الاستعمار والديمقراطية الزائفة التي أتى بها . فوقع الوطن باسم الدستور في عنة الخلفاء على القنائم . وكانت النتيجة أن استفند النزاع الحزبي الطاقة الثورية فيها لاطائل له .

نلاحظ ثانيا أن القيادات الثورية قد أغفلت مطالب التغيير الاجتماعي ولم

تقتضي إلى أهمية الدعوة إلى اتخاذ توزيع الثروة الوطنية وذلك إلى جوار الدعوة إلى تقصير بند من أوجه النشاط المالي وتحقيق إنشاء مصرف مصر مثلاً ، ولم تستطع هذه القيادات أن تثبتين بوضوح أن الثورة لا تحقق أهدافها بالنسبة للشعب إلا إذا توصلت إلى أعماق المشكلة الاقتصادية والاجتماعية .

من ناحية ثالثة فلاحظ أن قادة ثورة عام ١٩١٩ لم يأخذوا من تاريخ الأمة العربية وكفاحها عبراً ودروساً يستفيدون منها في غمار كفاحهم ضد الاستعمار . فلم يمدوا أبصارهم عبر سيناء ولم يربطوا بين الوطنية المصرية وبين القومية العربية ولم يكتبوا إلى خطوة بعد بلقور ، وبذلك حرم التضال العربي من الطاقة الثورية المضرية . وتعامل الاستعمار مع أمة ظريفة ثائرة وأنشأ أخطافه فيها يوزع مناطق نفوذه هنا وهناك دون اعتبار للمشاعر القومية . وهكذا تتكسب ثورة عام ١٩١٩ (١)

الاستقلال الوهمي في ظل الاحتلال (١)

(١٩٢٢ - ١٩٣٦)

دستور عام ١٩٢٣

بصدور تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ تكون إنجلترا قد خدعت مصر .
وتنصح إنجلترا بعدئذ في إثارة عوامل الاختلاف بين العناصر المختلفة وتنجح في أن
تقيم مصالح السراي ومن التف حول السراي ، وهي مصالح لا ترتبط كثيراً بمصالح
الشعب . وتتم الشهور بعد تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ ، وحتى تأليف وزارة
الشعب برئاسة سعد زغلول (٢٨ يناير ١٩٢٤) تميز فترة هامة في تاريخ مصر .
ففي هذه الفترة تم وضع بناء للنظام المصري ، هذا البناء الذي أدى إلى الخلافات
الأساسية في حياة مصر السياسية بعدئذ . وفي هذه الفترة تمت تسوية بعض
مشاكل العلاقات المصرية البريطانية على خير ما تشتهى بريطانيا ، وفيها يعقد
مؤتمر لوزان (أكتوبر ١٩٢٢ - يوليو ١٩٢٣) لوضع شروط الصلح مع
تركيا بعد أن نجحت بقيادة مصطفى كامل في تمزيق معاهدة سيفر التي كان الحلفاء قد
أملوها على حكومة السلطان العثماني . وفيها أيضاً يتألف حزب الأحرار الدستوريين
قبل صدور الدستور ، وتتألف بعدئذ أحزاب أخرى عن طريق الانفصال عن
جماعة الوفد أو جماعة الدستوريين .

فبعد أسبوعين من تأليف وزارة ثروت يعلى السلطان فؤاد استقلال البلاد
(١٥ مارس عام ١٩٢٢) ويتخذ له لقب « صاحب الجلالة ملك مصر » . وتصریح
٢٨ فبراير قد صادف هوى من نفس السلطان أحمد فؤاد . ولم تكف الحكومة
الانجليزية تعمل حتى قابله بكثير من الارتياح . وأصبح يحكم دولة مستقلة ذات

سيادة من الناحية النظرية ، ولذا يعمل على أن يتمتع بأكثر قدر من الحقوق .
فؤاد كان ميالاً إلى جمع السلطة في يديه . ولذلك فهو لم يقف موقفاً معارضا
لحركات انجلترا الهادفة إلى الوقوف أمام تيار القومية الجارف . وهو لذلك أيضاً
لا يحتج على موقف انجلترا من اعتقال سعد زغلول ، زعيم الشعب وقتئذ . ومنذ أن
أصبح فؤاد ملكاً بدأت توجد هوة بين السراى والشعب ، الأمر الذى لا يمكن
معه أن تستقيم الحياة الديمقراطية النيابية كما تنحصر عنها دستور البلاد الذى وضع
في ظل الملكية الجديدة . فهذا النظام — كما ينبغي أن يكون — يقوم على أساس
من الثقة بين الشعب ممثلاً في حزب الأغلبية الذى يتولى الحكم ، وبين الملك .
ولكن سياسة فؤاد كانت تستند إلى العمل على الحكم المطلق بقدر ما يستطيع .
وهكذا كلما زاد فؤاد أوتوقراطية كلما زادت الهوة اتساعاً بين الملكية والشعب
وفسدت الحياة السياسية .

وألفت وزارة ثروت لجنة لوضع مشروع الدستور وقانون الانتخاب تجمع
صفوة من رجال القانون والعلماء والرؤساء الروحانيين والأعيان تتكون من
حوالى الثلاثين عضواً ويرأسها حسين رشدى . وبذلك « لجنة الثلاثين » جهداً
صادقاً ووضعت مشروهاً للدستور على أحدث المبادئ العصرية . ولكن الملك
فؤاد لم يرض عن اتجاهات اللجنة كما تدخل الانجليز لتعديل الدستور المقترح .
وطرح الخلاف على مشروع الدستور بوزارة ثروت (٢٩ نوفمبر ١٩٢٢) .
وقد نجحت هذه الوزارة بالمسير بوزارات الحكومة خطوة في سبيل تحريرها
من نفوذ المستشارين والموظفين الأجانب . ومع ذلك فركزها كان حرجاً لإزاء
الشعب ، فقد تألفت في وقت أقصى فيه زعماء الأمة عن البلاد بحكم القوة .
وتألفت وزارة توفيق نسيم التى أخذت في تعديل مشروع الدستور . وفي عهدها
يتم هذا التعديل كما أراد الملك وكما أمر الانجليز . فالمندوب السامى الانجليزى

يقتدخّل لتعديل بعض نصوص الدستور وحذف ما كان خاصاً منها بالسودان .
ولما لم تستجب الحكومة لمطلبه بسرعة قدم إنذاراً بأنه إذا لم تقبل وجهة نظر
الحكومة البريطانية في أربع وعشرين ساعة فإنها تسترد كامل حريتها في العمل
وتلجأ عند الضرورة إلى أى تدبير تراه مناسباً . ثم تستقيل وزارة نسيم وتبني
وزارة ابراهيم يحيى ويصدر الملك الدستور في الشهر التالى من تأليفها
(١٩ أبريل ١٩٢٣) .

ورغم أن ذلك الدستور قد أكد بعض حقوق الشعب إلا أنه أعطى
الملكية سلطات كثيرة . ورغم أن الدستور نص على أن الأمة مصدر السلطات
فإن السلطات التى منحها للملك من ناحية ، ثم العلاقة بين الملك والانجليز من
ناحية أخرى ، كل ذلك جعل الملك والمندوب السامى البريطانى هما المصدر الحقيقى
للسلطات فى كثير من الأحيان . فالدستور قد أعطى للملك حق حل مجلس النواب
وتأجيل انعقاده وإصدار المراسيم فى غيبة البرلمان وتعيين الوزراء وإقالتهم
وتعيين خمس الأعضاء فى مجلس الشيوخ كما أنه يقترح القوانين . كذلك نص
الدستور على أن ذات الملك مصوغة لا تمس . وكانت هذه الحقوق يساء استعمالها
غالباً ضد مصلحة الشعب . كذلك أوجد الدستور ثغرة للحزبية والأحزاب تتيح
التفكك والانحلال للجبهة الداخلية فى وقت كانت الأمة أحوج ما تكون فيه إلى
الاتحاد . والانقسام المتمثل فى تعدد الأحزاب — وهذه كانت المنافع الشخصية
وليس المصلحة العامة راندما — بدأ بصورة واضحة بعد تصريح ٢٨ فبراير
١٩٢٢ . ويتكون حزب الأحرار الدستوريين (أكتوبر عام ١٩٢٢)
وحزب الاتحاد (يناير ١٩٢٥) وهو حزب ملكى النزعة والمولد ، وحزب
الشعب (١٩٣٠) وهو حزب بعيد كل البعد عن روح الشعب والحزب السعدي
(بعد عام ١٩٣٧) وحزب الكتلة (إبان الحرب العالمية الأخيرة)

وفي عهد هذه الوزارات الثلاث (ثروت وتوفيق نسيم ويحيى) واثت مصر فرصة لاجراج العلاقات المصرية البريطانية إلى نطاق دولي وذلك أثناء اجتماع مؤتمر لوزان ، ولكن عناصر الحياة السياسية في مصر عطلت بعضها البعض الآخر وكان ذلك مما ساعد على ضياع تلك الفرصة . فلم يشترك رسميون أو غير رسميين في المؤتمر وهكذا تعطل صوت مصر . وجاء مؤتمر لوزان في النهاية هزيمة لمصر على يد أبنائها . فمن أهم ما جاء بمعاودة لوزان عاصا بمصر هو تقرر مصر من كافة التعهدات المتعلقة بالديون العثمانية فيما هذا التعهدات الخاصة بالديون العثمانية المضمونة بالجزية المصرية وتدفع مصر هذه القروض كجزء من مدفوعات الدين المصري العام ١١ (١) على أية حال كان المؤتمر يمثل السياسة الجديدة لتركيا الحديثة وهي تخليها عن شعوب الدولة العثمانية وعنايتها بمصلحة تركيا فقط مؤثرة العمل السياسي إلى جانب أوروبا على نصرة الشعوب .

وزارة الشعب (١٩٢٤)

وهاد سعد إلى مصر (سبتمبر ١٩٢٣) (٢) واستعدت مصر لمرحلة أخرى من تاريخها . وأجريت الانتخابات . ولما كانت وزارة يحيى قد راحت الحياض لإبان الانتخابات فقد كان من الطبيعي أن تسفر عن فوز يكاد يكون تاما لمرشحي الوفد المصري . وقبل سعد تأليف الوزارة (٢٨ يناير ١٩٢٤) وهو يعلن في نفس الوقت أن قبوله تشكيل الوزارة لا يعني اعتراف الوفد بأية حالة أو حق سبق أن استنكره . وهو كذلك يسكرر عدم الارتباط بتصریح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

(١) مادة ١٨ من معاهدة لوزان . أنظر : الرافعي - في أعقاب الثورة المصرية . ج ١ . ص ٨٧ .
(٢) كان سعد قد نفى إلى سيشيل (ديسمبر ١٩٢١) ثم نقل إلى جبل طارق (أغسطس ١٩٢٢) وأفرج عنه في مارس ١٩٢٣ وظل في أوروبا للاستشفاء ثم عاد إلى مصر .

وقد قابلت وزارة سعد الصعوبات . فالإنجليز يخشون الشعب الذي اجمع على وزارته . والوزارة لم تكن تتمتع بثقة الملك الذي كان يرى في الحكومة أداة تستلهم حكمها من إرادته . والشعب منذ عام ١٨٨٢ كان قد آلف أن تكون الوزارات تابعة للنفوذ الإنجليزي وعاش طويلا ينظر إلى الحكومة نظرتة إلى خصم يدبر السكيد له ، وليس إلى وكيل أمين يرضى مصالحه ويسعى إلى خيره . فكان على الوزارة الجديدة أن تضاعف الجهد للقضاء على هذه الأفكار وتكون عند حسن ظن الأمة بها . ثم أن روح العصر صارت بعيدة عن الوثام والاتفاق . وكانت حكومة الوفد تقارب الحكومات التي تسبقها وتستنكر أفعالها وتبرأ منها . وكان الوفد في تنظيمه الحزبي وسياسته يتجه إلى نظام وأهداف والحزب الواحد . وكان يعتقد أن معارضيه لا يملكون وسيلة مشروعة الا الاذعان لكلمة الأمة التي أيده في الانتخاب وتأييد الوفد بالتالي . فاذا ألح معارضو الوفد في الخصومة حققت عليهم الشدة . فسعد كان يضيق ذرعا بالمعارضة التي كانت تسبب له الإحراج أحيانا . وإلى جانب هذه الصعوبات تصادف وزارة الشعب خيبة الأمل . فقد تردت . أولا وقبل كل شيء . في خطأ اليوم بأن مصر حقيقة مستقلة . (١)

في هذه الظروف تقوم العلاقات الجديدة بين مصر وإنجلترا في عهد وزارة الشعب . وأعلن سعد استعداد حكومته للدخول مع الحكومة البريطانية في مفاوضات لتحقيق الآمال القومية بالنسبة لمصر والسودان ، أى لتسوية الأمور المتعلقة بين مصر وبريطانيا بما يحفظ لمصر حقوقها ويتم استقلالها . ووصل سعد إلى لندن (٢٣ سبتمبر) حيث قابل رمزي مكندونالد رئيس أول حكومة للعمال في بريطانيا . وكان مركز حكومة ماكدونالد حرجا كما كان رئيس الوزارة مشغولا

(١) محمد شفيق هريال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية . ج ١ - ص ١٢٩ .

بالانتخابات . فهذه الحكومة قد جاءت معتمدة على حزب الأحرار إلى حد كبير وارتطمت بكثير من الصعاب جعلتها مهددة بالسقوط . ولذا فلم تبذل من جانبها جهوداً جدياً لعلاج المشكلة المصرية . وفي هذه المفاوضات القصيرة الأمد طلب سعد سحب القوات البريطانية من مصر وسحب المستشار المالي والمستشار القضاة وذوال السيطرة البريطانية على الحكومة المصرية ولاسيما ما يتعلق بأمر علاقات مصر مع الدول، ووضع حد لما تدعيه بريطانيا من حماية للأجانب والأقليات في مصر ومن حق الاشتراك في حماية قناة السويس . وفي هذه المفاوضات يكرر سعد أيضاً ما سبق أن أعلنه عن حقوق مصر في السودان . ولكن المفاوضات تفشل . فكل من الفريقين المتفاوضين كان يتفاوض لهدف يتعارض مع الآخر : كانت مهمة المفاوضات المصرية أن يجعل من الإستقلال حقيقة ومهمة المفاوضات الإنجليزية أن يسوى أمر التحفظات الأربعة (الواردة بتصريح ٢٨ فبراير) بما يتفق ومصلحة إنجلترا ووجهة نظرها وعلى أساس اعتراف مصر بذلك . ولهذا كان من المستحيل التوفيق بين الجانبين ولهذا أيضاً ظلت المفاوضات تفشل .

ورجع سعد إلى مصر (أكتوبر ١٩٢٤) بعد فشل مفاوضاته في لندن مع مكدونالد ليجد له خصوما من المصريين مجدين في عمارته بالشغب تارة والديستة تارة أخرى . أما في إنجلترا فتستعد الحكومة الإنجليزية لمواجهة ما قد ينجم عن انقطاع المفاوضات . وتتأمر الحكومة الإنجليزية لإجلاء المصريين عن السودان تماماً . كذلك تعمل إنجلترا على قطع الطريق على مصر حتى لا تستخدم عصبة الأمم ميداناً دولياً لرفع قضيتها والمطالبة بحقوقها ولدفع العدوان عنها . وتتاح الفرصة لإنجلترا لتضرب ضربتها : ففي ٩ نوفمبر ١٩٢٤ يغتال سيرلي ستاك سردار الجيش المصري في القاهرة . ويوجه المندوب السامي البريطاني والنبي، أنذاره إلى الحكومة المصرية بلمهجة مهينة لمصر وحكومتها وشعبها ، ومنطوية على الرغبة في التشفى والانتقام .

ففى ذلك الاذار تلويح باستخدام القوة . وفيه تطالب انجلترا أيضا بالاعتذار ومعاقة الجناة وحظر المظاهرات وطالب التعويض وسحب القوات المصرية من السودان ، وحرية حكومة السودان فى زيادة مساحة الاراضى المزروعة قطنا ، كما تطالب انجلترا أيضا بالعدول عن كل معارضة لرغباتها فى الشئون المتعلقة بحماية المصالح الاجنبية . ويقدم فى نفس اليوم لذار ثان للحكومة المصرية مفصلا لبعض النقاط التى جاءت بالاذار الاول . وهى فى مجموعها تكون نقطا مضادة للمطالب التى طلبها سعد زغلول فى مفاوضاته مع ماكدونالد . وتهاذى انجلترا فى اذلال مصر . فلا تكتفى بقبول الحكومة المصرية لبعض هذه المطالب فى الحال بل مصر على المطالب كاملة وتمثل قواتها بخمارك الاسكندرية بالقوة . وتجد انجلترا من الدول الاستعمارية نصيرا لها فى عدوانها وتذهب احتجاجات مصر لعصبة الأمم وبرلمانات العالم أدرج الرياح .

نلاحظ أن مصر بعدئذ لاتنكب فقط بصلاتها بانجلترا ، هذه الصلات التى تحددها بريطانيا على هوى منها ووفقا لمصالحها ، بل تنكب أيضا بأزمات الحياة النيابية فى مصر وأزمات التنافر الحزبى واتباع شتى الوسائل فى ضمان هذا النزاع ، والوصول فى ذلك إلى حد خنق الحريات وأفساد الذمم والأخلاق وإفساد الحياة السياسية بوجه عام . ويتمس هذا النشاط الضار بمصالح الأمة الجانب الأكبر من مجهود القادة بدلا من تجميعه لصالح العام ولقضية البلاد . وبذلك صار الاختلاف بين الفرق والأحزاب جوهرأ فى حد ذاته بدلا من أن يكون وسيلة لغاية هى خير الأمة .

وزارة زيور وما بعدها :

وجاءت وزارة زيور (نوفمبر ١٩٢٤ - يونيه ١٩٢٦) عقب استقالة وزارة

سعد (٢٤ نوفمبر) . وهي وزارة رجمعية انشأتها السراى ، لتسند الملك في تلك الأزيمة ولتنكل بالشعب وتحرمه من مكاسبه التى أفلقت كلى السراى والانجليز ، قللم تسليما كاملا بمطالب الانجليز وتعتبر الحكم النيابى في مصر مسئولا عن انذارات الانجليز . وفي عهد وزارة ديور يستقيل اللبى ويحل محله جورج لويدي وكان من غلاة الاستعماريين وتدريب على وسائل الاستعمار في الهند . واعتمد في تنفيذ سياسته في مصر على الانقسام بين الزعماء المصريين الى حد كبير . وفي عهد هذه الوزارة يحل مجلس النواب (٢٤ ديسمبر ١٩٢٤) . وكان البرلمان بمجلسيه قد قرر الاحتجاج على التصرفات الانجليزية لما فيها من اعتداء واضح على سيادة مصر واستقلالها (٢٤ نوفمبر) وإبلاغ الاحتجاج الى برلمانات العالم وإلى عصبة الأمم . ولكن لم يكن لذلك نتيجة تذكر . وحكومة ديور من جانبها لم تحاول إثارة هذا الموضوع . وكذلك لم تحاول أية دولة من بين الدول الأعضاء في العصبة عرض النزاع المصرى البريطانى على المجلس . فالدول لم تبد العطف على مصر في هذه الحقنة بل أيد معظمها الحكومة البريطانية في مطالبها . ونجد صحافة فرنسا تنهرو أوروبا الى التكتل للقضاء على النزعات الاستقلالية لدول الشرق .

وتجرى انتخابات جديدة . وتعلن الوزارة أن الأحزاب غير الوفدية نالت أغلبية في الانتخابات . ولكن ضد انتخابات رئاسة مجلس النواب يفوز سعد زغلول بأغلبية كبيرة . وحينئذ يقدم ديور استقالته معتبرا اختيار المجلس لسعد لرئاسته روحا عدائية ولكن الملك يرفض الاستقالة ويحل مجلس النواب . ويذكر اسماعيل صدقى في مذكراته أن ذلك الاجراء اتخذ لتحقيق الهدوء ورعاية للمصلحة الوطنية العليا ١١ وأن ذلك الاجراء كان مصريا محتا ولم يكن للانجليز يد فيه ^(١) . وفي الواقع كان ذلك الاجراء ضروريا لتحقيق وزارة السراى الهدف

(١) اسماعيل صدقى - مذكراتى - ١٩٥٠ - ص ٣٢

الذى جاءت من أجله . وتعالى الأصوات بعودة الحكم النيابى الى مصر ويظهر ضعف وزارة زيور واضحا . ولكن انجلترا لانحرك مما كنا ويقف لويد يتفرج على المعركة الدستورية دون أن يتدخل رغم ضعف الوزارة الظاهر . فانجلترا تريد الاحتفاظ بوزارة زيور لتنفيذ مطالب لها لم تتحقق بعد وكانت تود انزع موافقة مصر على نزولها عن واحة جفجوب لإيطاليا . ويتم ذلك بالفعل في ديسمبر عام ١٩٢٥ . وبذلك لم تكتف وزارة زيور بالإذعان تماما للمطالب البريطانية ، وحل مجلس النواب الأول ثم الثانى ، وتعطيل الحياة الدستورية ، وإفساد أداة الحكم ، بل تنهى فى ارضاء انجلترا التى أرادت أن تجامل إيطاليا على حساب مصر . وتوقع وزارة زيور - فى غيبة البرلمان - اتفاقية مع إيطاليا تتنازل مصر فيها عن واحة جفجوب . وبعدئذ يبدأ اللورد لويد فى التدخل والانتصار للحكم النيابى . ويتودد لويد إلى الشعب بأن يقتصر له اداء تدخل السراى فى شئون الحكم وتعطيلها للحياة الدستورية . وينفذ لويد يقضى رئيس الديوان الملكى بالنيابة من منصبه (حسن نشأت) ، وكانت الشكوى قد عمت من استفحال نفوذه فى دوائر الحكومة وكان هذا إيذانا بسقوط حزب الاتحاد ، الحزب الملكى ، وسقوط الوزارة والتمهيد لعودة الحكم الدستورى .

وأخذت الأحزاب المعارضة للحكومة فى تنظيم معركة الانتخابات والإعداد لها . وفى ذلك أنفقت كلمة الأحزاب (الوفد ، والحزب الوطنى ، والاحرار الدستوريين) . وظهرت روح طيبة من التعاون بين القادة وجاء المجلس الجديد وفديا فى أغلييته فكان من الطبيعى أن يدعى سعد زغلول لتأليف الوزارة الجديدة . ولكن تدخل لويد حال دون ذلك . فجاءت وزارة عدلى الائتلافية وتلتها وزارة تروت وهى أيضا ائتلافية (أبريل ١٩٢٧ - مارس ١٩٢٨) . وفى عهدها جادت المفاوضات مع انجلترا . فالعهد البرلمانى الجديد بعد سقوط زيور كان

منقلا بموقف معقد سببه موقف إنجلترا التمسنى وانذاراتها وخطة المندوب السامى (لويد) فى تطبيق تحفظات تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢. وادام العهد ضيقا ليس فقط بقيود بريطانيا بل بالقيود الدولية المتمثلة فى الامتيازات الاجنبية ومطالب الدول. و زاد من شدة هذه القيود أن مصر فى هذه الفترة كانت مقبلة على تطور علمى واجتماعى واقتصادى. فرأت مصر فى المفاوضات مع بريطانيا منفذا قد يودى بها الى الخلاص وتحقيق بعض الآمال. ولكن المفاوضات تفشل وتسقط وزارة ثروت. وفى خلال هذه المفاوضات يتوفى سعد زغلول (٢٣ أغسطس ١٩٢٧) وينتخب مصطفى النحاس رئيسا للوفد.

نلاحظ أنه منذ الوقت الذى فيه أرغم المصريون الانجليز على أن يظهرُوا استعدادهم للاصغاء إلى مطالبهم للتحرر والاستقلال، وذلك فى غمار تلك الثورة التى أعقبت الحرب العالمية الأولى، وحتى عام ١٩٣٦، كانت إنجلترا طوال هذه الأثناء ترغب حقيقة فى عقد معاهدة يقبلها حزب الأغلبية فى مصر، معاهدة ترضى مطالب المصريين من الناحية النظرية ولا تتعارض مع مصالح إنجلترا ومطالبها من الناحية العملية. لذلك ظلت محاولات الانجليز تفشل فى هذا الصدد. ولهذا أيضا كانت إنجلترا تقوم بالاجراءات الانتقامية عقب كل فشل من هذا القبيل. وتتدخل إنجلترا فى صميم شئون مصر الداخلية فى عهد وزارة النحاس التى أعقبت وزارة ثروت. فاشاط الهيئة البرلمانية قد أفرع لويد. وثتقدم إنجلترا باقذار الى الحكومة مطالبة لنفسها بحق التدخل فى التشريع المصرى الداخلى. ولا ينعج الملك فؤاد سوى اقالة وزارة الأغلبية البرلمانية متجاهلا بذلك المبدأ الدستورى القائل بأن الأمة مصدر السلطات (يونيه ١٩٢٨).

وتتعدد محاولات الوصول الى ائتلاق بين الجانبين المصرى والانجليزى ولكنهم تفشل. كان ذلك مصير معاهدات محمد محمود - هندرسون (صيف عام ١٩٢٩)

ومحادثات النحاس - هندرسون (١٩٣٠) (١) . وهذه المحادثات الأخيرة تتمش .
عند تناول مسألة السودان رغم تساهل الفريق المصرى الى حد هدم التمسك الفعلى
فى الادارة . وبعدئذ يجرى صدقى ، خضم الوفد ، الى الوزارة . وتبدأ معركة
الدستور (يونيه ١٩٣٠ - سبتمبر ١٩٣٣) . فيعمل صدقى على القضاء على
المعارضة الوفدية ، ويقضى على دستور عام ١٩٢٣ ويسند السلطة كلها الى الملك .
ويضع دستور عام ١٩٣٠ الرسمى الذى يمنح الملك سلطات واسعة ويشل حركة
المجلس التشريعى ويجعل للهيئة التنفيذية حق التشريع . ويقول صدقى أنه أراد
بذلك أن يعالج هيوب دستور عام ١٩٢٣ الذى بنى على نمط الدستور البلجيكى .
وينقد ذلك الدستور (١٩٢٣) بأنه منقطع الصلة بالماضى وأنه طفرة كبرى فى
حياة أى نظام نيابى لاتحملها حالة مصر وقتئذ ؛ ولهذا وضع لها هذا الدستور
الذى يناسب الاحوال بها (٢) ١١

وقد احتجت الهيئات السياسية على ذلك . ولكن صدقى لم يكثر لرجبة
الشعب أو ثورته لارجاع الدستور ، بل لجأ الى التنكيل باعدائه ومعارضيه .
وهو لذلك يؤلف حزبا جديدا (حزب الشعب) بعد أن تخلى عنه حزب الأحرار
الدستوريين ، ويسمى هذا الحزب أول الأمر حزب الإصلاح وقد ضمن لصدقى
أغلبية فى برلمانه . كذلك يمتاز عهد صدقى بحوادثه الدامية . ويفشل صدقى فى علاج
أمور السياسة فى مصر كما يفشل فى علاج الحالة الاقتصادية بها . وفى هذه المعركة ،

(١) أنظر مشروعات الاتفاقات التى نجحت عن هذه المفاوضات فى الجزء الثانى من (١)
أعقاب الثورة المصرية) — ١٩٤٩ — لرافنى ص ٨٣ - ٦٩٥ ، ص ١٠٤ - ١٠٨ .
(٢) مذكرات صدقى - ص ٤٢-٤٥

معركة الدستور ، تشتبك إنجلترا أيضا اذ تلوح بأنها مستعدة لأن تشير بعودة
الدستور اذا وافقت مصر على معاهدة عام ١٩٣٠ . كذلك تتدخل إنجلترا أيضا
في هذا الامر في عهد وزارة توفيق نسيم (١٩٣٤ - ١٩٣٦) .

وقد ألغت وزارة نسيم هذه دستور عام ١٩٣٠ (١٩٣٤) . وبدأ أنه لم
يعد لدى الملك مانع لاعادة دستور ١٩٢٣ . فالسراى بدأت تشعر بالخطر المحدق
بمستقبلها بعد فشل تجربة صدقي ، والوفد يقرر ضرورة عودة دستور ١٩٢٣ .
ولكن إنجلترا تشير بعدم عودة ذلك الدستور ويسدو ذلك في تصريح لوزير
الخارجية الانجليزية . وقد أساء هذا التصريح كثيرا الى مشاعر المصريين وقامت
المظاهرات في القاهرة وفي انحاء البلاد احتجاجا . ويحمل الشباب العبء الأكبر
في مظاهرات نوفمبر وديسمبر عام ١٩٣٥ . وعلى أثر ذلك يكون الوفد
والأحرار جبهة وطنية تعمل على الاتفاق مع إنجلترا وعلى عودة دستور عام
١٩٢٣ . وترفع الجبهة عريضتها الى الملك مطالبة باعادة الدستور (١٢ ديسمبر
١٩٣٥) . وفي نفس اليوم يبلغ المندوب السامي توفيق نسيم بعدم معارضة
إنجلترا في اعادة الدستور ، وفي المساء يصدر أمر ملكي باعادة الدستور .
وبذلك تنتهى معركة الدستور بانتصار الشعب بعد عدول إنجلترا عن موقفها
المعاند على أمل منها في الوصول الى اتفاق مرضى مع مصر .

معاهدة ١٩٣٦

أما بخصوص الاتفاق مع إنجلترا فتتكون لذلك هيئة رسمية ائتلافية من
الرعاة يرأسهم مصطفى النحاس (١٣ فبراير ١٩٣٦) . وذلك باستثناء الحزب
الوطني الذي لم يقبل الاشتراك في المفاوضات لمخالفتها لسياسة الحزب التقليدية
« لا مفاوضة إلا بعد الجلاء » . وفي خلال ذلك كانت قد تكونت وزارة برئاسة

على ماهر لاجراء الانتخابات . ويموت الملك فؤاد في هذه الاثناء (٢٨ أبريل ١٩٣٦) وتجرى الانتخابات وينال الوفد أغلبية كبيرة ويتولى الوزارة (١٠ مايو ١٩٣٦) . وفي عهد هذه الوزارة تجرى المفاوضات مع انجلترا بعد أن يري لها رئيس الوزراء جوا وديا ومشجعا للانجليز يتجلى في خطاب تأليفه الوزارة الذي رفعه إلى الأوصياء على العرش . ففيه يذكر أن وزارته ستقدم إلى البرلمان برنامجها وجاعلة نصب هينلي تحقيق استقلال البلاد بإبرام معاهدة مودة وتحالف مع الدولة البريطانية الصديقة . وتوالى الجلسات ويصل الطرفان إلى معاهدة على خير ما تشتمل (٢٦ أغسطس ١٩٣٦) . ويوقعها عن الجانب المصرى . لفيف من الزعماء منهم مصطفى النحاس وأحمد ماهر ومحمد محمود وإسماعيل صدقي وحافظ عفيف .

ومن أهم ما يلاحظ على هذه المعاهدة أنها جعلت الاحتلال البريطانى لجزء من بلادنا أمرا مشروعا . وانجلترا من جانبها تعمل على مساعدة مصر على التخلص من نظام الامتيازات الأجنبية وقبولها عضوا في المنظمة العالمية التي كانت معروفة باسم عصبة الأمم ، وذلك في مقابل فرض اراتها على مصر وحمل حزب الأغلبية ومعظم الرءاء الآخرين على الاعتراف بشرعية احتلال انجلترا لمصر ، الأمر الذى كانت انجلترا متمسكة به منذ أن منحتنا الاستقلال الوهمى . وفيما يتعلق بالسودان ، قرر المعاهدة العمل باتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليى عام ١٨٩٩ اللتين ضيعتا السودان وفصلتا عن مصر ، وكاتتا قد انتزعتا قسرا من الحكومة المصرية . من ناحية أخرى ترك المعاهدة الباب مفتوحا لمباحثات في المستقبل ترمى إلى تعديلها .

وبمقتضى هذه المعاهدة لاتضمن انجلترا مصالحها في مصر فحسب ، بل وتكفل ايضا ضم مصر إلى جانبها وشدها إلى هجتها تماما في هذه الفترة التي تكبر

لها الجو الدول . فهناك مادة مثلا تنص على تعهد كل من الطرفين المتعاهدين
بألا يتخذ في علاقته مع البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة والأيام
معاهدات تتعارض مع أحكام المعاهدة . وهناك نص حول ما تقدم مصر من
مساعدة في حالة الحرب أو خطر الحرب أو قيام حالة دولية مفاجئة يمشي خطرها
وتشمل هذه المساعدة استخدام الموانئ والمطارات وطرق المواصلات ، مع اتخاذ
الحكومة المصرية لجميع الإجراءات التشريعية والإدارية التي تسكنل فاعلية هذه
المساعدة ، مثل اعلان الأحكام العرفية وإقامة رقابة على الأنباء . . . الخ . ومن
المفهوم أن إنجلترا ، وهي الجانب الأقوى في التحالف ، هي التي ستعين الحالات
التي تقدم فيها المساعدة ولا سيما قيام الحالة الدولية المفاجئة .

والبعض يعتبر أن معاهدة عام ١٩٣٦ هذه قد أنهت ثورة عام ١٩١٩ . فالذي
جمع الوفد حتى هذا التاريخ كان الاتفاق على مقاومة النفوذ البريطاني ومحاولة التخلص
منه . وعلى ذلك فبعد اختفاء هذا الهدف تظهر الانفصالات والانتقاسات في
حزب الوفد (١) . وهذه المعاهدة على أية حال قد سطرت نهاية حزب الوفد
كهيئة تعبر عن أماني الشعب التي تتلخص في التحرر والاستقلال الحقيقي . وعلى
ذلك يكون حزب الوفد ، كما عرفته مصر منذ قيام ثورة ١٩١٩ حتى عام ١٩٣٦
قد أنهى . ولعل أبلغ ما قيل عن هذه المعاهدة هو رأى الدكتور هيكل في
مجلس النواب حين قال أن المعاهدة قد سجلت وجهة النظر المصرية الخاصة
بالاستقلال تسجيلاً نظرياً ثم قيدتها من الناحية العملية بأثقل القيود . أما وجهة
النظر الانجليزية والخاصة بتوفير الضمانات الخاصة بمصالح بريطانيا وأولامها هو
وجود قوات الاحتلال في مصر ، الأمر الذي كانت تصر عليه بريطانيا منذ أيام
مفاوضات حدى - كيزون (١٩٢١) ، فإن المعاهدة قد سجلتها تسجيلاً هملياً . (٢)

(١) أنظر : محمد زكى عبد الناصر : عنمة الدستور ص ١٢٢

(٢) شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية - الانجليزية ص ١٠٠ ص ٢١٣

الاستقلال الوهمي في ظل الاحتلال (٢)

والإعداد للثورة (١٩٣٦ - ١٩٥٢)

مبتلى منقبذ والحرب العالمي :

هذه فترة مهمة في تاريخ كفاحنا القومي ، إنهايتها وصل الكفاح إلى أوجه ووصلت اليقظة القومية إلى الذروة بقيام الثورة المجيدة يوم ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ . وفي هذه الفترة أيضا تم التمهيد لقيام الثورة ، وفيها حدثت أحداث عظام لعبت دورها بالنسبة لخطوات ذلك التمهيد .

تبدأ هذه الفترة بعد عقد معاهدة عام ١٩٣٦ . ولم تكن الأوضاع السياسية في مصر حينئذ تسير سيراً مرضياً رغم أن مركز مصر الدولي كان قد تحسن ، عن ذي قبل ، إلى حد ما . ففى مؤتمر تبدأ المباحثات حول إلغاء الامتيازات الأجنبية في مصر (أبريل ١٩٣٧) . ويوقع مندوبو مصر والدول المهتمة إتفاقية مؤتمر التي تعلن إلغاء الامتيازات الأجنبية في مصر تماماً وخضوع الاجانب في مصر للتشريع المصرى (٨ مايو ١٩٣٧) . وهذا بلا شك كسب كبير للقضية القومية . ومساعدة إنجلترا الفعالة للحصول على هذه النتيجة ، بالإضافة إلى دخول مصر في عصبة الأمم (٢٦ مايو ١٩٣٧) ، هي في الواقع الكسب الاوحد لنا في صفقه عام ١٩٣٦ مع إنجلترا .

ومنذ عقد معاهدة عام ١٩٣٦ والنحاس ، رئيس الوفد ، يميل إلى الحكم المطلق الذي يستند إلى تأييد البرلمان الوفدى له . وأمن الوفد في سياسة الإستثناءات والمحسوبيات وحشد أنصاره في المراكز الهامة في الدولة ، الأمر الذي أدى إلى

ارتفاع الأصوات المعارضة حتى داخل الوفد نفسه . وضاق النحاس ذرعا بهذه الأصوات فكان أن أقصى بعض أعضاء الوفد ومنهم النقراشي . في نفس الوقت يتولى فاروق سلطنة الدستورية وتنتهي مهمة مجلس الوصاية (٢٩ يوليو ١٩٣٧) . وفاروق كان يريد أن تكون له الكلمة العليا في تعيين كبار الموظفين ومنح الأوسمة والألقاب . ويتولد التشاحن بين السراي والوفد ويزداد ، وتنشط المعارضة . وفي هذا الجو تدبر المظاهرات من أنصار الوفد ومن خصومه ، وتمتد الحويزة إلى شباب الجامعة والأزهر . وتنتهر السراي هذه الفرصة وتبذل وزارة الوفد (٣٠ ديسمبر ١٩٣٧) وذلك بسبب « مجافاتها لروح الدستور وبعدها عن احترام الحريات العامة وصيانتها » . ويشير كتاب الاقالة بذلك إلى بعض الأمور الدستورية المعقدة التي تتمسك كل من الوزارة والسراي بحقتها فيها وإلى سلوك جماعات القمصان الوراقاء الوفدية . وتجيء وزارة محمد محمود التي تحصل مجلس النواب وتجري انتخابات جديدة لم تكن حرة . وفي عهد هذه الوزارة يتم تأليف الهيئة السعدية من المشفقين على الوفد .

في هذه الظروف تبدأ القصة ، قصة التمهيد للثورة . تبدأ هذه القصة في منقباد بصعيد مصر وفي عام ١٩٣٨ . فهناك أرسل الملازم جمال عبدالناصر وقد تخرج في الكلية الحربية في نفس العام . وكان حينئذ شابا في العشرين من عمره حديث عهد بهذه السنوات القليلة التي عاشتها مصر قبيل عقد معاهدة عام ١٩٣٦ ، ومظاهرات الطلبة التي اشترك فيها وجرح لإبانها (١) والتي كانت تقوم احتجاجا على تحدى الانجليز لمشاعرنا الوطنية . وفي منقباد كان جمال يتابع مع زملائه من الضباط الصغار اخبار العاصمة عن طريق الصحف ويراقب عن كثب سياسة الملك والاحزاب

(١) انظر : جورج فوشيه - جمال عبدالناصر في طريق الثورة - ١٩٦٠ - ص ٩٩

وهناك أيضاً كان جمال يقيم على مسافة كيلو مترات من مسقط رأسه (بنى مر) ويشاهد صوراً صادقة للحياة البدائية التعمسه التي كان الفلاح المصرى لا يزال يعيشها.

وفى منقباد تلتقى مجموعة من الضباط الصغار ، تجمعهم مشاعر واحدة من المرارة للأوضاع التي كان عليها الجيش المصرى وقتئذ . فقد وجدوا أنفسهم مثلاً ياتممون بامرة أقواد مصريين لا عمل لهم إلا إذلالهم والخضوع المطلق للإنجليز . وهناك يقول الملازم جمال عبد الناصر لأصدقائه أن الإنجليز هم أصل كل البلاء فى مصر (١) . وكان جمال بذلك إنما يحدد لأصدقائه رسالة كبرى ، وتشهد منقباد ههداً مقدساً يربط بمجموعة من الضباط الصغار بفكرة معينة ، كانت نقطة البدء لحركة من أهم حركات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، حركة قلبت التوازن فى منطقة الشرق الأوسط لمصلحة العرب فى المنطقة وعلى حساب الإمبريالزم الغربى والاستغلال الاستعمارى فى العالم . وهكذا تبدأ فترة التمهيد الأولى للثورة (١٩٢٨ — ١٩٤٥) . ويبدأ الضباط الصغار فى جمع أنصار لفكرتهم . وفى هذه الفترة يقوم نشاط الضباط على أساس أكثره عاطفى ، وفيها أيضاً كانت الظروف والأحداث حاملاً أساسياً فى تحديد خطوات الضباط . والطريقة التي سار بها الضباط فى هذا الطور من التمهيد والتي ساروا عليها حتى قيام الثورة وما بعدها إنما تكون سرّاً من أسرار نجاح قيام الثورة ونجاح المحافظة عليها . فهذه المجموعة من الضباط قد اجتمعت على مبادئ اعتنقتها وتعصبت لها . من ناحية ثانية كان الضباط مخلصين لبعضهم إخلاصهم لمبادئهم فلم تتعرض الجماعة للجدل والانقسام ثم الانقياد . ومن ناحية ثالثة لم تتأثر هذه الجماعة بالتيارات الحزبية التي كانت تعصف بمصر فى تلك الفترة (٢) .

(١) أنظر : أنوار السادات صفحات ١٩٥٤ - ٢٤ - ٢٨ .

(٢) نفس المرجع - ص ١٦٤ ، وكذلك : عبد الرحمن الرامى ، ثورة ٢٣ يوليو

ومعهم الحرب التي
القطر وفي السودان لم يكن يعنى ذوال الفكرة ، بل ظل الضباط حينما كانوا
يعملون للفكرة . وفترة الحرب هذه لاشك عطلت أو أجلت القيام بدور فعال .
فالقوات المتحالفة كانت مسيطرة على كل مرافق البلاد واحتلت قواعدنا وطرق
مواصلاتنا بل ووجد الجيش المصرى نفسه يحارب إلى جانبهم أحيانا أيضا .
وفي السنين الأولى للحرب لم تسكن مصر قد حددت موقفها تماما . ومع ذلك لم
يكن الأمر في يد المصريين بقدر ما كان بأيدي الانجليز . فلم يكن بوسع مصر أن
ترسم لنفسها سياسة أكثر وضوحا . كانت هناك قيود تفرضها عليها معاهدة
عام ١٩٣٦ من ناحية ، وسيطرة الانجليزية تامة على البلاد من ناحية أخرى .

ولانكاد تقوم الحرب حتى تعلن الأحكام العرفية بنسأ على طلب الحكومة
البريطانية . وتعلن حكومة على ماهر (١٩٣٩ - ١٩٤٠) ، التي جاءت عقب إقالة
وزارة محمد محمود ، أن سياسة الحكومة هي تجنب مصر ويلات الحرب . وتسقط
وزارة على ماهر بعد أن تظهر بريطانيا عدم استطاعتها التعاون معها . وتجيء
وزارة حسن صبرى (١٩٤٠) وفي عهدها تناقش مسألة اشتراك مصر في الحرب
وتقوم أصوات تنادى بذلك . ولكن معظم السياسيين يعارضون هذه الفكرة
فيلشب الخلاف بين أعضاء الوزارة بسبب هذه المسألة . ويموت حسن صبرى
في هذه الأثناء وتجيء وزارة حسين سرى (نوفمبر ١٩٤٠ - فبراير ١٩٤٢)
ولسكن العلاقات تفسد بينها وبين السراى وتسوء الحالة الاقتصادية إلى حد خطير .
وتظهر انجلترا تبرمها وضيقها بحكومات الأقلية التي ينقص حكمها الاطمئنان
والاستقرار في هذه الفترة الحرجة من تاريخ الامبراطورية ، ولهذا تقرر انجلترا
أن يتولى الوفد - حزب الأغلبية وقتئذ - الحكم .

وكانت طريقة فرض الانجليز للوفد لحكم البلاد مهينة للشعب والجيش والملك ،

رأس البلاد ودمر كرامتها حيلثذ . وكان فاروق لا يزال في أعين الشعب ذلك الملك الشاب المحبوب الذى ترسم الخير على يديه بعد أن قدم اليه . لمسكا مستقيما . وطنيا لاسيا وقد تزوج فى سن مبكرة من ابنة أحد كبار الموظفين من غير أفراد العائلة المالكة (١٩٣٨) . وتأزمت الأمور بين الوفد والسراى التى كانت ترى تأليف حكومة قومية ولكن الوفد كان يرفض ويصمم على وزارة وفدية بحثة . وهنا يتدخل الممثل الانجليزى فى مصر (٤ فبراير ١٩٤٢) ويرسل إنذاره المشهور: « إذا لم أسمع قبل الساعة السادسة مساء أن النحاس باشا قد دعى إلى تأليف وزارة فإن جلالة الملك فاروق يجب أن يقبل نتائج ذلك » (١) . وفى ذلك الإنذار تهديد بالخلع . وجاءت الدبابات البريطانية تحاصر قصر عابدين تأييدا للإنذار . وهكذا تقوم وزارة وفدية لا يفرضها الشعب على الملك كما ينبغي أن يكون الوضع بل تفرضها إنجلترا ، نخيم الشعب .

وينفرد الوفد بالحكم ما بقى من مدة الحرب . وطوال هذه المدة لم تقم وزارة الوفد بأى محمود ظاهر يكسب مصر حقوقا أثناء الحرب . فالوفد يفتنى بغضاب إنجلترا ولم يحاول الوفد بث عراقيل خطيرة أمام إنجلترا . بل بات واضحا أن حكومة الوفد قد دومت على التسليم بكل ما يطلبه الانجليز منها . وأخضعت مصر اقتصادها وكل مرافقها لخدمة المجهود الحربى للحلفاء . والوفد يفتنر هذه الفرصة لخدمة أنصاره وكسب أنصار جدد . وفى تلك الفترة يعرف رأس المال وما يسمى بالاقطاع طريقهما إلى الوفد بانضمام بعض ممثلينهما اليه . غالاهوا الحزبية والمنافع الشخصية كانت تسير الأحزاب إلى حد كبير سواء كانت فى الحكم أم خارجه . فالوفد مثلا فى عهد وزارة على ماهر يماهر

(١) انظر: زعيم الركن الرامى ، فى أعقاب الثورة المصرية ج ٣ - ١ - ١٩٠١ - س ١٠٢

بضرورة ضمان مصالح ومطالب مصر بعد الحرب (أبريل ١٩٤٠) . وكذلك في خلال حكم الوفد أثناء الحرب تلتهم الممارضة الفرصة لتكسب نصرا داخليا وتطالب بنفس المطالب تقريبا . هذه الأحداث كلها كان لها أثرها في توجيه الضباط الأحرار - وهذا هو الاسم الذي عرفت به جماعتهم بعد تنظيمها فيما بعد - وفي تطوير الوسائل التي تعمل على تحقيق فكرتهم . وكان لكل ذلك أثره أيضا في استقلال الضباط الأحرار داخل الجيش عن كل مؤثر خارجي وعن كل قيادة خارجية . ومرت الأيام لتزيد الضباط إيماننا بصواب فكرتهم في العمل وتبين الطريق لهم .

كانت حكومة الوفد - يساندها الانجليز - تتحدى الملك ، وكان الملك يتحين الفرص لإفالتها . وكان فاروق قد سيطرت عليه حالة من الرعب بعد اقتحام الانجليز لقصره بالدبابات ، وصار يمشى على عرشه من الضياع كما ضاع عرش اسماعيل وعبدان . من قبل بسبب التدخل الانجليزي . ويأتى فاروق في تلك الفترة من الأعمال ما يمس كرامة عرشه وكرامة مصر بالتالى . فهو يزور تشرشل في دار السفارة البريطانية ، ويحول نصر رأس التين الى مستشفى عسكري للانجليز ، وهو يرتقى في أحضان جنود أمريكا وضباطهم يلهو ويقضى السهرات معهم . وبعد عام ١٩٤٤ يوغل الملك في تغييره وبذلك يفقد كل ما كان يرجوه المصريون فيه من معاني الوطنية . وصار فاروق يمثل عنصرا من عناصر الخيانة في مصر بعد أن كان - حتى حادثة ٤ فبراير ١٩٤٢ - عنصرا من العناصر الوطنية . فحينئذ كان الاعتداء على قصره اعتداء على مصر حتى أن الضباط الأحرار يحاولون الثأر لهذا اليوم بتدمير عملية لآبادة الجنود الانجليز في مصر . ولسكنه النظام الملكي الرجعى أولا وقبل كل شيء . وفي ظروف مثل ظروف مصر كان هذا النظام دائما

حائلا دون أى تقدم حقيقى للبلاد . ووجد الضباط الاحرار أنه لابد من القضاء على ذلك النظام حتى يمكن التفرغ بعدئذ لمشكلى الانقطاع والاستعمار .

مصر بعد الحرب العالمية :

بعد ذلك تبدأ الفترة الثانية من فترة التمديد الطويل للثورة (١٩٤٥-١٩٥٢) وهذه الفترة مشحونة بأحداث جسام حددت معالم الطريق للضباط الاحرار . وعجلت بقيام الثورة . ففيها تحدث حرب فلسطين التى تكشف عن مخازى الملكية . وقصور أداة الحسكم فى مصر وخيانات الرجعية فى العالم العربى . وفيها يتضح موقف كل من الملك وحزب الأغلبية ازاء المصالح الحقيقية للشعب . وفيها يصل السكفاح ضد الانجليز فى منطقة القناة إلى ذروته ، ولكن سرعان ما يصاب بالنكسة . عقب حريق القاهرة . ثم لا يلبث أن يزداد النزاع بين السراى والضباط الاحرار عنفا وشدة ويصير أكثر سفورا عن ذى قبل ويوقع الضباط بالسراى هزيمة ساحقة . ابان معركة انتخابات نادى الضباط . وفى غفلة صحوة الموت التى تحاول فيها الملكية عبثا لم شعثها يضرب الضباط ضربتهم وتقوم الثورة .

وبانتصار الانجليز فى الحرب العالمية الثانية يستعنون عن وزارة الوفد ، فقد أدت مهمتها بالنسبة اليهم على خير ما يشتهون . وهنا تلتقى مصالح الملك الذى كان ينتظر ذلك اليوم الذى يتخلص فيه من حكرمة الوفد ، ومصالح الاحتلال الذى خشى مناورة الوفد له والمطالبة بالجلاء عن مصر . ويسرع الملك إلى إقالة وزارة الوفد (اكتوبر ١٩٤٤) ، وتجيء وزارات السعدين أحمد ماهر ، ثم النقراشى . وكان من رأى هذا الحزب انضمام مصر إلى الحلفاء بما أودى بحياة رئيسه أحمد ماهر (٢٤ فبراير ١٩٤٥) . وجاء بعده النقراشى ، وفى عهده تعلن حصر الحرب على المانيا واليابان قبيل حوالى أشهرين من انتهاء الحرب العالمية

الثانية . وتبدأ الحكومة في أن تخفف من بعض القيود التي فرضتها الحرب وذلك بعد التسليم النهائي لليابان (٢ سبتمبر ١٩٤٥) . فترفع الأحكام العرفية وتبدي الحكومة استعدادا طيبا لتبني القضية الوطنية وتطالب بالدخول في مفاوضات مع بريطانيا لإعادة النظر في معاهدة عام ١٩٣٦ (ديسمبر ١٩٤٥) . والرد البريطاني ولو أنه يقبل مبدأ المفاوضة إلا أنه جاء غريبا للأمال . فقامت المظاهرات الشعبية في القاهرة والاسكندرية بعنف ضد الانجليز . وانطلقت المشاعر بعد طول كبت في فترة الحرب . ويقتل في تلك المظاهرات بعض الطلاب ويصاب فيما الكثيرون منهم . وهكذا تستقيل وزارة النقراشي وتجيء وزارة اسماعيل . صدق (١٧ فبراير ١٩٤٦) .

وكان لتلك الأحداث أثرها في أن تغير الحكومة البريطانية موقفها بعض الشيء ونقلت لورد كيلرن — وكان من خلاة الاستثماريين — وأحلت محله سير روناالد كامبل وكانت له دراية بشتون مصر . وفي عهد صدق تقوم مفاوضات صدق — بينين التي انتهت إلى مشروع وقع بالأحرف الأولى من أسماء المتفاوضين . (أكتوبر ١٩٤٦) . ولكن ذلك المشروع قوبل بالسخط . فرغم أنه ينص على وجوب الجلاء عام ١٩٤٩ إلا أنه يربط مصر بمجلة بريطانيا بصورة دائمة . فهو يدعو إلى الدفاع المشترك كما أنه يكسب بريطانيا نوعا من الوصاية فيما يختص بالأمور التي يتعاون فيها الجانبان المصري والانجليزي . وفي مذكراته يتخبط صدق في ذكر عوامل فشل ذلك المشروع . فتارة يذكر أنها الحزبية في مصر وأخرى يقول إنها مساعي إحدى الدول الشيوعية الكبرى التي عملت على افسال كل محاولة للتقارب بين مصر وانجلترا ، وثالثة يرجعها إلى دساتير دوائر حكومة السودان الانجليزية وبعض دوائر وزارة الخارجية البريطانية نفسها (١) .

على أى حال تستقط قوة الرأى العام حكومة صدق وتعود وزارة النقراشى (ديسمبر ١٩٤٦) . ويجلو والانجليز عن القاهرة والاسكندرية وبعض المواقع ولستهم لا يعيرون مطالب المصريين اكترانا كبيرا . وتضطر الحكومة إلى عرض القضية على مجلس الأمن ، ولكنها لا تنجح . فالحكومة المصرية تطلب الجلاء ووحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى . وفى ذلك لم تكن الدول من رأى مصر . فهناك معاهدة صداقة تربط مصر بالانجلترا وتجعل وجود هذا الاحتلال أمراً مشروعاً ، والمندوب الانجليزى يشير إلى قبول انجلترا لفكرة الجلاء فى مشروع صدق - بين الذى رفضته مصر . ثم أن الدول الأعضاء فى المجلس لم تكن كلها دولا ملكية حتى تكن بعض المعطف على مسألة التاج المصرى السودانى . من ناحية أخرى لم يكن ذلك المطلب يتمشى مع الاتجاه السائد فى العالم حول حق تقرير المصير للشعوب . ولو تمسكت مصر وقتئذ بحق كل من السودان ومصر فى تقرير مصيره لتغيرت غالباً نظرة الدول إلى المطالب المصرية . ولا يجب أن ننسى أيضاً أن الخلافات الحزبية فى مصر والعوامل الشخصية قد أضعفت مركز مصر أمام العالم ، بينما كان مركز بريطانيا الدولى عام ١٩٤٧ أقوى منه عقب انتهاء الحرب . بعدئذ تتوالى السكوارث على مصر والعالم العربى . فيظهر وباء السكوليرا بمصر فى أواخر عام ١٩٤٧ ويجهى قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين (٢٩ نوفمبر ١٩٤٧) . ويتأزم الموقف يهياج الرأى العام العربى وتصريع بريطانيا بجلائها عن فلسطين فى موعدها غايته ١٩٤٨ .

هذا ما كان من الموقف فى مصر عقب انتهاء الحرب . ولا شك أن هذه الأحداث قد أثرت على حركة الضباط الاحرار . فبانتهاى الحرب وزوال قيودها لاحت للضباط فرصة العمل المنظم . وكانت الأوضاع قد تبلورت ولم تعد هناك

فروض تسمح بتفسيرات هذا أو ذاك للتضحية الوطنية . ووضع الضباط نصب أعينهم أنه لم يعد هناك سوى العمل من أجل مصر أو العمل ضد مصر . وهكذا بدأ جمال عبد الناصر ينظم خطوطه ويحدد أغوانه ويعد العدة لمعركة مصر المربكة . كانت مشكلة انزوال الجيش عن الشعب أولى المشاكل التي اعترضته . كان الحاجز بين الشعب والجيش كبيرا وليس من السهل تحطيمه . فالجيش كان الوسيلة التي يستخدمها الحكم ضد الشعب كلما ثار وسخط . وهذه هي صورة الجيش كما رسمها الانجليز للشعب وشاركهم في اظهارها القصر والأحزاب . وهكذا انعدمت الثقة بين الجيش والشعب وانعزل عن قضايا .

ولإ جانب ذلك كانت هناك عقبات أخرى أمام الضباط . فهناك الملك الذي كان متحالفا مع الرجعية وأحزاب الأقلية ويعمل بوحى من الاستعمار أو لصالحه الخاص . وهناك الأحزاب . فأحزاب الأقلية كانت تصل إلى الحكم بأية طريقة خلاف الانتخابات النزيهة . وقد وجدت هذه الأحزاب فرصتها بعد حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ للدهاية لنفسها في المجال القومى . أما حزب الأغلبية فقد بدأ ينحرف عن تمثيل الشعب تمثيلا صحيحا بعد أن ضم إليه الرأسماليين والانتهازيين وربط مصيره بمصالحهم وبعد أن أنهى كفاحه ضد الانجليز . كذلك كانت هناك عناصر الرجعية . وكانت هناك الأمراض الوراثية التي يعانيها شعب مصر ، وهى أمراض خلقية نتيجة لتلك الحقبة الطويلة التي رسخ الشعب تحتها يث من الفقر والظلم والاهمال ، فكانت أمراض التردد والخوف والنفاق والاستسلام . . . الخ . وعلى هذا الضوء بدأ جمال عبد الناصر يحدد أهداف الوطن تحديدا واضحا (١) . وكانت الروح التي سادت الجيش قد بدأت تبشر بنجاح كبير خلال أحداث عامى

(١) أنظر : أنور السادات : صفحات مجهولة : ص ١١٧ - ١٢١

١٩٤٦ - ١٩٤٧ . فالضباط الأحرار كانوا قد بدأوا في خلق رأى عام راع بين ضباط الجيش منذ أواخر الحرب العالمية الثانية وذلك حتى يستطيع هذا الرأى أن يحرك الجيش كله نحو هدف واحد وبصورة منظمة . وازداد السخط بين صفوف الجيش وأحس الملك وقادة الجيش والسياسيون بذلك وعملوا على إرجاع الجيش إلى ما كان عليه من سلبية . وبدأت حركة ترقيات الضباط تشر متتابعة في الصحف وذلك كوسيلة لارضاءهم من جانب ولايقاع الفرقة بينهم وبين طوائف الشعب من جانب آخر . ولكن الأحداث جاءت سريعة متلاحقة تكشف الغطاء عن الوجه الحقيقى للجميع وتوجه الجيش نحو المعركة الكبرى .

١-٢-٣ : فلسطيين

ألمبت اعتداءات اليهود على عرب فلسطين مشاعر الشعب العربى في مختلف البلاد وقرر الشباب العربى خوض المعركة . ولم تستطع الحكومة منع الجماعات الثائرة منهم من خوض الحرب كمتطوعين . واستقر رأى الضباط الأحرار على مساعدة المقاومة في فلسطين ، فهم كانوا يؤمنون بأن رفع ليست آخر حدود بلادنا وأن سلامتنا تقتضى أن ندافع عن حدود اخواننا . ووافقت الحكومة بعد تردد على اشتراك الضباط كمتطوعين في القتال الناشب في فلسطين (١) . وفى تلك العمليات لمس الأحرار مدى فساد الاداة الحكومية والفساد فى الجيش نفسه . وتعلن مصر الحرب (١٥ مايو عام ١٩٤٨) وذلك فى الوقت الذى يتدهور فيه مركز مصر الخارجى كما يزداد مركز الوزارة ضعفا على ضعف يتحدى الانجليز لآمال مصر وسياستها فى السودان . ولم تكن مصر مستعدة استعدادا للحرب لاسياسيا ولا حرييا . فلم يكن لديها السلاح أو الاصدقاء الذين يقفون إلى جانبها

(١) المرجع السابق ص ١٧٧ وكذلك فلسفة الثورة ص ٦٣-٦٤

في تلك المحنة . إنما كانت الحرب على أية حال فرصة لتحويل الرأي العام في مصر عن مناقشة الأمور الداخلية (١) . وكان على الجيش أن يخوض المعركة كأشجع وأشرف ما يكون . وفي الميدان اتضح الحقيقة المرة ، وهي حقائق كانت - كما يقول ضباطا اشتركوا في حرب فلسطين ثم اشتركوا في ثورة ٢٣ يوليو - كفيلة بتثبيط أى أهمية . ففي أرض المعركة لم يكن يوجد شيء يصلح للحرب من سلاح أو عتاد أو ذخيرة أو مواصلات . وكان الجيش يحارب في فلسطين وقيادته الفعلية في القاهرة . ويرى الضباط أن عدم وجود قيادة حقيقية للجيش هو سبب الهزيمة . فراد السخط على القيادات وعمل الأحرار على تغييرها وتغيير الأوضاع الشاذة في البلاد من أساسها . وفي الواقع كان الجيش - كما يقول الرئيس جمال عبد الناصر في فلسفة الثورة (٢) - يحارب في فلسطين وأحلامه في مصر ، وقلوبه تخفق لأوطان الذي تركه للذئاب ترعاه . وفي الخنادق في أرض المعركة كانت خلايا الضباط الأحرار تجتمع وتدرس وتبحث . وكانوا متفقين تماما على أن مصر هي ميدان جهادهم الأكبر ، وإنما دالوجة ، أخرى على نطاق واسع . فالشعب في مصر قد غرر به وحاصرته المشاكل والأعداء ولعبت بأقداره مؤمرات ومطامع وشهوات .

وما حدث في فلسطين بالنسبة للشعب المصري حدث بالنسبة للشعوب العربية الأخرى . فهذه الشعوب قابلت الحرب في فلسطين بنفس الدرجة من الحماس . فهناك مشاركة في الشعور وفي التقدير لحدود سلامتها . فهي أيضا كانت تحس أن حدودها ليست هي التي تفصلها عن جيرانها العرب ، بل أن حدود الشعب العربي في كل مكان هي حدودها وسلامة هذه الحدود فيها سلامتها . ثم خرجت تلك الشعوب

(١) محمد مصطفى صفوت : مصر المعاصرة ص ١٦٢ .

(٢) ص - ١٣/١٢ .

من الحرب بنفس المرارة والخيبة . فشكلها تعرضت لنفس العوامل ونفس القوى التي ساقتها جميعا إلى الهزيمة . وبات واضحا أن الذي يحدث في فلسطين من تشريد للاهالي واغتصاب للحقوق يمكن أن يحدث في أى بلد عربي في المنطقة مادام مستسلما للعوامل والعناصر والقوى التي أسهمت في اخراج مأساة فلسطين إلى حيز الوجود ، وعلى رأسها الاستعمار وأذناؤه في المنطقة .

وانتهى التدخل في فلسطين بالهزيمة وهدنة رودس الدائمة . وكان واضحا أن الدول العربية - للعوامل التي ذكرت - لم تتضامن مع مصر بالقدر الذي كان مفروضا أن يؤدي إلى النصر . ومن الميدان عاد الجيش وعاد الضباط الأحرار إلى مصر ليبدأوا العمل فورا . وكان الوقت مناسبا كما كانت الأحداث في الداخل تتطور بسرعة . ففي الداخل ظهرت قوة الإخوان المسلمين بشكل رأته الحكومة خطرا على سلطاتها وعلى مركزها فتحل هذه الجماعة (ديسمبر ١٩٤٨) . ويدفع النقراشي حياته ثمنا لذلك في أواخر العام نفسه . وجاءت إلى الحكم وزارة سعدية أخرى هي وزارة ابراهيم عبد الهادي ، وهذه شغلت بالموقف الداخلي وبمقصودها وفي عهدها نشط القسم السياسي وأهدرت الحقوق والحريات . ويؤلف حسين سري وزارة ائتلافية ثم وزارة عايدة تمت في عهدها عملية الانتخابات . وهكذا كانت الأحوال في مصر تتخبط وتظهر التناحر الحزبي بأجلى معانيه .

آفة مكرمة لاوفد - الكفاح في القناة

عاد الوفد إلى الحكم (يناير ١٩٥٠) إثر الانتخابات التي أجرتها وزارة حسين سري ، وعقب هذه الفترة الطويلة التي ظل فيها بعيدا عن الحكم والتي ناله فيها خصومة بكثير من الاضطهاد . لذلك يرى الوفد في تلك المرة أن يستفيد من دروس الماضي وأن يحارب خصومه عن طريق التقرب إلى السراي - السلاح

التقليدى للأحزاب . وكان لتهاذل الحكومة الواضح أثره فى تمادى الملك فى غيبه . وتدخله فى شئون الحكم ، بعدما كان متخوفا من وزارة الوفد التى بدأ أن الشعب قد فرضها عليه هذه المرة . ويتمادى الوفد بالتالى فى اعتماده فى سياسته على « الرضاء السامى » ، وتظهر بدعة جديدة فى التدخل فى شئون الحكم تباركها الحكومة وتسميها « بالتوجيهات الملكية » . وكانت تلك التوجيهيات فى الواقع بمثابة أوامر ملكية واجبة التنفيذ . وغالبا ما كانت الوزارة تتخذها حجة للتخلص من مسئوليتها الوزارية مخافة بذلك روح الدستور . وهكذا وجدت هذه « التوجيهيات » طريقها إلى مختلف الوزارات ، وصارت السراى تسيطر على جهاز الدولة . وامتد هذا الطغيان إلى الآداة التشريعية والقضائية . فلا تكاد تثار مسألة التحقيقات الخاصة بصفقات الأسلحة الفاسدة التى أمد بها جيش مصر بفلسطين فى مجلس الشيوخ حتى تصدر المراسيم التى تعصف بكيان مجلس الشيوخ وتخرج منه عددا كبيرا من المعارضين (مراسيم ١٧ يونيه ١٩٥٠) (١) . وتشل حركة الذائب العام خلال تحقيقات هذه الصفقات بأمر الملك (٢) . ويعنظر كبار الموظفين إلى الاستقالة إذا لم يجوزوا الرضاء السامى . وأصبحت سمعة الحكم المصرى مضنفة فى الآفواه فى الداخل والخارج بما حدا بأقطاب المعارضة إلى ارسال كتاب لفاروق يطلبون فيه وضع حد لهذه المفاسد . ومن أصدق ما جاء بذلك الكتاب هذه الفقرة التى تقول « والله يعلم أن الصدور منطوية على غضب تغلى مراجله وما يسكنها إلا بقية من أمل يعتصم به الصابرون » .

(١) أنظر : عبد الرحمن الرافى . مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - ص ٢٠٠ - ٢١٢

(٢) المرجع السابق . أنظر أيضا : محمد حنين هيكل - مذكرات فى السياسة المصرية ج ٢ ص ٣٥٧

في هذه الظروف كانت جماعة الضباط الأحرار تعمل في صمت بعد هودتهم من فلسطين . وكان ذلك وقتا مناسباً للعمل وأمر طبيعياً أيضاً . فغالبا ما تحدث الثورات نتيجة لحروب فاشلة . والفشل في الحرب لا شك يزلزل قواعد الحكم ويقوض أركان النظام الذي في عهده قامت الحرب الفاشلة . فالفشل بلا ريب يدعو إلى الشك في مقدرة القائمين بالأمر وصلاحيه نظام الحكم بالتالي . كان تنظيم الضباط الأحرار قد لحقته خسائر كبيرة أبان معركة فلسطين . ولكنهم بدأوا يعملون على إعادة الاتصال من جديد . وتكونت في أواخر عام ١٩٤٩ هيئة تأسيسية للضباط الأحرار توطئة للسيطرة على الجيش تماما . وفي يناير عام ١٩٥٠ أجريت انتخابات رئاسة الهيئة التنفيذية وانتخب جمال عبد الناصر رئيسا لها بالإجماع . وبذلك بدأ تقليد جديد للجموعة وهو انتخاب رئيس جديد كل عام . وتم انتخاب جمال أيضا في يناير ١٩٥١ ، ١٩٥٢ (١) . وفرغ الضباط من وضع أساس للتنظيم كله وأقرروا التنظيم العام للتشكيل السري داخل الجيش . ومضى الضباط يعدون للمعركة الكبرى ، وخرجت المنشورات السرية لتقتض مضاجع قادة الجيش والقصر والحكومة . وكانت منشورات ثورية تعكس أهداف الشعب وأمانيه وتنادى بالعدالة الاجتماعية والفضاء على الاستعمار وأذناه وتندد بالأحلاف العسكرية والدفاع المشترك وتكوين جيش وطني قوي . وإيجاد حكم نيابي سليم . وقد قدر الضباط في عام ١٩٥٠ فترة خمسة سنوات استعدادا للقيام بالضربة الحاسمة . ولكن الظروف السياسية ، وتطور الأحداث في البلاد بشكل سريع ومثير جعلتهم يقسمون من أمد هذه الفترة .

وفي أكتوبر عام ١٩٥١ يقع جدب هام في تاريخ مصر القومي . إذ تعلن

(١) أنظر : أنور السادات في صفحات مجرولة (ص ٢٠٤) ؛ ونصرة الثورة كاملة (ص ٤٨) -

الحكومة المصرية إلغاء معاهدة عام ١٩٣٦ واتفاقيتي يناير ويوليه عام ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان . وتقدم الحكومة على ذلك أمام الضغط الشعبي المتزايد ونمو الوعي القومي ونقض انجلترا المتكرر لمعاهدة عام ١٩٣٦ ، وبعد أن يتبين للحكومة الوفدية بجملاء عدم جدوى المحادثات الدائرة بينها وبين الحكومة الانجليزية رغم التساهل الذي أبداه المتفاوضون المصريون . كذلك قدرت حكومة الوفد أن هذا الإجراء سوف يوطد مركزها إزاء الشعب ويعصرف الناس عن الحديث عن انحراف الوفد وتماونه ويرضى هذه الفئة المتحمسة من الشباب الوفدي التي لم يرضها دخول العناصر الرأسمالية إلى الوفد وهبطها بمصالح الشعب . وقد كان لذلك الإعلان في الواقع نتائج خطيرة لم تكن الحكومة مقدرة لها ، كما لم تكن قد أعدت لكل شيء عدته كما سبق أن أعلنت للشعب . فالأمر لم يتعد تنفيذ بعض الإجراءات المترتبة على الإلغاء ، وكلمات حماسية حول إلغاء المعاهدة .

وكما كان إلغاء معاهدة عام ١٩٣٦ بداية طيبة لمرحلة جديدة من مراحل كفاح الشعب ضد الاستعمار فقد كان ذلك فرصة أيضا لتوحيد الصفوف وجمع الكلمة . ولكن الوفد لم يقدم على تلك الخطوة واستمر في سياسته الحزبية . والأحزاب من جانبها ، بالإضافة إلى الظروف الداخلية والخارجية ، لم تسهل مهمة الوزارة الوفدية . وهكذا ترك الشعب يخوض المعركة ضد قوات الاحتلال في القنصة . وتبدأ حركة الفدائيين وكانت تهدف إلى تدمير مستودعات العدر وتخزينه وقطع خطوط مواصلاته وتمويله وجعل وجوده في منطقة القنصة مستحيلا . ورغم أنه لم تكن هناك قيادة موحدة لسكتائب الفدائيين فقد حدث تسكيت بين فئات الشعب . واشترك الضباط الأحرار في النشاط ، والتحق بعضهم بفرقة الفدائيين التي انطلقت إلى فلسطين بقيادة أحمد عبد العزيز ، وذلك بعد إحالتهم إلى الاستبداد

عليهم^(١) ، وقاموا بتدريب الطلبة والعمال والفلاحين وامتدادهم بالأسلحة . وانسحب العمال المصريون من القاعدة بالقناة وهذا أصاب الانجليز بالأضرار . وقامت المعارك بين المصريين والقوات المحتلة في مدن القناة . واحتل الانجليز معظم المناطق الهامة هناك وأقاموا فيها الحكم العسكري وشلوا حركة النقل والإجراءات الصحية . وشهدت الأيام في أواخر عام ١٩٥١ وأوائل عام ١٩٥٢ أحداثا واشتباكات خطيرة في منطقة القناة .

ويتمادى الانجليز في اعتداءاتهم في منطقة القناة وينزلون حيا بأكمله من أحياء السويس كان يسمى كفر عبده (٨ ديسمبر ١٩٥١) ويشردون نحو ألفين من سكانه . وقد قوبل ذلك بالإجراء بالاستنكار في أنحاء العالم وازداد الأزمه المصرية البريطانية استعصاما . وتبلغ مصر أمر ذلك العدوان إلى هيئة الأمم المتحدة ولسكنها لاتعير احتجاج مصر أهمية كبيرة ، فلم يكن لمصر حينئذ أصدقاء أقوياء يؤيدون سياستها . وفي نفس الوقت تقرر الحكومة المصرية سحب سفيرها - عبد الفتاح عمرو - من لندن (١١ ديسمبر عام ١٩٥١) احتجاجا على الاعتداءات البريطانية المتكررة . كذلك تقرر الحكومة الاستغناء عن خدمات الموظفين الانجليز في المصالح الحكومية واستصدار تشريع بمعاقبة كل مصري يتعاون مع السلطات العسكرية الأجنبية وتشريع يمكن المصريين من حمل السلاح للدفاع عن أنفسهم وببلادهم .

وفي هذه الأثناء يكشف فاروق عن وجهه الحقيقي . فسياسته لم تكن تعمل على التقرب من الشعب بحال . ويتنكر للشعب في أبان كفاحه ضد الانجليز ويعين حافظ عفيفي - وكان معارضا في الغاء معاهدة عام ١٩٣٦ - رئيسا للديوان الملكي ، كما يعين عبد الفتاح عمرو وكان معروفا بميوله الانجليزية مستشارا للديوان

(١) د . أحمد فريد : كذبح الباب وظهور جمال عبد الناصر . ص ٨٦

الملكي في الشؤون الخارجية، ويفاجأ الشعب بكل ذلك كما تفاجأ به الوزارة الوفدية. ولكن الوزارة تلوم الصمت رغم ما في ذلك من تعد على حقوقها الدستورية . وبدأت المظاهرات العدائية ضد فاروق تسير في الشوارع. ودوت الاحتفالات بسقوطه وسقوط أسرته يطلقها الطلبة والعمال وطوائف المواطنين . وكانت تلك الاحتفالات العدائية ضد الملك في الشوارع ظاهرة جديدة في الحياة السياسية في مصر . وتمطلت على أثرها الدراسة في الجامعات والمدارس . وتكرر هذه الاحتفالات عندما يضرب طلبة المدارس الثانوية بعدئذ بمناسبة مولد ولي العهد أحمد فؤاد في أواسط يناير ١٩٥٢ . وتمتاز هذه الاضرابات بمطامع العنف مع رجال البوليس في الوقت الذي كان رجال البوليس يقفون إلى جوار الشعب في كفاحه بالقناه . وكانت الحياة السياسية في مصر في الواقع تدهور تدهوراً سريعاً وكان الموقف يغلبت من يد الحكومة يوماً بعد يوم . كانت حكومة الوفد تظن أنها بمهادنتها السراي قد أطمأنت إلى مركزها فتمضى في سياستها الحزبية والتعسفية . وهي تعي . الشعب في نفس الوقت الذي تسير فيه السراي ، وكل من الشعب والملك ناظم على الآخر وحائق عليه . ويستمر تدهور الحياة السياسية . وفي غمار ذلك يحدث حريق القاهرة وتتوالى الوزارات بسرعة .

حريق القاهرة وما بعده :

وكن حريق القاهرة (٢٦ يناير ١٩٥٢) هو رد الفعل الذي انشاق إليه الشعب المضلل في القاهرة نتيجة للمذبحة الاسماعيلية في اليوم السابق . ففي هذه المعركة احتسب خمسون شهيداً من رجال البوليس وجرح نحو ثمانين منهم (١) . وكان ذلك الاعتداء البريطاني تعدياً صارخاً على حقوق السيادة التي تتمتع بها

(١) عبد الرحمن الرافعي : مقدمات ثورة ٢٢ يوليو ص ٩٢

الدولة المستقلة كما كان ينطوى على استهتار البريطانيين بالسلطة المحلية واحتقارهم لها . وكانت هذه الحادثة لعلمة لمركز الحكومة وسلطانها وعملت على نقصان هيبتها وضعف ثقة الناس بها . فقامت المظاهرات في القاهرة في اليوم التالى للمعركة . ولم تلبث المظاهرات أن انقلبت إلى اضطرابات سيطر فيها الغوغاء على العاصمة ، وهؤلاء وراحوا يضرمون النار فى الممتلكات البريطانية وبعض الممتلكات الأوربية والأمريكية .

واحراق القاهرة بالصورة التى تم بها ، فضلا عن أنه خلل لإجرامى ، فقد أنهى كفاح الأحرار فى القناة وكاد يقضى على كثير من الآمال . وكثر اللغط حول مسئولية هذه الأعمال والحساب من تمت . وتوجهت الأنظار متهمة إلى الشيوعيين والايخوان المسلمين (١) وإلى السراى والانجليز ، فن المفروض أن هؤلاء هم الذين سيفيدون من هذه الاضطرابات التى كلفت البلاد غاليسا . فأنجرتا مثلا خرجت من هذه الأحداث بفوائد سياسية وعسكرية عظيمة . وهناك احتمال كبير بأن عملاءهم فى مصر قد أسهموا فى هذه الأحداث بقصد التقليل من قيمة الحركة القومية وإعطائها صبغة عنصرية وتوجيهها ضد الأقليات . يؤكد البعض بأن منظمة « اخوان الحرية » - التى تأسست بإشراف الأجهزة البريطانية الخاصة لتصرف الشباب المصرى عن قضية البلاد وتشغله بالتكشكش ضد الشيوعية - قد اشتركت فى الأعمال التخريبية فى ذلك اليوم وخاصة هذه الموجة إلى عملاء اليهود ومعايدهم . ومنهما قيل عن مسئولية هذه النكسة ، فلا يمكن إنكار

(١) هناك من يعتقد بوجود علاقة وثيقة وتعاون بين المصر وبوليسه السياسى من جهة وبين كل من الشيوعيين والأخوان رغم كل شئ . . أنظر : جورج لوشيه - جمال عبد الناصر فى طريق الثورة - بيروت ١٩٦٠ - ص ٣٠٩

(٢) المرجع السابق - ص ٣١١

مسئولية الحكومة وتهاونها ومسئولية الملك ومسئولية الانجليز على الأقل فيما يتعلق بعدوانهم في الاسماعيليه .

ولم ينقذ القاهرة إلا نزول الجيش بالمدينة فعاد الأمن وتوقفت حوادث الحريق وأعلنت الأحكام العرفية. وتوقفت الدراسة في الجامعات والمدارس وتوالى الأوامر العسكرية بمنع التجول والتجمهر . ونشط الضباط الأحرار وأصدروا منشورا يقول : إن الخونة الموجودين بين المصريين يعتمدون عليكم وعلى جيشكم للوصول إلى أهدافهم . أنهم يعتبرونكم آلة للقمع والقتل ؛ آلة لاجبار الشعب على قبول نظام لا يريده . فليفهم هؤلاء الخونة أن الجيش مسئول عن تحرير البلد وحمايته . لقد نزل الجيش إلى شوارع القاهرة ليضع حدا لمؤامرة الخونة . ولكنهم لن يقبل أن يقوم بدور السفاكين ، لسفك دماء الشعب . ولن نطلق حتى ولا رصاصة واحدة على المظاهرات الشعبية ، ولن نوقف أحدا من هؤلاء الوطنيين المخلصين .. أيها الضباط ... إن البلد في خطر ويجب أن نحذرن المؤامرات التي تحاك ضده وضدكم ... الخ (١) .

وأقال الملك وزارة النحاس في اليوم التالى وتوالى بعدئذ وزارات المستقلين (على ماهر - الهلالى - حسين سرى - ثم الهلالى) . وفرض هذه الوزارات لم يكن يتجاوب مع الشعب، فهذا كان يعنى عودة الحكم المطلق بصورة أخرى . وهكذا كانت الأمور في البلاد تسير من سوء إلى أسوء كان حريق القاهرة حافزا لبريطانيا لأن تتسبك بموقفها من قضية البلاد لاسيما بعد أن ضعف مركز مصر في الداخل والخارج . وكثر تدخل السراى في شئون الوزارة ووضع العقبات أمامها : تستقيل وزارة على ماهر ويحىء الهلالى ليستقيل هو الآخر حينما يحس بأن السراى تميل إلى التغيير ، ويؤلف حسين سرى الوزارة في جو من عدم

الاستقرار واستهتار من الملك لتظل في الحكم حوالى الأسبوعين (٢-٢٠ يوليو).
وفي غمار أزمة الجيش يستقبل حسين سرى وتجيء وزارة الهلال الثانية لتسكت في
الحكم بضعة ساعات ثم تقوم الثورة .

وفي غمار هذه الأحداث ظهرت الروح العدائية للملك في الجيش بوضوح .
فالضباط الأحرار كانوا قد وضعوا الملك منذ زمن في قائمة أعداء الشعب وجاءت
الأحداث تؤكد صواب هذا الحكم . وبات واضحا أن ولاء الجيش للملك
أصبح مشكوكا فيه . واتضح هذه الحقيقة أكثر للأجانب الذين قدروا نتائج
ذلك الوضع أكثر مما قدر الملك نفسه ، وحتى بات شائعا في الدوائر الأمريكية
- في أواخر عام ١٩٥١ وأوائل عام ١٩٥٢ - أن أمريكا قد عدلت عن سياسة
الاعتماد على الملوك في الشرق الأوسط (١) . وأظهرت معركة انتخابات قاذى
الضباط . (ديسمبر ١٩٥١ - يناير ١٩٥٢) مدى قوة الضباط الأحرار في معركة التحدي
مع السراى . فادارة الجيش وغابرات القصر يلحسان تسكتل الضباط الأحرار لاسقاط
مرشحي القصر في انتخابات مجلس إدارة النادي . وتصدر رئاسة الجيش أمرا
بالغاء الانتخابات . ولكن الضباط يجتمعون في الميعاد ويرغمون رئاسة الجيش على
الاستجابة لمطالبهم . وتجرى الانتخابات وتسفر عن فوز مرشحي الضباط
الأحرار وعلى رأسهم اللواء محمد نجيب كرئيس للنادى . ويسقط في الانتخابات
الضباط المعروفون بأنهم صنائع للسراى .

وكانت الصدقة الغابرة - كما يقول أنور السادات (٢) - هي التي جعلت اسم محمد
نجيب يتردد على ألسنة الضباط . فالأمر كان قد صدر بنقل محمد نجيب من سلاح

(١) أنظر رواية محمود حمزى عن حديثه بهذا الصدد مع أحد الساسة الأوربيين . محمد حسين
مبكي - مذكرات في السياسة المصرية ج ٢ ص ٣٧٣

(٢) قصة الثورة كاملة ص ٥٧ - ٦٠ .

الحدود إلى سلاح المشاة وتعيين أحد عملاء السراى مكانه دون مبرر . وبذا بدأ محمد نجيب في محنة . فوقف الضباط الأحرار إلى جاتبة على أساس اقناعه بعدم تقديم استقالته والاحتفاظ به لجولة أخرى ضد السراى . وكانت معركة انتخابات نادى الضباط . وهكذا جاء ترشيح محمد نجيب لتولى قيادة الثورة . وظل محمد نجيب - كما يقول أنور السادات أيضا - يحمل أمر قيام الضباط الأحرار بتبديل ثورة وإقلا ب أو أن بالجيش تنظيميا سريا يعد لقلب نظام الحكم ، أو أمر اختياره قائدا للثورة إلا فى الصباح المبكر من يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ (١) . كذلك لم يتعرف محمد نجيب إلى الأعضاء البارزين فى اللجنة التنفيذية للضباط الأحرار إلا عقب نجاح الثورة (٢) . على أية حال ، يعنى الضباط الأحرار فى خطتهم بعد انتخابات النادى وقد زادوا ثقة بأنفسهم وبقرب خلاص هذا البلد عما يمانيه . ثم يفتاجا الجميع بأحداث القاهرة وحريقها . ويكون ذلك حافزا للمجموعة على الإسراع بالقيام بحركتهم .

ويجاء شهر يوليو عام ١٩٥٢ بأحداثه التى مرت سريعة متلاحقة : تآلف وزارة حسين سرى بعد لحو وعبك من الملك بتأليفها وفرض كريم ثابت وزيرا بها . وتتأزم الأمور بين الوزارة والملك على أثر حل مجلس إدارة نادى الضباط (١٥ يوليو ١٩٥٢) وتدهور الموقف السياسى فى مصر ، وتخبط الوزراء والمسؤولين فى اقتراح حلول للموقف . وفي غمان هذا التخبط يضرب الأحرار ضربتهم . وتبدأ مرحلة التحول العظيم فى تاريخ مصر الحديث .

(١) أنظر : المرجع السابق : صفحات ٦٩ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٨٧

(٢) - ورج فوشيه - ص ٣١٧

الطريق إلى الديمقراطية السلمية والاشتراكية العربية

الاشتراكية العربية

الديمقراطية نظام من نظم الحكم . وهي اصطلاح سياسى مأخوذ من كلمة الاغريقية تعنى حكم الشعب . والاغريق القدماء هم أول من عرف هذا النظام فى الحكم . فكان أهل الوحدة السياسية حينئذ - من غير العبيد - يجتمعون جميعا لمناقشة شئ أمور الوحدة . ويتبارى الخطباء والمتكلمون فى عرض وجهات النظر والجدل والنقد ثم تتخذ القرارات بعد أن يدلى كل بصوته لإدائها . ومن الطبيعى أن يسفر هذا النظام عن صالح الوحدة كجماعة وأن يمنع استئثار فرد أو أفراد بالسلطة لغير مصلحة الوحدة . ومع تطور شكل هذه الوحدة بالاتساع وزيادة عدد السكان ، واستحالة اشراك أهلها كلهم فى الحكم بأنفسهم ، فقد عرف العالم بعدئذ نظام التمثيل أى البرلمانات فى الحكم . وهكذا تطورت فكرة الديمقراطية مع مرور الزمن .

وإذا تغير التعليق الديمقراطى أو مفهوم الديمقراطية لاعتبارات معينة ، فإن روح الديمقراطية وجوهرها لا يمكن تغييرها . فالديمقراطية أولا وقبل كل شئ هى حكم الشعب بنفسه ولصالحه . ولذا يحدد الميثاق الوطنى الذى قدم الرئيس جمال عبد الناصر مشروعه إلى القوى الشعبية (مايو ١٩٦٢) وأقره المؤتمر الوطنى (يونية ١٩٦٢) - يحدد الميثاق مفهوم الديمقراطية فيقول أنها هى الترجمة الصحيحة لكون الثورة حملا شعبيا ، وهى تؤكد السيادة للشعب ووضع السلطة كلها فى يده وتكريسها لتحقيق أهدافه . ولا شك أن ذلك لا يتأتى إلا باناحة الفرص المتكافئة لجميع أفراد الشعب .

ولكى تطبق الديمقراطية بهذا المفهوم فلا بد من تحرير الشعب اجتماعيا فى

نفس الوقف. فالديمقراطية مع العوز والحاجة والجهل والمرض لا معنى لها . فهي لا تحمل حينئذ من المعنى سوى اسمه، وستظل حينئذ فئة معينة تحكم وتسيطر وتستغل باسم الديمقراطية . ومن هنا كانت الحاجة ماسة إلى تطبيق نظام اجتماعي جديد يكفل السعادة للجميع ، فجاءت الاشتراكية العربية .

وقد تعددت الآراء والأقوال فيما يتعلق بالاشتراكية بشكل عام . كذلك تعدت مذاهبها وفلسفها ومدارسها . وهناك تفسير مبسط لها بأنها نظريات أو حركات اجتماعية (وبالتالي اقتصادية وسياسية) تهدف إلى تنظيم مجتمع يقوم على صالح الغالبية من الشعب وذلك عن طريق الملكية الجماعية والرقابة الجماعية لعناصر الإنتاج والتوزيع.....^(١) . وبعبارة أخرى هي سلسلة من التنظيمات والاجراءات التي تحقق الوصول إلى المثل الاشتراكية وأهمها سعادة الجماعة دون النظر للمصالح الذاتية الفردية . وقد حدد الميثاق مفهوم الاشتراكية فقال أنها هي الترجمة الصحيحة لكون الثورة هملا تقدما . وهي اقامة مجتمع الكفاية والعدل ، مجتمع العمل وتكافؤ الفرص ، مجتمع الإنتاج ومجتمع الخدمات . وعلى ذلك جاءت الاشتراكية العربية لتكون تعبيرا عن رغبات الشعب وتحقيقا لأمانيه . وهي اشتراكية دعت اليها حاجتنا وتمشى مع ظروفنا . وفي تطبيقها نستفيد من التجارب الاجتماعية في العالم ولكن لا ننقلها . وهي اشتراكية دعت تعاليم الدين الاسلامي إلى معانيها ومفهومها . وهي بذلك تختلف عما هو متطرف من الآراء الاجتماعية الأخرى . وهي اشتراكية لا تعتمد على حكم طبقة واحدة بل على التعاون بين أفراد الشعب أجمع ، وتتيح للجميع فرص العيش الكريم ، وتقبل

(١) د. يحيى عويس - الاشتراكية - ص ٦٤

الملكية الخاصة والفردية الغير مستغلة (١)

والديمقراطية والاشتراكية من ذلك التصوير تصبغان امتداداً واحداً للعمل الثورى. فالديمقراطية هي الحرية السياسية والاشتراكية هي الحرية الاجتماعية. وهما — كما يقول الميثاق — لا يمكن الفصل بينهما. وعلى ذلك تسير الثورة السياسية جنباً إلى جنب مع الثورة الاجتماعية. وقد بدأ الرئيس جمال عبد الناصر يتكلم عن الاشتراكية ويدعو لها عام ١٩٥٧ بعد فشل العدوان الثلاثى على مصر. ومنذ ذلك الحين أخذت الثورة فى رفع شعار اقامة مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى. وبدأت تركز على ذلك الشعار وتسلط الاضواء على معركة العدالة الاجتماعية والكفاية والتوسع فى الانتاج فى كل نواحيه. كذلك يبين الرئيس فى خطبته فى ذلك العام الحاجة إلى عدالة التوزيع وأن يكون الدخل القومى موزعاً بطريقة عادلة بين أبناء الأمة. ويبدأ التحول الاشتراكى طريقه فى اتجاهات أربع فى وقت واحد، وهى بمثابة الدعائم التى ارتكز عليها المجتمع لتحقيق هذا التحول. هذه الدعائم هى: أولاً، تأكيد سيطرة الشعب على جميع أدوات الانتاج. ثانياً، وضع أسس اشتراكية تقوم عليها العلاقات الاجتماعية بين القوى المنتجة فى المجتمع. ثالثاً، ضمان الحقوق الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للوطنين. رابعاً: وضع تخطيط اشتراكى شامل لتحقيق مضاهفة الدخل القومى وتنويع الاقتصاد القومى وتحقيق النمو المتوازن السليم بين قطاعات اقتصادنا المتعددة (٢).

(١) انظر: الاشتراكية - من أقوال الرئيس جمال عبد الناصر - كتب قوية - ١٩٦٤ - ص ٤٦

(٢) انظر: على صبرى - التطبيق الاشتراكى فى مصر - ١٩٦٤ - ص ٢٩ .

وتحس إذا تقبنا النور الديمقراطي الاشتراكي منذ قيام الثورة حتى الآن لتبين لنا أن الثورة — من أول الأمر — كانت تعمل على إقامة قواعد واسخة لبناء مجتمع اشتراكي ديمقراطي تعاوني . فمندا قامت ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ كان أمر إقامة حياة ديمقراطية سليمة من أهداف الثورة الستة التي أعلنتها فور قيامها وهي : (١) القضاء على الاستعمار وأعوانه . (٢) القضاء على الاقطاع . (٣) القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم . (٤) إقامة جيش وطني قوى . (٥) إقامة عدالة اجتماعية . (٦) إقامة حياة ديمقراطية سليمة .

وعلى ذلك فالثورة — فور قيامها — تفرض ارادتها على الملك وحكومته توطئة لطرده . ويتخاذل الملك تحت تصميم الشعب الممثل في جيشه . تفرض الثورة قائدا عاما جديدا للقوات المسلحة ويسكت فاروق بعد أن يرى جدية الحركة وخطورتها لو قاومها وتذهن حكومته بالتالي . ويظهر رئيسها ، نجيب الهلالي — ولم يكن قد مضى على تأليفه للحكومة سوى ساعات — استعدادا لاجابة طلبات الجيش ولكن الثورة تفرض تغيير الوزارة ، ويستقيل الهلالي في نفس اليوم ويقبل فاروق الاستقالة . وهكذا تأتي وزارة هل ماهر (٢٤ يوليو) التي فرضها الجيش على فاروق . وفي اليوم التالي تزحف قوة من الجيش إلى الاسكندرية لاهلاء ورضعات الشعب التالية على الملك . وفي الاسكندرية تنضم قوات الجيش والبحرية بها إلى الثورة . وهناك يطلبون من الملك إبعاد ستة من حاشيته ويذهن فاروق لذلك الطلب . وفي اليوم التالي (٢٦ يوليو) يوجه الجيش انذارا إلى فاروق بالتنازل عن العرش لولي عهده الأمير أحمد فؤاد وذلك بسبب ما دلاقتة البلاد في العهد الأخير من فوضى شاملة عمت جميع مرافق البلاد نتيجة لسوء تصرفكم كذلك يشمل ذلك الانذار أنه قد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم في هذا المسلك ، وأنه قد تجملت آية ذلك في حرب فلسطين وما تبعها من فضائح

الأسلحة الفاسدة. وأخيرا يطلب الانذار من فاروق مغادرة البلاد قبل السادسة من مساء نفس اليوم .

والجيش يقدم هذا الانذار باسم الشعب إلى الملك المستبد العايت ، معلنا بذلك كلمة الشعب في نوح من الحسكم برم به وفي حاكم انحراف فحق عليه الاقصاء . وجاء ذلك الانذار في الواقع معبرا عن رأى كل فرد في ذلك البلد يؤمن بحقه في الأخذ بنصيب حقيقى في حكم بلاده ، وبحقه في أن ينال نصيبا عادلا من ثروتها وخيراتها .

ولم يجد فاروق بدا من التسليم والتوقيع على الوثيقة التى أعدها الجيش لذلك ، واتى فيها بقرار فاروق أنه ينزل عن العرش نزولا على إرادة الشعب . وكان ذلك ، من الناحية الفعلية ، بمثابة انتهاء لحكم أسرة محمد على في مصر . وهكذا تحدث الثورة ، وهكذا يتم هذا التغير الخطير في تاريخ مصر الحديث إذ يمحض الحاكم لإرادة المحكوم ويستمد إرادته من إرادته . وهذا هو حجر الأساس في التطور الديمقراطي . ثم يسير الركب في الطريق الديمقراطي .

وكان العبء على الثورة ثقيلا . فقد ورث النظام الجديد مجتمعا كان يعيش ههدا مغللا من عبود حياته ، ويعانى الكثير من المشكلات . فهناك مشكلة التخلف الاقتصادي التى كانت تستعكم يوما بعد يوم بسبب الزايد المستمر في عدد السكان دون أن يقابل ذلك نمو مقابل في الدخل القومى . وكان الاقتصاد القومى في حالة تبعية كاملة للخارج ، تسيطر عليه القوى الاستعمارية والإحتكارية الأجنبية لمصلحتها . وكانت تلك القوى تتخذ من هذه السيطرة سلاحا لكبت كل محاولة حقيقية للتحرر . وكانت هناك مشكلة الجود في التوسع في الرقعة الزراعية . وكان القطن هو المادة الأولية التى يعتمد عليها اقتصادنا القومى ، وكنا نصدر القطن . ونستورد التخلف بدلا منه . وبذلك نمنح العمل والرخاء للغير ونستبقى أسباب

البطالة والفقر لأنفسنا . فالصناعة لم يكن لها سوى نصيب ضئيل في الاقتصاد القومي . إلى جانب ذلك كانت هناك مشكلة التفاوت الشاسع في توزيع الثروة الوطنية والدخل القومي بين الطبقات . وهذا أدى إلى مشكلة أخرى أشد خطراً ، ألا وهي ترابط المصالح بين الاستثمار في الخارج وقوى رأس المال المستغل في الداخل . وأخيراً كانت هناك موجة التضليل الذي كان الشعب المصري غارقاً فيها ، وذلك بقصد الإبقاء على هذا النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، وحتى يستكين الشعب ويرضى . وقد تسربت هذه الموجة إلى شتى مرافق حياتنا في الثقافة والتعليم والأدب والفن ... الخ (١) .

المشروع الزراعي

وبدأت الثورة تسير في الاتجاه الأول في الطريق إلى التحول الاشتراكي ، وبدأت في اخراج سيطرة الشعب على وسائل الانتاج إلى حيز الوجود . واتخذت لذلك أساليب متنوعة في مختلف القطاعات . ففياً يتعلق بقطاع الزراعة مثلاً بدأت الثورة بتحديد الملكية الزراعية وأصدرت قانون الإصلاح الزراعي . والثورة بإصدارها هذا القانون - ولما ينقضى شهران على قيامها - كانت إنما تضع الأسس السليمة لتطبيق أكثر من هدف من أهدافها .

وجدت الثورة أن على ماهر لم يتجاوب معها في أول مشروع اصلاحى تقدمت به وهو تحديد الملكية الزراعية . وبدأ لها أنه يضع العقبات في سبيل صدوره . فهو يجتمع بكبار الملاك من معارضي هذا القانون . وهم يتسكتلون لاحتباط المشروع . وكان يساندونهم في ذلك رجال الأحزاب من كان يهمهم بث العقبات

(١) انظر على سبيل - نفس المرجع - ص ١٧-٢٢

في طريق الثورة لزعزعة مركزها . وينتهي الأمر بملي ماهر إلى الاستقالة (سبتمبر ١٩٥٢) وبذلك تتولى الثورة الحكم وتجتمع السلطة في محيط واحد . وهذا مما يسهل السير قدما في طريق الثورتين السياسية والاجتماعية في وقت واحد . وفي ذلك يقول جمال عبد الناصر في إحدى خطبه : « لقد جئنا بملي ماهر إلى الحكم فوجدنا رابطة أصحاب الأملاك تطالب بإلغاء مشروع قانون تحديد الملكية الزراعية بكل جرأة وبكل صراحة ، فرأينا أن حكم هذا البلد لا يمكن أن يقوم على طبقة تحترق السياسة وتحترق الحكم » (١) .

وكان أول عمل لأول حكومة للثورة بعد وزارة على ماهر هو إصدار قانون الإصلاح الزراعي وقانون تنظيم الأحزاب السياسية (٩ سبتمبر ١٩٥٢) . وأهم ما جاء بقانون الإصلاح الزراعي أنه حدد الملكية الزراعية بما لا يزيد عن المائتي فدان للشخص الواحد (تعدل ذلك في عام ١٩٦١ فصار الحد الأقصى للملكية الزراعية مائة فدان) . ولكن ذلك لا يرسى على الشركات والجمعيات التي تستصلح الأراضي لبيعها أو الشركات الصناعية التي تمتلك الأراضي للاستغلال الصناعي . وقدر ثمن الفدان من الأراضي المستولى عليها بعشرة أضعاف القيمة الإيجارية . وقدرت القيمة الإيجارية بسبعة أمثال الضريبة المفروضة على الفدان . وتوزع الأراضي المستولى عليها على صغار الفلاحين بحيث تكون لكل منهم ملكية صغيرة لا تقل عن فدانين ولا تزيد عن خمسة . ويؤدي المالك الجديد ثمن الأرض على أقساط طويلة الأجل . وفي ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ وقع رئيس الجمهورية قانونا بإعفاء الملاك الجدد من ثلاثة أرباع ثمن الأرض التي وزعت عليهم طبقا لقانون الإصلاح الزراعي عام ١٩٥٢ . وبذا صار فلاح الإصلاح الزراعي

(٢) عبد الرحمن الرافعي : ثورة ٢٣ يوليو ص ٤٢٠

لا يدفع غير ربع ثمن الأرض ويعني من جميع الفوائد ويحسب له كل مادفنه من الثمن المنخفض للأرض .

وهكذا يرى هذا المشروع النور في عهد الثورة بعد أن باءت الجهود في هذا السبيل في العهد البائد بالفشل . فقد بذلت محاولة عام ١٩٤٥ لتحديد الملكية الزراعية إذ اقترح أحد أعضاء مجلس الشيوخ حيلتد عدم جواز زيادة الملكية الزراعية على ١٠٠ فدان مع عدم سريان القانون على الملاك الموجودين وقت صدوره ولا على وراثتهم . ولكن الاقتراح لقي معارضة شديدة في مجلس الشيوخ وانتهى به الأمر إلى الرفض والاختفاق .

وبتطبيق قانون تحديد الملكية في عهد الثورة يتسع نطاق طبقة صغار الملاك، ويقضى أويكاد أن يقضى على طبقة كبار ملاك الأراضي الزراعية ، وكانوا مع قلة عددهم بالنسبة لمجموع الملاك يمتلكون ٢٠٪ من الأراضي الزراعية (١) . وقد كانت أملاك بعض أفراد هذه الطبقة من الضخامة وكان لهم من النفوذ والسلطان على عمالهم الزراعيين ومستأجرى أراضيهم بحيث أطلق عليهم لقب الاقطاعيين نسبة إلى ذلك النظام الذي كان معروفا في أوروبا في العصور الوسطى والذي كان من أهم مميزات الجاهالة والإغلال بالنسبة لهذه الحقبة من تاريخ أوروبا . وبذلك يساعد قانون الإصلاح الزراعي على إيجاد نوع من التوازن الإجتماعي في المجتمع الزراعي يمهّد الطريق للعدالة الإجتماعية والحياة الديمقراطية السليمة ، فضلا عن تحرير الفلاح المصري وإرجاع أرضه وكرامته إليه .

هل المزارع

وتعمد الثورة إلى مجموعة من القرارات لتأمين أهدافها وتحقيقها : فهي تقرر

(١) كان هناك ٢,١٣٦ انطاعى يملكون وحدهم حوالى ١٢٠٠,٠٠٠ فدان .

أنظر : على صبرى - نفس المرجع - ص ٣٣

حل الأحزاب السياسية (يناير ١٩٥٣) لتعارض وجودها بأوضاعها حيثئذ مع الحياة الديمقراطية السليمة ، وبعد ما بدا من هذه الأحزاب من إصرار على موقفها وعزم على أن تظل دائما كما هي : تحالفا من الاحتكار والاتطاع ورأس المال المستغل . فالجيش كان قد دعا الأحزاب فور قيام الثورة إلى تطهير صفوفها كما فعل الجيش ، وأن تعلن برامجها محدودة واضحة المعالم . كذلك يحمل رئيس الحكومة وقتئذ (على ماهر) على الأحزاب ويدعوها إلى تطهير صفوفها حتى يمكن إقامة حياة نيابية سليمة . ويشير بصراحة إلى أن الأحزاب في مصر هي قوة تركز للتدخل الأجنبي بدلا من أن تكون قوة تركز للوحدة القومية .

ولكن يبدو أن الأحزاب لم تكن تفكر في ذلك الأمر تفكيراً جدياً . ومن المرجح أنها كانت تعتقد أن ثورة ٢٣ يوليو ليست سوى انقلاب قصير العمر محدود الأمد . وظلت تترقب الفرص للتخلص من الثورة والعودة إلى الحكم . وموقف الأحزاب هذا دعا الجيش إلى تكرار الإنذار والتهديد بالتدخل وقت اللزوم إذا لم يتم تطهير الأحزاب تماما . ولكن الأحزاب تبادت في ضيها . وبدا واضحا أن الحزبية والأحزاب التي سبق أن أفسدت ثورة عام ١٩١٩ ونكستها . تعود مرة أخرى لتعمل على التفرقة بين صفوف الشعب . بل أن بعض العناصر بها لم تتورع عن الاتصال بدول أجنبية بما أفتر بعودة الفساد . وهكذا يؤدي موقف الأحزاب بالجيش آخر الأمر إلى حلها . ويعلن القائد العام للقوات المسلحة حل الأحزاب السياسية (١٧ يناير ١٩٥٣) ومصادرة جميع أموالها لصالح الشعب ، وإعلان فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات حتى تتمكن البلاد من إقامة حكم ديمقراطي دستوري سليم .

ولقد دلت التجارب كما دلت الأحداث فيما بعد على أن الجيش كان على حق في موقفه من الأحزاب . فالضباط الأحرار كانوا قد قرروا — قبيل الحركة —

أن يقوموا بالثورة ثم يسلبوا البلاد للمدنيين في اللحظة التي يفرغ فيها الجيش من عمله الكبير . كذلك قرروا إعادة برلمان الأغلبية المحلول وترك الحكم لحزب الأغلبية يصرف الأمور في البلاد ريثما تجري الانتخابات . وكان الجيش بذلك يريد ضرب المثل للسياسيين وأن يسكون قدوة للعمل في سبيل الوطن والحكم الصالح النزيه دون اعتبار لرغبات أو مطامع شخصية (١) . ولكن الجيش أخطأ التقدير . وفي ذلك يقول الرئيس جمال عبد الناصر : « لقد كنت أتصور قبل ٢٣ يوليو أن الأمة كلها تتحفزة متأهبة ، وأنها لا تنتظر إلا طلعة تفتح أمامها السور ، فتندفع الأمة وراءها صفوها متراسة منتظمة تزحف زحفا مقدسا إلى الهدف الكبير ... ثم فاجأني الواقع بعد ٢٣ يوليو .. قامت الطليعة بمهمتها ، واقتحمت سور الطغيان ، وخلعت الطاغية ، ووقفت تقتظر وصول الزحف المقدس للصغوف المتراسة المنتظمة إلى الهدف الكبير ... وطال انتظارها .. . لقد جاءت الجحوش ليس لما آخر .. ولكن ما أبعد الحقيقة عن الخيال ! كانت الجحوش التي جاءت أشياء متفرقة ، وفلولا متناثرة ، وتعطل الزحف المقدس إلى الهدف الكبير ... وساعتها أحسست وقلبي يملؤه الحزن وتقطر منه المرارة أن مهمة الطليعة لم تنته في هذه الساعة ، وإنما من هذه الساعة بدأت .. (٢) »

فبعد أن ضرب الجيش ضربته وقام بالثورة يوم ٢٣ يوليو ، توافد أصدقاء الضباط على القيادة يعرضونهم ويؤدونهم بالنصائح بينما قبع رجال السياسة في بيوتهم ولجأوا إلى الترقب والحذر وانتظار ما يأتي به الغد . ولم يبدأ الساسة من جميع الاتجاهات في التوافد إلى مقر القيادة إلا بعد أن عرف في منتصف يوم

(١) أنور السادات : صفحات مجبولة - القاهرة ١٩٥٤ - ص ٢٣٤ - ٢٣٥

(٢) فلسفة الثورة ص ٢٠ - ٢١

٢٦ يوليو أن فاروق قد وقع التنازل وأنه وافق على مغادرة البلاد في الساعة السادسة من نفس اليوم . وهنا بدأت الهيئات السياسية تعد نفسها للمركة السياسية الجديدة . واتضح أن الحكم كان هدف هذه الأحزاب . بل أن البعض منها تمادى إلى حد التظاهر بفرض وصايتها على الثورة واعتبار ذلك وضعاً طبيعياً ومسالمة مسلماً بها .. واتضح تماماً أن الثورة كانت في واد ، ورجال السياسة في واد آخر .

الجمهورية

وإلى جانب إلغاء الأحزاب ، تعتمد الثورة إلى إلغاء بعض الأوضاع التي كانت سائدة في العهد البائد وتميزه . وهي إجراءات لا بد منها لإقامة الحياة الديمقراطية السليمة . فالدستور عام ١٩٢٣ مثلاً لم يكن يتيح للأمة بشكل جدي وعمل أن تكون مصدر السلطات كما كان ينص عليه . بل كانت به ثغرات أتاححت للملك أن ينفذ منها إلى طريق الاستبداد والظلم . ويعلن على ماهر أن ذلك الدستور لم يكن يساير الديمقراطية الحرة في تطورها . وعلى ذلك تعلن الثورة سقوط ذلك الدستور (ديسمبر ١٩٥٢) . توطئة لوضع دستور جديد يتفق وأهداف الثورة .

وتكونت لذلك لجنة من خمسين عضواً يمثلون مختلف الهيئات والطوائف (يناير ١٩٥٣) . واشترك في تلك اللجنة وفديون ودستوريون وسعديون و الإخوان مسلمون وأعضاء من الحزب الوطني . وانتخبت هذه اللجنة من بينها لجنة من خمسة أعضاء لبحث نظام الحكم . واجمعت هذه اللجنة على أن نظام الحكم يجب أن يكون جمهورياً على أن يستغنى الشعب في ذلك الأمر . وقد استندت اللجنة في هذا القرار إلى أن النظام الملكي يقوم في الأصل على أساس من

إنكار سيادة الشعوب وأن نظام الوراثة في الحكم نظام فاسد لا يتفق ومصلحة الشعب ويخرج في آخر الأمر إلى أوحش العواقب . وعلى ذلك فهناك تعارض وجفاء لا شك فيهما بين النظام الملكي والحكم الديمقراطي . كذلك تستدل اللجنة في بيانها بإسبقيات تاريخية تظهر فساد النظام الملكي وعدم مسايرته العصر الحديث واتخاذ كثير من الدول للجمهورية نظاما للحكم وهجرانها النظام الملكي الذي تدل الدلائل على أنه في طريقه إلى الزوال . كذلك تشير اللجنة إلى ملاقته مصر من محن في ظل النظام الملكي الذي فرضته أسرة محمد علي والدول الأجنبية على مصر .

ويأتي ذلك إلغاء النظام الملكي وإعلان الجمهورية . ففي يوم ١٨ يونيو عام ١٩٥٣ تعلن الثورة - باسم الشعب - إلغاء النظام الملكي مع إلغاء الألقاب من أسرة محمد علي التي انتهت بحكمها . وإعلان الجمهورية على أن يكون للشعب الكلمة الأخيرة في نوع الجمهورية واختيار شخص الرئيس . ويشير ذلك القرار التاريخي بإعلان الجمهورية إلى أن فاروق كان « حجر الزاوية الذي يستند إليه الاستعمار ، وإلى أن تاريخ أسرة محمد علي في مصر كان سلسلة من الخيانات التي ارتكبت في حق الشعب . وهكذا ينتهي حكم أسرة محمد علي الذي بدأ في مايو ١٨٠٥ . وهكذا أيضا ينهي الشعب المصري حكم هذه الأسرة . بعد أن رفع الشعب نفسه مؤسسا - محمد علي - إلى منصب الولاية بإرادته ورغبته . ويصير يوم ١٨ يونيو عيداً وطنياً رسمياً باسم « عيد الجمهورية » .

وفي نفس العام تقرر الثورة « مصادرة أموال الملك السابق وممتلكاته لصالح الشعب (سبتمبر ١٩٥٣) . ومن هذه الممتلكات ٤٨ ألف فدان من الأراضي الزراعية . كذلك تقرر الثورة استرداد أموال الشعب من أسرة محمد علي وذلك بمصادرة أموال وممتلكات هذه الأسرة ، ولأسباب بعد أن تبين أن الكثيرين من أفرادها يقومون بتهريب أموالهم إلى الخارج . وقد كانت الثورة كريهة في معاملتها لهم . فقد منحت من يستحق منهم مرتبات شهرية كما سمحت لهم بالبقاء في قصورهم .

ونتهى فترة الانتقال ، التى سبق أن تحدت بثلاث سنوات ، فى ١٦ يناير ١٩٥٦ . وعلى ذلك أضع الثورة دستورا جديدا يعلنه الرئيس جمال عبد الناصر . وكان برنامجنا هو برنامج الثورة . وأهم ما احتواه ذلك الدستور أنه جاء تعبيراً عن ارادة الشعب . كذلك يقرر الدستور فى المادة الأولى أن مصر دولة عربية مستقلة ذات سيادة وأنها جمهورية ديمقراطية وأن الشعب المصرى جزء من الأمة العربية . وبذلك يكون ذلك الدستور أول دستور مصرى يقرر أن الشعب المصرى جزء من الأمة العربية . وهكذا تخرج فكرة القومية العربية إلى الوجود بصورة عملية ورسمية ، لا سيما وقد نص الدستوران السورى (١٩٥٠) والأردنى (١٩٥٢) على ذلك الأمر أيضا . ويختار الدستور النظام الجمهورى الرئاسى نظاما للحكم . ويكفل ذلك الدستور الحرية والأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص لكل المصريين . ويعمل على التوافق بين النشاط الإقتصادى الخاص والنشاط الإقتصادى العام . كذلك يعترف بالملكية الخاصة ويحرص على تشجيع الدولة للدخار والتعاون . وبما يميز هذا الدستور أيضا أن المرأة فى مصر تكتسب لأول مرة حق الانتخاب وحق عضوية المجلس النيابى . ثم يستقضى الشعب على الدستور وعلى رئاسة الجمهورية (٢٣ يولييه ١٩٥٦) ويسفر الإسفتاء عن شبه لإجماع من الشعب على الدستور وانتخاب جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية .

خطوة أخرى تخطوها الثورة فى طريق الاشتراكية والحرية الإجتماعية وهى مقدمة كما رأينا ولازمة لممارسة الحرية السياسية ، وهى القضاء على الاحتكار ويتمثل ذلك فى عملية التمهيد ، والعمل على تذويب الفوارق بين الطبقات وحفظ كرامة المواطن وسحقه فى الحياة وصدور قوانين يوليو الاشتراكية .

تمهيد الاقتصاد القومى — قوانين يوليو الاشتراكية :

بعد تأميم قناة السويس وشن الدول الإستعمارية حربا اقتصادية ضدنا ظهر

جليا مدى الخطورة التي يتعرض لها الإقتصاد القومى من جراء السيطرة الخارجية عليه . وظهر واضحا مدى حاجة البلاد إلى سيطرة أبنائها على مراكز التحكم فى اقتصاديات بلادهم . وعلاوة على تجميد أرصدتنا ، بعد التأمين ، بهذه الدول كإجراء انتقامى ووسيلة من وسائل الحرب الاقتصادية التى شنوها علينا ، تعتمد الدول إلى الإمعان فى الأضرار باقتصادياتنا وترسل التعليلات أعمالها ومؤسساتها والبنوك الأجنبية فى مصر بالعمل على عرقلة الإقتصاد المصرى . وبالفعل تمتنع هذه البنوك عن تمويل محصول القطن أو التمويل الصناعى والتجارى وتعتمد إلى شل حركة المعاملات التجارية وزعزعة مركز مصر الإقتصادى وإشاعة الذعر فى الداخل والخارج .

وعلى أثر العدوان الثلاثى على مصر فرضت الحراسة على مؤسسات وأموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين فى مصر . وقسم المراسم المصريون بنوك وشركات ومؤسسات الأعداء فى مصر ومنها شركات التأمين والبتروى والتعدين والمياه والكهرباء وبلغ عددها ١٥٠٠ مؤسسة . وخلال فترة الحراسة تبين بوضوح مدى تغلغل السيطرة الأجنبية حقا فى شتى مراقي الحياة الإقتصادية فى بلادنا ومدى خطرها . وعلى ذلك فبعد إخفاق العدوان الثلاثى على مصر تصدر قوانين تمهيد الإقتصاد القومى وتحريره من السيطرة الأجنبية ويتمنص عن ذلك :

١ - إنشاء المؤسسة الإقتصادية (١٣ يناير ١٩٥٧) لثنية الإقتصاد القومى ووضع سياسة استثمار أموال المؤسسة - التى تتكون من أنصبة الحكومة فى رؤوس أموال الشركات المساهمة ومردؤوس أموال المؤسسات العامة التى تتبع المؤسسة الاقتصادية - وذلك بما يحقق مصلحة الإقتصاد القومى .

٢ - تمهيد البنوك . ويتم ذلك فى اليوم التالى (١٤ يناير ١٩٥٧) وبهذا

تقوم بأعمال البنوك في مصر شركات مساهمة مصرية يملك المصريون أنفسهم كما يتولى مصريون إدارتها . وقد اتضح أن البنوك الأجنبية في مصر لا يزيد رأسمالها عن ٥٢ مليون جنيه ولكنها كانت تتحكم في نحو مائة مليون جنيه من جملة ودائع البنوك التجارية ، وأن البنوك الفرنسية والإنجليزية كان لها رأسمال مستقل في مصر لا يزيد عن ٢ مليون جنيه ولكن ودايع المصريين فيها كانت تقرب من ١٠٠ مليون جنيه .

٣ - تمصير شركات التأمين . ويصدر بذلك قانون بنفس اليوم . وهذه الشركات في الواقع جهاز هام يساعد على إيجاد استقرار اجتماعي في البلاد وذلك بتشجيع الأفراد على الإدخار ومواجهة مخاطر الحياة فيطمئنان . كذلك تملك هذه الشركات أموالا كثيرة تكون جزءا كبيرا من المدخرات القومية التي يمكن إستغلالها في الأسهم في تمويل نهضة البلاد الاقتصادية . ومن المعروف أنه حتى عام ١٩٥٤ كانت تمارس أعمال التأمين في مصر ١٣٥ شركة منها ١٢٣ شركة غير مصرية تملك في مصر أموالا تبلغ نحو عشرين مليون جنيه من مجموع أصول شركات التأمين التي تبلغ ٣٨ مليون جنيه .

٤ - تمصير الوكالات التجارية . ويصدر قانون بذلك مع قانون تمصير شركات التأمين . وهذه الوكالات لها أهميتها في النشاط الاقتصادي للبلاد . فهي التي تمد الأسواق المحلية بما تحتاج إليه من الخارج من معدات وآلات ودواء وتموين . . . الخ . وكانت هذه الوكالات بطبيعة الحال تتحكم في أسعار الحاجيات الضرورية المستوردة كما كانت وسيلة لتهرب النقد إلى الخارج تحت ستار العمليات التجارية .

وأخيرا فبصدور قوانين يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ يبدأ مجتمعنا الاشتراكي

يستكمل ملاحظه الأساسية وتكون الثورة الاجتماعية قد وصلت إلى مداها المطلوب، ويحسم الميثاق هذه المعاني فيقول : « إن قوانين يوليو عام ١٩٦١ ، بالعمل الاشتراكي العظيم الذي حققته تعد بمثابة أكبر انتصار توصلت إليه قوة الدفع الثورة في المجال الاقتصادي . . . إن هذه القوانين — إمتداد لمقدمات سبقتها — كانت جسراً عبرته عملية التحول نحو الاشتراكية بنجاح منقطع النظير . . . إن القوانين يوليو الجديدة والطريقة الحاسمة التي تمت بها والجهود الموقفة الشجاعة التي بذلها مئات الألوف من أبناء الشعب العاملين في المؤسسات التي انتقلت ملكيتها إلى الشعب بهذه القوانين في الفترة المرحلة التي أعقبت عملية التحويل الواسعة المدى قد مكنت من حفظ البكداية الإنتاجية بهذه المؤسسات ودعها . . . »

ومن أهم ما جاء بهذه القوانين تأمين جميع البنوك وشركات التأمين ، واشتراك الدولة في رأس مال ٩١ شركة بنسبة لا تقل عن ٥٠ ٪ ، وتحديد ملكية الفرد في رأس مال ١٥٩ شركة بما لا يزيد عن عشرة آلاف جنيه . كذلك تنظم هذه القوانين توزيع أرباح الشركات على أساس ٧٥ ٪ من الأرباح للمساهمين ، ٢٥ ٪ تخصص للوظفين والعمال بها ، وتحتم اشتراك العمال والوظفين في مجالس إدارة الشركات بمضوين في المجلس عن طريق الانتخاب بالاقتراع السري وعلى ألا يزيد أعضاء المجلس عن سبعة أعضاء . وتحدد هذه القوانين الحد الأعلى للمرتبات . فلا يجب أن يتجاوز المرتب في أي مؤسسة أو شركة ٥٠٠٠ جنيه في العام للفرد . وتحدد الحد الأدنى لأجور العمال بحيث لا يقل أجر العامل اليومي عن ٢٥ قرشاً كما تحدد ساعات العمل للعمال في المؤسسات الصناعية (٢٠ ساعة أسبوعياً) . وتتناول هذه القوانين أيضاً أمر الحد من الدخول المرتفعة فتفرض ضرائب تصاعدية تبلغ ٩٠ ٪ من مجموع الإيراد الكلي الصافي إذا زاد عن عشرة آلاف جنيه .

التنظيمات الشعبية

ويبدأ إقامة حياة ديمقراطية سليمة تلجأ الثورة إلى تكوين تنظيمات شعبية تمثل إرادة وآمال الشعب وتؤكد سيادته ، على أن تتجمع السلطة العليا في يدها ويتم تكوينها بالإنتخاب المباشر الحر . وسارت التجربة الجديدة في خطوات متتابعة . وكان علينا أن نستفيد من أخطاء أو مراياكل خطوة ، حتى وصلت التجربة إلى مرحلة النضج بتكوين الإتحاد الاشتراكي العربي .

وكخطوة في هذا السبيل تعلن الثورة قيام أول تنظيم شعبي بهذا الغاء الأحزاب وإنشاء هيئة التحرير (٢٣ يناير ١٩٥٣) . وكان هذا الأمر طبيعيا ولازما بعد أن وضعت الثورة حدا للحرب الطاحنة بين الأحزاب والتي كانت تسدّزف بجهود الأمة وتعطل جهادها وتطيل أمد عبوديتها . فكانت الحاجة في الواقع ماسة إلى وجود هيئة تنظم بجهود الشعب على إختلاف طوائفه وطبقاته وتنسيق بجهود العاملين في مختلف الميادين . لجأت هيئة التحرير وعلى رأس أهدافها إجلاء القوات الأجنبية عن وادي النيل دون قيد أو شرط وتحريره من أى إستعمار سياسى أو إقتصادى أو إجتماعى . واستطاعت هيئة التحرير أن تلبى حاجات النضال القومى خلال فترات الكفاح من أجل حرية الوطن وإجلاء المستعمر عن البلاد .

والإتحاد القومى خطوة أخرى في سبيل الحياة الديمقراطية السليمة . وقد نص دستور يناير عام ١٩٥٦ (المادة ١٩٢) على تكوين المواطنين لإتحاد قومى يعمل على تحقيق الأهداف التى من أجلها قامت الثورة وبناء الأمة بناء سليما من النواحي السياسية والإقتصادية والإجتماعية . كذلك ينص ذلك الدستور على أن يتولى

الإتحاد القومي الترشيح لعضوية مجلس الأمة . وكانت الثورة ترجو أن يكون الاتحاد القومي إتحادا للامة العربية ، كأول سبيل الأمن في بناء الوطن . فالإتحاد هو الدعامه التي لا يمكن بناء أمة أن يرتكز على غيرها ، والأمة في حاجة إلى أن تعي نفسها وتحشد مواردها وإمكاناتها بالفرقة ولاقتنه ولا احقاد .

كذلك كانت الثورة ترمي إلى جعل ذلك الإتحاد جسدا منيعا يحول دون الإستعمار وتقسيم العرب وسدا منيعا أمام قوى الرجعية . لذلك ينص الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة (عام ١٩٥٨) على أن يكون المواطنون إتحادا قوميا ، للعمل على تحقيق الأهداف القومية ولحث الجهود لبناء الأمة بناء سليما من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ولحسب الثورة أخطأت التقدير . وذلك كما يقول الرئيس جمال عبد الناصر في بيانه (١٦ أكتوبر سنة ١٩٦١) الذي واجه فيه بصراحة وشجاعة الدروس التي تلقيناها من انقضاضه الرجعية في سوريا في سبتمبر ١٩٦١ . فقد تسالت الرجعية إلى الإتحاد القومي وتمكنت من شل فاعلياته الثورية وحولته إلى مجرد وجهة تنظيمية لا تحركها قوى الجماهير ومطالبها الحقيقية .

وهكذا تكون هذه التنظيمات الشعبية التي قامت أو جرت محاولات إقامتها بعد الثورة قد هجرت عن تحقيق دورها وقصرت دورته . ومع ذلك فدروس الفشل هذه قد أفادت بلا شك عند قيام التنظيم الشعبي الأخير ، وهو الإتحاد الاشتراكي العربي . وفي مشروع التنظيم الشعبي الذي قدمه الرئيس جمال عبد الناصر إلى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية (٢ يوليو ١٩٦٢) ، تنضح معالم أسباب هذا الفشل . وظهر أن قوى الثورة في مواجهتها لحتمية التغيير الإجتماعي لم تكن قد استطاعت أن تحدد دليلا للعمل الثوري تلتقي عليه الجهود . من ناحية ثانية كان

الفكر الثورى - وهو يتطلع إلى الوحدة الوطنية ويدرك ضرورتها الحيوية داخل الوطن وفى مواجهة الظروف المحيطة به - قد وقع فى الخطأ وتوهم أن الطبقة المحتلة ، التى كان لابد أن تسلبها الثورة امتيازاتها الإستغلالية ، يمكنها أن تقبل الوحدة الوطنية مع قوى الشعب صاحبة المصلحة فى الثورة. من ناحية ثالثة، ونتيجة لذلك فقد ضاع عنصر الإلتزام فى التنظيمات الشعبية .

الاتحاد الاشتراكي العربى

وعلى ضوء تجربة الاتحاد القومى يتكون الاتحاد الاشتراكي العربى . وقد سبقت ذلك التكوين دراسات حول حماية الثورة الاشتراكية ووسائل تمثيل شعبى حقيقى ووضع كل طاقات العمل تحت تصرف القوى الشعبية . وتتمخض هذه الجهود عن تكوين المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، ثم الاتحاد الاشتراكي العربى.

فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٦١ يصدر الرئيس جمال عبد الناصر بياناً سياسياً يحدد فيه تنظيم العمل الشعبى. ونص البيان على تشكيل لجنة تسمى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية لدراسة الطريقة التى يمكن بها اختيار ممثلين للقوى الشعبية فى مؤتمر وطنى بطريقة الانتخابات. كذلك يقرر ذلك البيان أن للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية مهمتين أساسيتين : أولاً ، إصدار ميثاق وطنى . ثانياً ، تحديد طريقة تكوين القواعد الأساسية للاتحاد الاشتراكي العربى .

فالعمل الثورى الوطنى يجب أن يرتبط بميثاق محدد وواضح. وغايات العمل الوطنى والوسائل الوطنيه الى هذه الأهداف يجب أن تكون وحدها الأساس التى تجتمع عليه القوى الشعبيه للوطن . والميثاق الوطنى والإرتباط به سوف يكون أساس الانتخابات العامة التى تجرى فى الجمهورية لإنتخاب اللجان الأساسية للاتحاد

الإشتراكى العربى فى كل قرية وكل مدينة . ويتولى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية وضع القواعد التى تجرى الانتخابات على أساسها ، وتكون هذه اللجان التأسيسية المنتخبة هى قاعدة المؤتمر العام للاتحاد الإشتراكى الذى يعتبر السلطة الشعبية العليا فى البلاد الذى يقر طريقة وضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة .

وتمت عملية الانتخابات للدؤتمر العام للقوى الشعبية (فبراير ١٩٦٢) بانتخاب مجموعة ضخمة من يمثلون مختلف مجالات الفكر والعمل فى الجمهورية . وإلى هذا المؤتمر (١٧٥٠ عضوا) قدم الرئيس جمال عبد الناصر مشروع الميثاق (٢١ مايو ١٩٦٢) . وجاء الميثاق بأبوابه العشرة يعكس ويظهر أفكار وأمانى الشعب العربى ويرسم الخطوط العريضة لمجتمع سعيد فى ظل الحرية والكفاية والعدل . وقد تعرض الميثاق للديمقراطية السليمة وحدد أسسها وعلى رأسها تحرير الفرد من الإستغلال وتأمينه على مستقبله والقضاء على سيطرة طبقة من الطبقات وتأكيد سيادة وسلطة مجموع الشعب الممثل فى الاتحاد الإشتراكى العربى . وأقر المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية الميثاق الوطنى (٣٠ يونيو سنة ١٩٦٢) . وبعدئذ يتكون الاتحاد الإشتراكى العربى ويتم تشكيل لجانه (١٩٦٣) . وتم عملية انتخاب مجلس الأمة داخل نطاق الاتحاد الإشتراكى العربى (إبريل ١٩٦٤) .

ويصدر دستور مارس ١٩٦٤ المؤقت (٢٣ مارس) منظما للحياة السياسية والاجتماعية فى مصر لحين انتهاء مجلس الأمة من وضع دستور دائم . وقد جاء فى الاعلان الدستورى أن ذلك الدستور يصدر استنادا إلى الإرادة الشعبية التى صنعت ثورة ٢٣ يوليو وحقت به بدء الثورة الشاملة السياسية والاجتماعية والقومية ، وتأكيدا للميثاق الذى أقره مؤتمر القوى الشعبية ، وتوزيعا لمرحلة التحول العظيم التى فيها تم - بالتطور السلمى والثورى معا - تحقيق سيطرة الشعب على ملكية وسائل الانتاج وإدارتها ، تمكيناً للديمقراطية الاجتماعية وهى باب الديمقراطية

السياسية ومدخلها الحقيقي والسليم . وأخيرا ، كما يذكر البيان ، يحى ذلك الدستور تمكيننا من التقدم إلى مرحلة الانطلاق العظيم وتعزيزا لفاعلية وقدرة تحالف قوى الشعب العاملة .

وجاء بذلك الدستور أن الجمهورية العربية المتحدة دولة ديمقراطية اشتراكية تقوم على تحالف قوى الشعب ، وأن الشعب المصرى جزء من الأمة العربية وأن السيادة للشعب (مادة ١ ، ٢) . ويحدد الدستور أنواع الملكيات بملكية عامة وملكىة تعاونية وملكىة الدولة على أن تكون رقابة الشعب شاملة لقطاعات الثلاثة ومسيطر عليها كلها (مادة ١٣) ويشتمل الدستور بشكل عام على أبواب ستة تناولت مسائل الدولة والمقومات الأساسية للنهضة والحقوق والواجبات ونظام الحكم وأحكام عامه وأحكام إنتقالية . ويضمن الدستور للصيرين المساواة أمام القانون فى الحقوق والواجبات العامة كما يضمن إستقلال القضاء كذلك يضمن الدستور إشراف الهيئة التشريعية على الهيئة التنفيذية وحققها فى إتهام الوزراء وتوقيعهم للحاكم . ومجلس الأمة أن يسحب الثقة بالحكومة أو الوزير ، وفى هذه الحالة تسقط الحكومة أو يستقيل الوزير . كذلك يحتوى الدستور على ما يحول دون الهيئة التنفيذية ومحاولة الاستغلال أو إساءة استخدام النفوذ بأى طريقة . وحدد الدستور مدة رئاسة الجمهورية بست سنوات . ويرشح مجلس الأمة رئيس الجمهورية ويتم ذلك بناء على إقتراح أعضاء على الأقل ثم يعرض الترشيح على المواطنين لإستفتاءهم فيه وذلك بعد حصول المرشح على أغلبية من ثلث أعضاء المجلس .

العدوان الثلاثي على مصر (١)

مقدمة — الاتجاه الجديد بعد الثورة

الثورة والجهاد

منذ أن قامت الثورة وقد وجدت - وفيما يختص بسياساتها الخارجية - أنه عليها أن تراعى أمرين كانا من الأهمية بمكان في ذلك الوقت ، وهما اجلاء المستعمر عن وادى النيل ، والوقوف موقف الحياء إزاء السكتل العالمية . وكلا الأمرين كان يعمل على توكيد وضمان الإستقلال الحقيقي للبلاد ، وهو ما كانت تهدف إليه الثورة .

وفضلا عن أن الثورة قد تم الاعداد لها وتنفيذها بإحكام ونجاح وبسرعة مذهلة بحيث جعلت العالم أمام الأمر الواقع ، فإن روح الحياء التي بدت في الثورة منذ أول يوم واتخاذها شكلا مصريةا بحثا ، كانت من العوامل التي ساعدت على نجاح الثورة في أولى مراحلها بما لم يدح فرصة لاحدى الدول للتدخل . وآثرت الدول السكوت وانتظار ما يأتي به الغد .

وفي بيان الثورة الاول يعلن الجيش الأجانب في مصر على مصالحهم وأرواحهم ويعتبر نفسه مسئولاً عنهم . ويؤكد الجيش ضمانياته هذه للسفارات الأجنبية ويتخذ من الإجراءات ما هو كفيلا بتحقيق هذه التأكيدات . ثم أن الشعب كان على درجة من الوعي ، كما كان متطلعا إلى المحافظة على ثورته ، بحيث لم يحدث ما يعكر صفو الحركة وجلالها في نظر الدول . وبدأ للعالم واضحا جليا أن الثورة حركة مصرية داخلية هدفها الإصلاح ، وأنها لا تتصل من قريب أو بعيد بأية

عوامل خارجية ولا سيما ما كان خاصاً بالناحية الشيوعية . لذا تتخذ الدول الأجنبية ومن بينها إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية ، موقف الحياد إزاء خلع فاروق وتعتبر كل من إنجلترا وأمريكا هذه الثورة من شئون مصر الداخلية . وتعلن وزارة الخارجية الإنجليزية أنها لا تنوى التدخل وتبلغ ذلك إلى الحكومة المصرية . كذلك تبلغ الحكومة الأمريكية حكومة مصر أنها تعتبر ما حدث في مصر مسألة داخلية .

ولاشك أن سياسة الحياد هذه كانت تتفق مع مصالح مصر والسلام والعالم أجمع . فوقعها الجغرافى فى ملتقى القارات الثلاث تقريباً ، ووجود قناة السويس المرفق الذى يخدم مصالح العالم - فى مصر ، ذلك يحتم عليها إتباع سياسة الحياد . والدول لا تجعل هذه الحقيقة ، ولذا فهم يعمل وتوافق على أن تنص الاتفاقات الخاصة بالقناة على الحياد . ويتنصع ذلك فى شروط عقد امتياز حفر واستغلال القناة من سعيد باشا إلى ديلسبس (يناير ١٨٥٦) وفى معاهدة الاستانة بين الدول (أكتوبر ١٨٨٨) .

لذلك تتمسك الثورة بسياسة الحياد من مبدأ الأمر . وتوالى الأحداث ويوداد تمسك الثورة بهذا المبدأ ، كما يوداد المبدأ تبلورا ووضوحا فى الأذهان مع تصريحات الرئيس جمال عبد الناصر فى تفسيره لموقف مصر من هذا الحدث أو ذاك . وترفض مصر الانضمام إلى حلف للدفاع عن الشرق الأوسط ترعاه وتباركه الدول الغربية (١٩٥٣) . فالأحلاف العسكرية مع الدول الكبرى ليست سوى صورة أخرى من صور السيطرة . وحكومة الثورة لم تكن بناسية أن الغرب هو الذى أرسى قواعد إسرائيل فى فلسطين ومدعها بالمعونات الاقتصادية والحربية . ولهذا لا يرى الرئيس جمال عبد الناصر وسيلة للدفاع عن المنطقة خيرا من ميثاق الضمان الجماعى بين الدول العربية . ثم تقترك مصر فى مؤتمر

باتدوونح وتعتقد صدقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية وتعترف بالصين الشعبية وتؤيد وتعاون الحركات التحررية في نطاق سياستها الخاصة بمحاربة الإستعمار . والثورة تتبع هذه السياسة بزم وتصميم وإيمان غير عابئة بالتهديدات أو المخريات .

ثم تبدأ مصر في تحديد موقفها من الصراع بين المعسكرين الغربى والشرقى .
ويعلم الرئيس جمال عبد الناصر أن مصر تقف ضد الإستعمار الغربى وضد السيطرة الشيوعية وأنها لن تحكم من لندن ولا من موسكو بل من القاهرة وبمعرفة أبنائها (سبتمبر ١٩٥٤) . ويوضح الرئيس أيضا لاتقوى إيدن - وزير خارجية بريطانيا حينئذ - عتب اتفاق الجلاء وقبل توقيع حلف بغداد ، أن مصر ترفض الإشتراك فى أى حلف من الأحلاف العسكرية ، وترفض ربط ميثاق الضمان الجماعى العربى بأى حلف من الأحلاف (فبراير ١٩٥٥) . ويشرح الرئيس سياسة مصر الخاصة بالحياد ونبد الأحلاف قائلا أن مصر قد بدأت مرحلة من مراحل تحريرها وهى تهدف إلى التخلص من كل نفوذ أجنبى تخلصا كاملا . وهى تعتبر كلى الشيوعية والإستعمار خطرا . ولكن اذا كان على مصر أن تتفق مع أى دولة فسيتم هذا الاتفاق طبقا لمصلحة مصر ودون أى ضغط أجنبى (مارس ١٩٥٥) . كذلك يعلن الرئيس أننا نعدى من يهادينا ونسلم من يسلمنا (مايو ١٩٥٥) وأن سياسة مصر لاشرقية ولاغربية بل مصرية صميمة تعمل لمصر وللوطن العربى الأكبر (يونيه ١٩٥٦) . وهكذا يبلور ويتضح شعار من أهم شعارات الثورة فى ذلك المظمار وهو الحياد الإيجابى . وهو حياد لا يمنع مصر من عقد صلات على مختلف الأشكال والمستويات فى نطاق مصالحها مع مختلف الأمم . وهو حياد أيضا لا يمنع مصر من القيام بنصيب فى النشاط الدولى والعالمى والإسهام فى حل مشاكل العالم والعمل على نشر الرفاهية والسلام فى العالم .

تحرير السودان

وإذا استعرضنا أبرز نواحي نشاط الثورة في المجال الدولي في السنين الأولى لقيامها نراها تتركز حول الكفاح ضد الاستعمار ، والتمسك بالحياة . وفي سبيل إقصاء المستعمر عن وادى النيل تعقد الثورة اتفاقية السودان (فبراير ١٩٥٣) والجللاء عن مصر (يوليو - أكتوبر ١٩٥٤) مع بريطانيا . وفيما يختص بالاتفاق حول السودان ، نجد أن الثورة قد وضعت نصب أعينها إجلاء الانجليز عن وادى النيل . وهي بعقدها اتفاقية السودان مع انجلترا التي ترمى إلى استقلال السودان وتقرير مصيره ، وذلك قبل عقدها لاتفاقية الجللاء عن مصر ، إنما تكون قد آثرت السودان الشقيق على مصر (١) . وهي تكون بذلك أيضا قد قطعت خط الرجعة على الانجليز الذين كانوا خلال النصف الأول للقرن العشرين يدعون دائما المحافظة على حقوق السودانيين بينما هم يهدفون إلى فصل السودان عن مصر وعرقلة العلاقات بين البلدين ونشر الدعاية الباطلة ضد مصر .

واستقلال السودان متعلق إلى أكبر الحدود بقيام الثورة المصرية وبناء مصر من جديد على أساس مختلف كل الاختلاف عن الماضي . فكان أن زالت فكرة التاج وانتهت النظرية السياسية القديمة . وتقوم السياسة الجديدة للثورة على أسس عملية قبل كل شيء . ومن الطبيعي أن تتأثر قضية السودان بالآراء الجديدة للثورة . ولم تعد هذه القضية تفهم كما كانت تفهمها حكومة عام ١٩٤٦ مثلا حينما نادى بوحدة وادى النيل تحت تاج مصر . فهذه الفكرة لم تجد حيثثا تجاوبا في المحافل الدولية . فالعالم كان متقبلا على فترة قوى فيها صوت الشعوب وعلا فيها صوت

(١) د . محمد مصطفى صفوت . الجمهورية الحديثة - ١٩٥٨ - ص ٧١٥

الحرية بينما ولى عهد مد سيطرة التيجان بلا رجعة . ولذلك ، فالثورة في أبان محاولاتها لحل القضية السودانية تكون أكثر استفادة من تجارب الماضي وأكبر فهما وتقديرا لظروف الحاضر سواء ما يتعلق منها بالسودان أو بالعالم .

وبهذا الشكل تعالج الثورة مسألة السودان التي ظلت معلقة عقب إلغاء الحكومة المصرية لمعاهدة عام ١٩٣٦ واتفاقيتي السودان عام ١٨٩٩ بالتالي (١٩٥١) . وتتفق وجهة نظر حكومة الثورة في مصر مع ميثاق هيئة الأمم المتحدة وحق الشعوب في تقرير مصيرها . وتفعلن الثورة إلى أنه من العبث فرض حل لقضية مشتركة من جانب واحد ، وأن إحترام حق السودان الشقيق في تقرير مصيره خير كفيل بتوثيق الروابط بينه وبين مصر . وعلى هذا الاساس يستأنف الجانب المصرى المباحثات حول السودان مع إنجلترا عقب الثورة . وتتضح وجهة نظر حكومة الثورة في هذا الموضوع في مذكرتها المؤرخة بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩٥٢ التي تقول : تؤمن الحكومة المصرية لإيماننا وطيدا بحقوق السودانيين في تقرير المصير وممارستهم لها ممارسة فعلية في الوقت المناسب وبالضمانات الكافية... (١) . وفى نفس الوقت يهد الجانب المصرى ، بعد قيام الثورة ، لتوحيد كلمة الأحزاب السودانية التي كانت على خلاف دائم . وهكذا تستمر المحادثات بين الجانبين المصرى والإنجليزى حتى يصل الطرفان إلى اتفاق بشأن الحكم الذاتى وتقرير المصير للسودان .

وبمقتضى هذا الاتفاق تحدد فترة انتقال يمارس فيها السودانيون الحكم الذاتى الكامل وذلك تمهيدا لانتهاء الإدارة الثنائية وتصفيتها . وخلال فترة الانتقال هذه يمارس الحاكم العام للسودان سلطاته وفقا لقانون الحكم الذاتى الذى اتفق عليه

الطرفان ويعاونه في الحكم اللجنة الخماسية تسمى بلجنة الحاكم العام تؤلف من اثنين من السودانيين وعضو مصري وعضو باكستاني وآخر بريطاني . كذلك تقرر تكوين جمعية تأسيسية منتخبة لتقرير مصير السودان . ويكون ذلك التقرير إما بالارتباط بين مصر والسودان على أية صورة وإما الانفصال عن مصر والاستقلال التام . وتنسحب القوات العسكرية المصرية والبريطانية من السودان عندما يقرر البرلمان السوداني رغبته في اتخاذ التدابير لتقرير المصير . واجتاز السودانيون مرحلة الانتقال التي وضعتها الثورة (ثلاث سنوات) بنجاح . وبعدها شاهد العالم مولد دولة عربية شقيقة في إفريقيا تكافح إلى جانب مصر في سبيل العروبة وفي سبيل تحرير قارة أفريقيا . وهكذا تتكون جمهورية السودان ، ويكون ذلك مرتبطا بقيام الثورة في مصر .

الجزء

وفيما يختص باتفاق الجلاء عن مصر ، فالمباحثات تدور بين الجانبين المصري والبريطاني حول ذلك الموضوع من أبريل ١٩٥٣ حتى أكتوبر ١٩٥٤ . وفي هذه الأثناء كانت الثورة تعالج قضية الجلاء بعزم وإيمان دون التقييد بأي نوع من الدفاع المشترك أو الارتباط بمحاولة عسكرية مع بريطانيا . وفي خلال هذه المدة أيضا ، وهي مدة لا بأس بها للقيام بمباحثات حول موضوع ما وقصيرة بالنسبة لتاريخ المباحثات الحافل مع بريطانيا والذي يتميز بالماطلة والتسويق ، كانت الثورة تنظم المقاومة المسلحة ضد الإنجليز في القناة . كذلك كان الإنجليز يماطلون ويسوفون في التسليم بالجلاء ربما أملا منهم في إنقلاب داخلي أو إنقسام يضعف جبهة المقاومة ويتيح لهم فرصة إملأ الرغبات ، ولكن الثورة استطاعت أن تقبض على زمام الأمور وازدادت الكفاح عنفًا في القناة مما كان يسبب تعثر المفاوضات أحيانا .

وتستأنف المفاوضات بين الجانبين في يوليو ١٩٥٤، وصلاية موقف المفاوضين المصريين والظروف الدولية التي كانت قائمة وقتئذ، هذا أدى إلى وصول الطرفين إلى اتفاق بشأن الجلاء. فالحكومة البريطانية لم تشأ غلق باب المفاوضات نهائيا بعد أن فعلت إلى أنه من العبث أن تحتفظ بقوات في مكان يمكن أهله لها كل حقد وعداء، لا سيما وقد ترجع هذا الحقد وهذا العداء إلى أعمال أحالت حياة هذه القوات في المنطقة جحيمًا. من ناحية أخرى نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية، وقد باتت تعتقد أن لها مصالح حيوية في الشرق الأوسط وفي قناة السويس على اعتبار أنها مجرى مائي يخدم دول العالم، رأت أن من الخير لها استقرار الأحوال في هذه المنطقة لاسيما بعد ذلك الاضطراب والقلق الذي سببه إلغاء معاهدة هام ١٩٣٦ وإصرار إنجلترا على بقائها في القناة. ولعل خشية الولايات المتحدة من تسرب النفوذ الشيوعي إلى المنطقة، مستغلا ما بها من اضطراب وما يجري فيها من أحداث، قد حدا بها إلى الضغط على إنجلترا لتقبل الاتفاق مع مصر.

وقبل الجانب البريطاني مبدأ الجلاء، وأسفرت المباحثات عن اتفاق يتضمن المبادئ الرئيسية للاتفاق المقترح لتنظيم الجلاء (٢٧ يوليو ١٩٥٤). ووقع الاتفاق النهائي على الجلاء (١٩ أكتوبر ١٩٥٤) ويتضمن تفصيلات عملية الجلاء. وقد أنهت هذه الاتفاقية معاهدة التحالف بين البلدين المعقودة في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ وكل ما يتعلق بها من المذكرات المتبادلة والاتفاق الخاص بالاعفاءات والميزات التي تتمتع بها القوات البريطانية في مصر وجميع ما تفرع عنها من اتفاقات أخرى (مادة ٢). وبمقتضى اتفاقية الجلاء كان على القوات البريطانية أن تجلو جلاء تاما عن الأراضي المصرية خلال فترة عشرين شهرا (مادة ١) وتبقى أجزاء من قاعدة السويس في حالة صالحة للاستعمال ومعدة للاستخدام. وفي حالة هجوم مسلح من دولة من الخارج على أي بلد طرف في معاهدة الدفاع المشترك بين دول

الجامعة العربية الموقعة في القاهرة (١٣ أبريل ١٩٥٠) أو على تركيا ، تقدم مصر لانجلترا من التسهيلات ما قد يكون لازما لتهيئة القاعدة للحرب وإدارتها إدارة فعالة (مادة ٤) . كذلك تقرر هذه الاتفاقية أن قناة السويس جزء لا يتجزأ من مصر (مادة ٨) وتبدي الدولتان عزمهما على احترام إتفاقية القسطنطينية (٢٩ أكتوبر ١٨٨٨) التي تكفل حرية الملاحة بها ، ويتفان على أن يسرى إتفاق الجلاء لمدة سبع سنوات (١) .

ويتم الجلاء يوم ١٣ يونيو ١٩٥٦ ويتخذ يوم ١٨ يونيو عيداً للجلاء ، ففيه رفع جمال عبد الناصر العلم المصرى على مبنى البحرية في بورسعيد . ولا شك أن مصر قد كسبت كثيرا بهذا الإتفاق الذى أرضت بريطانيا على قبوله ، والذي جعل إسرائيل تولول وتمتد الإتفاق خطرا يهدد سلامتها . وما كاد الإتفاق يبرم حتى ارتفعت الأصوات في بريطانيا مارضة له في مجلس العموم وفي مجلس اللوردات وفي الصحافة البريطانية . وصارت الحكومة البريطانية عرضة للهجوم عليها من أنصارها وخمسومها السياسيين على السواء . ووصفت بعض الصحف البريطانية ذلك الإتفاق بأنه أعظم استسلام في تاريخ بريطانيا منذ أن تخلت عن الهند ، وأنه سوف يؤثر على سمعتها في الشرق الأوسط . (٢)

الحلف بقرار :

وموقف الثورة من حلف بغداد يؤكد عزمها على إتباع سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانضمام للإحلاف بوجه عام كما يتطوى على تصميم في المعنى في

(١) انظر نص الإتفاق بصحيفة الجمهورية ٢٠ أكتوبر ١٩٥٤ .

(٢) انظر : صفوت - انجلترا وقناة السويس . ص ٢١٠-٢١٩ وأيضا صلاح سالم - الجلاء -

مكافحة الاستعمار وأهوائه . ويوقع حلف بغداد بعد أن يثبت الدول الغربية من حمل مصر على الانضمام اليه كما يثبت من قبل من حملها على الانضمام إلى الحلف الاستعماري المعروف باسم منظمة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط (١٩٥١) أو حمل حكومة الثورة على الانضمام إلى تلك المنظمة ، وعلى ذلك يوقع الميثاق المعروف باسم حلف بغداد (٢٤ فبراير ١٩٥٥) بين العراق وتركيا على أساس من التعاون بين الدولتين في الدفاع وفتح الحلف لدول الجامعة العربية وغيرها من الدول التي يهمها أمر السلام في المنطقة . ولم تلبث إنجلترا ، وهي الموعزة بإنشاء هذا الحلف ، أن انضمت إليه في إبريل ١٩٥٥ . ثم انضمت إليه باكستان وإيران واشتركت الولايات المتحدة في بعض لجانه .

وتلت توقيع هذا الحلف فترة صراع بين الاستعمار وأهوائه وأذنا به في المنطقة ، والذي أخذ من ذلك الحلف وسيلة لتحقيق أهدافه من ناحية ولعمول مصر من ناحية أخرى ، وبين سياسة مصر التي تهدف إلى الحياد وحمل لواء القومية العربية ومحاربة الاستعمار بشئ صوره . وتوجه بريطانيا إلى الأردن في محاولة لربطه بحلف بغداد . فبريطانيا كانت تعتبر الأردن مركزا آماليا للعراق . وكان لا يدن يرى أن سياسة بريطانيا في الشرق الأوسط وسلطانها في هذه المنطقة يعتمدان على نظام نوري السعيد في العراق . وكانت بريطانيا حينئذ تعتمد على هذا الحكم وذلك العهد في مقاومة ذلك الأسلوب الجديد الذي أتى به عبد الناصر ، والذي يهدد المصالح البريطانية في المنطقة تهديدا كبيرا .

ولكن صداء عبد الناصر المكشوف لحلف بغداد الذي بدأ في أوائل عام ١٩٥٥ لم يثبت أن أصاب الحلف وبريطانيا بالخشبة والصدمات تلاحقهما . ففي ديسمبر من ذلك العام قدم تمثيل مشروعته إلى وزارة الملقى بالأردن . وبتضى هذا المشروع بإلغاء المعاهدة الاردنية الانجليزية المعقودة عام ١٩٤٨

واستبدالها باتفاق لمخاص تنفيذ المادة الأولى من ميثاق بغداد الذي ينص المشروع على أن تتعهد حكومة الاردن بالإضمان إليه (١) . ولكن الوزارة تستقيل لإزاء ضغط الرأي العام الاردني وتحلفها وزارة الجبال التي لم تبق في الحكم سوى ثلاثة أيام أمام ثورة الشعب واصراره على عدم الدخول في أحلاف استعمارية بالاردن . وجاءت وزارة أخرى لتنفيذ الموقف ولكن حلفها لم يكن بأكثر من سابقتها . وفي مستهل شهر مارس (١٩٥٦) يطرد جلوب من الاردن وذلك عقب فشل تمهّل في إدخال الاردن في حلف بغداد وما تبع ذلك من اضطرابات ومظاهرات . وهذا قضى على كل أمل لبريطانيا في محاولة ثانية لضم الاردن إلى حلف بغداد . كان ذلك ، بالإضافة إلى نشاط الثورة في باندونج وبريوني ، بما غير وجهة نظر حكومة لندن تماما لإزاء مضر في الفترة ما بين نوفمبر ١٩٥٥ ، ويونيو ١٩٥٦ (٢) ودعا إلى عدم المضي في تنفيذ مشروع السد العالي ، رغم أن هذا العرض كان قد قدم عن طريق خطوة مشتركة قامت بها بريطانيا وأمريكا في نوفمبر ١٩٥٥ .

ويتمى الأمر بانتصار القومية العربية . فتقوم ثورة ١٤ يوليو بالIraq (١٩٥٨) . ورغم انحراف هذه الثورة ، فإن العراق العربي لا يلبث أن يقوم بالثورة تلوا الأخرى لتقوم نفسه . كذلك تقوم الوحدة بين سوريا ومصر عام ١٩٥٨ . ورغم إلتكاس هذه الحركة فقد أفدنا بلاشك من هذه التجربة . ثم تقوم ثورة اليمن على الاستبداد والرجعية . ويسير الركب العربي وراء رائد القومية العربية - الرئيس جمال عبد الناصر - ولايسكاد الرئيس يعلن خطر القواعد العسكرية الأجنبية على الوطن العربي حتى تستجيب ليبيا إلى هذا البيان وتظهر

(١) أنظر نص المشروع في « هذه الاحلاف » لعبد القادر ساتم - ص ٩١ - ٩٢ .

(٢) أرسكين تهايلدرز - العاريق إلى السويس - تعريب خيرى حاد . ص ١٧٧ .

رغبشها في تصفية القواعد العسكرية الإنجليزية والأمريكية في أراضيها ويوافق البرلمان على ذلك الأمر .

مؤتمر باندرنج

وبما اتبعت الثورة من بادية الأمر سياسة عزية اتستت بإصرار الثورة على تبذ سياسة الاخلاف الأجنبية والاصرار على ميثاق الضمان الجماعي العربي كخبر وسيلة للدفاع عن المنطقة ، تؤمن الثورة أيضا من بادية الأمر بسياسة التضامن الآسيوي الأفريقي . وقد أقر الميثاق - فيما بعد - هذا المعنى في الباب العاشر منه إذ جاء فيه : « إذا كان شعبنا يؤمن بوحدة عربية فهو يؤمن بجماعة أفريقية ويؤمن بتضامن آسيوي أفريقي يؤمن بتجميع من أجل السلام بعض جهود الذين ترتبط مصالحهم به ويؤمن برباط روحي وثيق يشده إلى العالم الاسلامي ، ويؤمن باتنياته إلى الأمم المتحدة وبولائه لميثاقها الذي استخلصته من آلام الشعوب في عنة حريين عالميتين . . . أن شعبنا يعيش على الباب الشمال لأفريقيا المناضلة وهو لا يستطيع أن يعيش في عولة عن تطورها السياسي والاجتماعي والاقتصادي أن شعبنا يتنحى إلى القارتين اللتين تدور فيهما الآن أعظم معارك التحرير الوطني وهو أبرز سمات القرن العشرين . أن شعبنا عقد العزم على أن يعيد صنع الحياة على أرضه بالحرية والحق ، بالكفاية والعدل »

وتشترك مصر في مؤتمر باندونج (١٨ - ٢٤ أبريل ١٩٥٥) لترفع صوت الحق وصوت الإنسانية عاليا في ذلك المحفل الدولي الذي ضم مندوبي ٢٩ دولة تمثل أكثر من نصف سكان العالم . وقد ظهرت الفكرة إلى عقد هذا المؤتمر في مايو عام ١٩٥٤ خلال عقد مؤتمر من الهند وباكستان وسيلان واندونيسيا وبورما في مدينة كولومبو . واتفقت هذه الدول الخمس على دعوة الدول الآسيوية

والأفريقية لمعقد مؤتمر عام في أندونيسيا . ورغبة في إنجاح المؤتمر اتفق الداهون على جملة أمور أثارت القلق في نفوس الدول الاستعمارية . فهم يقررون دعوة الصين الشعبية ويستبعدون إسرائيل وأنجاد جنوب أفريقيا . وبات واضحا أن أهداف المؤتمر ترمى إلى تحرير الشعوب الآسيوية والأفريقية وعارية الاستثمار والتفرقة العنصرية .

ويعقد المؤتمر ويهاجم المندوبون الاستعمار والتفرقة العنصرية ويطالبون بالسلام والاستقرار في العالم . وفي خطاب الرئيس جمال عبد الناصر - ممثل مصر في المؤتمر - يرحب الرئيس بالتعاون بين دول آسيا وأفريقيا كما يحدد شروطا خمسة لتحقيق السلام في العالم : وذلك بالحد من التسليح وتمسك الأمم المتحدة بميثاقها ومبادئها واحترام الدول لالتزاماتها الدولية ووقف أساليب الضغط السياسي التي تستخدمها الدول الكبيرة مع الدول الصغيرة لتنفيذ مآربها وإخيرا تصفية الاستعمار .

وجاءت قرارات المؤتمر لتعكس أماني ورغبات نصف سكان الارض ، وتعكس أيضا وجهة النظر العربية التي مثلها الرئيس جمال عبد الناصر في المؤتمر أصدق تمثيل . وبذلك يكون المؤتمر بمثابة انتصار لمصر والعرب . وقد عاجلت هذه القرارات أمر التعاون الاقتصادي بين الدول الافريقية والآسيوية كما عاجلت أمر التعاون الثقافي بينها وتضع القواعد لتنظيم ذلك التعاون . وتؤكد القرارات حقوق الإنسان وحق تقرير المصير وتنادي ببلد البسكتلات العسكرية والامتناع عن استخدام التنظيمات الدفاعية الجماعية لخدمة المصالح الذاتية لأية دولة من الدول الكبرى . كذلك تطالب القرارات بتصفية الاستعمار كحل لمشاكل الشعوب التابعة . ويؤيد المؤتمر أيضا حقوق شعب فلسطين العربي ويدعو إلى تطبيق قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين ويؤيد موقف اليمن في قضية عدن والجنوب العربي . كذلك يدعو المؤتمر إلى التناحيث السليبي بين الأمم على أساس من سيادة

هذه الأمم والمساواة بين الاجناس واحترام حقوق الإنسان .

وحينما يعود الرئيس من باندونج يعلن للشعب خطة المستقبل في سياستنا ، فيقول : إن بلادنا اليوم لها كيان مستقل وشخصية مستقلة وانها حينما تتصرف من وحى هذا الاستقلال انما تتصرف في الداخل وهي كاملة الاستقلال ، وفي الخارج وهي تشعر أنها كاملة الاستقلال . . ويركز الرئيس على هذه السياسة المستقلة التي تصبح من سمات سياستنا الخارجية . ويقول : إننا في تصرفنا اليوم بالنسبة للسياسة الخارجية نتبع سياسة مستقلة ، (١٩ مايو ١٩٥٥) .

الصفحة التشيكوسلوفاكية

وفي نفس العام ، تتبع مصر انتصارها في باندونج بانتصار آخر . ففي سبتمبر من ذلك العام (١٩٥٥) تعقد مصر صفقة الاسلحة مع تشيكوسلوفاكيا ، وبها تورد تشيكوسلوفاكيا ما تطلبه مصر من سلاح بدو قهيد أو شرط . وكانت هذه الصفقة في الواقع خلا خطيرا له دلالاته في تاريخ مصر الحديث . فقد حرصت إنجلترا منذ احتلالها مصر (١٨٨٢) على التحكم في أمر تسليم الجيش المصري . ان كانت هذه القوة التي تسيطر عليها بريطانيا تسمى جيشا حينئذ بالمعنى المفهوم . وعلى ذلك يظل الجيش المصري ، بهذه الطريقة وطوال هذه المدة ، ضعيفا وأقرب الى قوة بوليسية منه الى جيش على استعداد لخوض المعركة دفاعا عن الوطن . ولكنه على أية حال كان كنفيللا بأداء الغرض منه ، من وجهة النظر الانجليزية ، وذلك كأداة للقضاء على الاضطرابات في البلاد ولاسيما الثورات ذات الصبغة الدينية ، كما كانوا يقولون . لذا تغلق المصانع التي كانت موجودة بمصر وتزال البحرية وتعطل

ترسانة الاسكندرية . وتصير مهمة الجيش الاولى — كما أرادها له الانجليز —
الحفاظة على الأمن ورد غارات البدو (١)

وتقوم الثورة وتعلن أن من أهم أهدافها تقوية الجيش المصرى . ولكن
دول المعسكر الغربى كفت أيديها عن امداد الجيش المصرى بما يطلبه من سلاح
الا بشروط معينة رأت فيها مصر مماسا بسيادتها ، وذلك فى الوقت الذى أغدقت
فيه هذه الدول السلاح على اسرائيل ، بحجة العمل على توازن القوى فى المنطقة .
وتتوالى تبعا لذلك اعتداءات اسرائيل على المواقع المصرية فى قطاع غزة (١٩٥٥)
ربما لارغام مصر على قبول السلاح بالشروط التى يفرضها الغرب أو لتخريف
مصر من موقفها فى باندونج . فكان على مصر إذن أن تدخل معركة أخرى
فى حرب تثبيت الاستقلال ، وهى معركة تحديد معالم شخصيتنا الدولية ورسم
مسلكتنا فى عالم شاء أعداؤنا أن يزرعوه بالمشاكل حولنا . كانت مصر قد طلبت
السلاح من أمريكا ومن بريطانيا . أما أمريكا — فسكما يقول الرئيس (٢٢ يوليو
سنة ١٩٥٧) فقد سكنت ثم وعدت ثم عدلت وعادت إلى السكوت . أما بريطانيا
— وكانت لانزال تحتفظ بجزء من ثمن سلاح تقاضته مناواتأخرت فى توريده —
فقد رأت أن تسارم فى مسألة تمس شخصيتنا الدولية ، وسألتنا ماذا سيكون
عليه موقفنا فى باندونج أولا .

ولكن مصر لم نشأ أن تجعل من حاجتها الى السلاح سدا يحول بينها وبين
الشخصية الدوائية التى كنا نصر على تحديد معالمها وتأكيدها دورها فى توفير السلام .
وبرزت شخصية مصر فى باندونج ، وعادت مصر من باندونج بعد أن أوضحت
معالم شخصيتها الدولية لتجد معركة الحصول على السلاح فى انتظارها . وهكذا

(١) دكتور محمد مصطفى صفوت: عصر المداصرة ص - ٦٠

تبدأ نقطة التحول وتتجه مصر إلى الحصول على السلاح من أى مكان . وتم صفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية — إحدى بلاد الكتلة الشرقية — وتكون صفقة تجارية بحسنة تدفع فيها مصر ثمن السلاح منتجات مصرية .

وقد قوبلت أنباء هذه الصفقة بالانزعاج الشديد في عواصم الغرب التي كانت تتخذ من أمر وصايتها على منطقة الشرق الأوسط موضوعا مسلما به ، والتي لم تكن تتصور أن تبلغ مصر من الجرأة، حدا يخرج بها عن نطاق هذه الوصاية . وأبلغت بريطانيا مصر قلقها البالغ من جراء هذه الصفقة واعتبرتها تساقا في التسليح . وحاولت الدول الغربية تهديد مصر وتحويلها عن هذه السياسة المستقلة ولكنها فشلت . وهكذا تتحرر مصر من اعتمادها على الغرب في تزويد الجيش بالسلاح والذخيرة وتستكمل حريتها الحقيقية وتقتضى على النفوذ الأجنبي وتحطم قيود السيطرة الاستعمارية . كذلك تعمل هذه الصفقة على رفع مركز مصر بين الشعوب العربية ويقابل العالم العربي الخطوة المصرية بالفخر والاعجاب .

الاعتراف بالصين الشعبية

ومع ذلك فلم تكن هذه الخطوة — صفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية — سوى وخزة بسيطة للاستعمار بالنسبة لسلسلة الصفعات القوية التي وجهتها الثورة للاستعمار . فصر تستمر في سياستها الاستقلالية وتظهر الدليل للعالم على تحررها التام من التبعية لاية سياسة ولا سيما السياسة الغربية . وتعترف مصر بدولة الصين الشعبية (١٦ مايو ١٩٥٦) على اعتبار أن حكومة الصين الشعبية تمثل ٦٠٠ مليون نسمة ، وعلى ذلك فن الحاقه تجاهاها . ثم أن الصين الشعبية إحدى دول باندونج وقد اعترفت بها ٢٣ دولة . وذلك فضلا عن أن الصين الشعبية كانت قد اشترت قطننا مصر يا بمبلغ ١٦ مليون جنيه وقد جاء قرار مصر بالاعتراف بالصين الشعبية

ودا حاسما على تسليح الدول العربية لاسرائيل . وأثار القرار غضب أمريكا ،
دفعها — فيما بعد — الى سحبها لتويل مشروع السد العالى عقابا لمصر . ولكن
مصر ترد الضربة بأقوى منها وتعلن تأمين شركة قناة السويس .

مؤتمر بريونى

نلاحظ — كما قال الرئيس فى يوليو سنة ١٩٥٦ — أن مصر منذ أن أعلنت
سياستها الحرة المستقلة بدأ العالم ينظر الى مصر ويعمل لها وللقومى العربية حسابا
كبيرا . كذلك تنمو مصر فى المجال الدولى وتكبر قيمة الأمة العربية . وعلى هذا
الاساس عقد مؤتمر بريونى ، فى بريونى ، الجزيرة اليوغوسلافية جنوبى ترسيا
— يجتمع ثلاثة من أقطاب الحياض العالم يمثلون قارات أفريقيا وآسيا وأوروبا .
ويقدم مؤتمر بريونى (١٨ — ١٩ يوليو سنة ١٩٥٦) من الرئيس جمال عبد
الناصر ، والرئيس اليوغوسلافى تيتو ، ونهرو رئيس وزراء الهند ، وذلك لبحث
سبل اقرار السلام فى العالم وتوكيد مبادئ الحياض .

وهم لذلك يؤكدون مبادئ مؤتمر باندونج ويحبذون سياسة التعايش السلمى .
وهذا شعار جديد انتشر فى العالم ، وقد ذكر أول ما ذكر فى ديباجشة
المعاهدة التى أبرمت بين الصين الشيوعية وبسبب الهند (٢٩ أبريل ١٩٥٤) .
وكانت مصر ويوغوسلافيا من بين الدول التى حكمت على دراسة هذا الاتجاه
[الجديد] التعايش السلمى ، والتعمق فى بحث مراميه . فأنصار السلام فى العالم
كانوا يرون بشكل عام أن هذه العبارة تحمل معنى القضاء على الحرب الباردة التى
أرهقت العالم . وكان خروشوف يضيف الى ذلك المعنى تفسيره بأن سياسة
التعايش السلمى تفترض أيضا أن العلاقات بين الدول يجب أن تكون قائمة على
المساواة التامة فى الحقوق وتبادل المنافع ، (١) . وشارك الرئيس تيتو

(١) انظر : بطرس غالى - دراسات فى السياسة الدولية ص ٢٣ - ٢٩ .

خروشوف هذا الرأي ، كما رأى تيتو أيضاً أن مبادئ التعايش السلي
مسجلة في ميثاق الأمم المتحدة . وقد أيد الرئيسان المصري واليوغسلافي
هذا المذهب في يناير سنة ١٩٥٦ .

كذلك رأى أقطاب بريوني أن السياسات التي انتجتها حكوماتهم قد أسهمت
إلى حد ما في تخفيف حدة التوتر الدولي وتوطيد العلاقات بين الشعوب . وتناول
قرارات بريوني منطقة الشرق الأوسط على اعتبار أنها منطقة يسودها التوتر .
وتذكر أنه في الشرق الأوسط زادت المصالح المتعارضة للدول الكبرى من
المصاعب التي تحف بالموقف ويجب البحث في تلك المشاكل من حيث هي وحماية
المصالح الاقتصادية المشروعة مع إقامة أية حلول على أساس حرية الشعوب التي يهملها
الأمم . وأن حرية شعوب هذه المناطق وحسن نياتها لا زمان لا للسلام وحده بل لحماية
المصالح الاقتصادية المشروعة أيضاً . كذلك تؤيد القرارات ما جاء بمؤتمر باندونج
خاصا بفلسطين ، وتؤكد أن الموقف في فلسطين مثار خطر على السلم العالمي .
وتتناول القرارات أيضا قضية الجزائر وتعتبر أن الموقف هناك بالغ الأهمية
ويتطلب اهتماما عاجلا من وجهة نظر الحقوق الطبيعية لشعب الجزائر ولدعم
السلام هناك . ويعبر الرؤساء الثلاثة عن عطفهم التام على رغبة شعب الجزائر
في الحرية إيماناً منهم بأن السيطرة الاستعمارية ضير مرضوب فيها اطلاقاً .

ومؤتمر بريوني فضلا عن أنه جاء نصراً لقضايا الحرية والسلام والحياد في
العالم فقد كان نصراً دولياً لمصر ونصراً لسياستها . وكرمت يوغوسلافيا — شعبا
وحكومة — مصر في شخص الرئيس جمال عبد الناصر . وبات واضحا أن مصر
مصرة في عزم على اتباع طريق الحياد وعدم الانحياز . وقد أضاف هذا المؤتمر
إلى عوامل استياء الولايات المتحدة من السياسة المصرية .

العدوان الثلاثي على مصر (٢)

الغرب وسياسة عبد الناصر

اتبعت إذن حكومة الثورة في مصر سياسة لم تجد قبولا من الدول الغربية . وقد مدت هذه الدول في الثورة المصرية وفي شخص قائدها خطرا مباشرا بمصالحها في الشرق الأوسط . فصر تتخذ طريق الحياد ، وهي ترفض الارتباط بالاحلاف العسكرية في غير نطاق الجامعة العربية ، وهي ترفض أى معونة عسكرية أو اقتصادية مشروطة . فهذه الشروط سوف تكون قيда على سيادة مصر واستقلالها وتحد من نشاطها في سبيل نصرة الشعوب العربية والاسلامية التي تسعى إلى التحرر ، وتحد من نشاطها الذي يرمى إلى تأييد قضية الحرية في العالم بشكل عام .

ولم يرق للغرب هذا الدور الذي تلعبه مصر في السياسة الدولية ، وهو دور كان على مصر أن تقوم به بدافع من المسؤوليات التي القيت على عاتقها عقب الثورة وهي مسئوليات جسام إزاء الشعب العربي ، وإزاء الشعوب الأفريقية ، وإزاء العالم . ولم يرض الغرب عن السياسة الاقتصادية المستقلة التي اتبعتها مصر كما ساءه صفقات مصر التجارية مع دول الكتلة الشيوعية . واتباع الغرب الفلق للدور الذي لعبته مصر في باندونج واعترافها بالصين الشعبية واشتراك الرئيس المصري في مؤتمر بريوني والدور الفعال الذي قام به هناك .

كل ذلك أصاب الغرب بالدهشة والعجب والذهول فالغرب كان قد تعود أن يرى مصر عاملا سلبيا لا إيجابيا في الميدان الدولي . فن بعد الاحتلال البريطاني ومن قبل ذلك أيضا ، وحتى قيام ثورة عام ١٩٥٢ وقد تعود الغرب أن يرى مصر وهي تدور في عجلة السياسة البريطانية في المجال الدولي وفي الاقتصاد وفي كل شيء

تقريبا . ثم وقف الغرب يتفرج على مصر وقد نما مركزها في الشرق الأوسط نتيجة لقيام الثورة بها ، ويشاهد بهلع السياسة التي تتبعها حكومة الثورة والنجاح الذي تلاقيه في المنطقة . فهي تقف بالمرصاد لحلف بغداد الذي أنشأته ووعده بريطانيا ثم باركته الولايات المتحدة الأمريكية . وهي تقف وراء فشل بريطانيا في حمل المملكة الأردنية الهاشمية على الانضمام إلى ذلك الحلف وطرد جون جلوب ، المستشار العسكري البريطاني للملك حسين ، في أوائل شهر مارس عام ١٩٥٦ . كل ذلك أصاب الحكومة البريطانية وسياستها بالمرارة والفشل ودعا إلى تغيير وجهة نظر الحكومة البريطانية إزاء مصر تماما .

وفي نفس الوقت تغير الحكومة الفرنسية من وجهة نظرها هي الأخرى إزاء حكومة الثورة وقائدها جمال عبد الناصر بعد أن تفشل في مساومته على موقفه من قضية الجزائر . وتتخذ فرنسا بذلك موقفا لا يتسم بالود إزاء مصر والعرب . ففي مارس عام ١٩٥٦ تفقد فرنسا كلا من تونس والمغرب اللتين حصلتا على استقلالهما . وبذلك تتفرغ فرنسا لأمر الجزائر وتبذل جهدها للاحتفاظ بها . ولكن عبد الناصر يتولى من القاهرة أمر مساندة الثورة الجزائرية علانية كما يتولى أيضا مساندة حركات التحرر في العالم العربي . وبذا صار أمر عبد الناصر والثورة المصرية بالنسبة لفرنسا مرتبعا بالجزائر . فلكي تبقى الجزائر فرنسية فلا بد من الاتفاق مع عبد الناصر أو الإطاحة به وبالثورة في مصر . وعلى ذلك تعرض فرنسا صداقتها على مصر ومواصلة سياستها القائمة على عدم الإكتراث بحلف بغداد مقابل أن تنفض مصر أيديها من القضية الجزائرية وتتوقف عن تأييد الثورة هناك (١) . يحدث ذلك في منتصف مارس ١٩٥٦ تقريبا والناس يتحدثون حينئذ عن صفقات أسلحة فرنسية لإسرائيل رغم إنكار كل

(١) انظر تهايتنجر - المانين إلى اليسوس . ص ١٦٣

من فرنسا وإسرائيل . ويتكلم وزير الخارجية الفرنسية (بيثو) عن غيبث إلتياغ سياسة معادية لعبد الناصر بالنسبة لفرنسا . ولكن الرئيس المصري برفض العرض الفرنسى ، فهذا يعنى تمخلى الثورة فى مصر عن واجب من أبرز واجباتها .

وقد سبب هذا الرفض الحرج للوزير الفرنسى يينو الذى انقلب عدواً مسافراً للثورة فى مصر ولوعيمها . وهنا تتلاقى أهداف فرنسا وإسرائيل . ومن هنا جاء هذا التقارب بينهما الذى جر قيا بعد إلى التحالف العسكرى الذى ظهر أثره إبان العدوان على مصر فى أكتوبر من نفس العام . ومن إبريل عام ١٩٥٦ وقد بدأ سيل من الفاترات المقاتلة الفرنسية المعروفة باسم (ميستير) يتدفق علانية على إسرائيل .

تأميم قناة السويس

وتلجأ دول الغرب يعاونها حلف بغداد إلى سياسة عزل مصر ومحاربتها سياسيا واقتصاديا . وذلك بقصد إضعاف شأن مصر وتحطيم القومية العربية الناشئة وحتى يتمكن الاستعمار فى الشرق العربى . ولكن مصر تمضى فى سياستها المذاهنة للاستعمار وتمضى الدول الغربية فى سياستها لعزل مصر ويصل بها الأمر إلى تكشف عن حقدتها أمام العالم وتسحب كل من بريطانيا وأمريكا عرضها لتحويل السد العالى غير هابثة بعوده أو تقاليد إلا بما يمليه عليها حقدتها لفشل سياستها ونجاح السياسة المصرية الجديدة . فى أواخر عام ١٩٥٥ وأوائل عام ١٩٥٦ كانت قد جرت مباحثات بين مصر والبنك الدولى للإنشاء والتعمير . ويتم اتفاق مبدئى على عقد قرض لمصر بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار لإنشاء السد العالى . كذلك تبدى كل من أمريكا وبريطانيا استعدادها لتقديم حون مقداره ٧٠ مليون دولار للساهمة فى تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع . فدول الغرب قد رأت حينئذ أنه من صالحها

معاونة مصر في تنفيذ مشروع السد العالي ، وذلك ردا على صفقة الأسلحة
التشيكوسلوفاكية . وكانت دول الغرب ترمي من ذلك إلى وقف تقدم النفوذ
الروسي وانتشار الشيوعية من ناحية ، كما كانت تنتظر أن تسير مصر في قلبها
من ناحية أخرى .

ولكن الحكومة الأمريكية تعلن فجأة (١٩ يوليو ١٩٥٦) سحب هذا
القرض لتمويل مشروع السد العالي وتبعتها إنجلترا في اليوم التالي وترفض بدورها
تمويل المشروع . وعلى ذلك يسحب البنك الدولي عرضه السابق على مصر . وكان
البيان الأمريكي في تفسيره لسحب عرض الولايات المتحدة يهدف
بوضوح إلى خلق العقبات السياسية والاقتصادية في سبيل مصر . ففيه إغراء
للدول التي تتمتع بمياه النيل (السودان وأثيوبيا وأوغندا) لكي تعارض في
إنشاء السد العالي . كذلك يدعو البيان إلى التشكك في مركز مصر المالي ومقدرتها
على الوفاء بالتزاماتها . وكان من الواضح أن هناك أسبابا دفعت أمريكا إلى ذلك
القرار تخاف الأسباب التي ذكرت في ذلك البيان . فأمريكا قد ساء لها بلا شك
إتخاذ مصر لسياسة الحياد وعدم الانحياز . وفي هذا المجال ينبغي أيضا اعتبار
النفوذ الصهيوني في كل من أمريكا وإنجلترا .

وكان رد مصر على هذه الخطوة الانجلو - أمريكية التي قصد بها جرح كرامة
مصر وكبريائها وإخراج مركزها السياسي والاقتصادي ، صدمة قوية وجهتها
مصر للاستعمار أصابته بالذهول والنوار ، وأقعدته حتى القدرة على التصرف
بمحكمة وروية ، فأقدم على عمل من أعمال العيش قوض أركانه في الشرق الأوسط
وذلول كيانه في العالم أجمع : ففي يوم ٢٦ يوليو من نفس العام يعلن الرئيس
جمال عبد الناصر من الاسكندرية تأميم الشركة العالمية لقناة السويس ، وهي
شركة مساهمة مصرية .

وينص ذلك الإعلان على أن يلتزم إلى الدولة جميع ما للشركة من أموال وحقوق وما عليها من التزامات، وتحمل جميع الهيئات والأجنان القائمة على إدارتها حينئذ ويتولى إدارة مرفق المرور بالقناة هيئة مستقلة مصرية تكون لها جميع السلطات في سبيل إدارة المرفق دون التقييد بالنظم والأوضاع الحكومية . كذلك ينص الإعلان على أن تجرد أموال الشركة المؤممة وحقوقها في جمهورية مصر وفي الخارج ويحظر على البنوك والهيئات والأفراد التصرف في تلك الأموال إلا بقرار من الهيئة المصرية التي تتولى إدارة المرفق . أما المساهمون وحصة حصص التأسيس فيمعرضون عما يملكونه من أسهم وحصة بقيمة مقدرة بحسب سعر الإقفال السابق لتاريخ العمل بقانون التأمين في بورصة الأوراق المالية في باريس . ويتم دفع هذا التعويض بعد إتمام استلام الدولة لجميع أموال وممتلكات الشركة المؤممة (١) . وهكذا تعود القناة إلى أصحابها وتستطيع مصر الانتفاع بموارد القناة في بناء مصر إقتصاديا وإقامة المشروعات الحيوية .

وقرار التأمين هذا لم يكن مجرد رد على موقف إنجلترا وأمريكا من مشروع السد العالي لحسب ، بل هو نتيجة طبيعية وعمل حتمي يقتضيه الدفع الثوري في طريقه لتحقيق الثورتين السياسية والاجتماعية معاً . فالشركة وإن كانت شركة مساهمة مصرية إلا أن ذلك كان من الوجهة القانونية النظرية فقط . أما في واقع الأمر فكانت هذه الشركة أجنبية تساند الاستعمار ويماندها . وكانت إدارتها في باريس ويديرها بحاس مكون في معظمه من الفرنسيين والانجليز . أما في مصر فكانت الشركة تكون دولة داخل الدولة . لذلك جاء ذلك التأمين نتيجة طبيعية

(١) انظر الم قانون وانذكرة الايضاحية له : فتاوى الدوس - حقائق ووثائق - ٢٦٠ - ٢٦٢

لقيام الثورة التي يبدو أنها كانت تقوم بدواسة ذلك الموطوع بمنأية وحرص
لوقت طويل قبل معجب أمريكا وإنجلترا لمرضها الخاص بتمويل مشروع السد
العالم ، كما أنه من المعتقد أن هذا التأميم كان في « أجنحة » السياسة المصرية منذ
وقت غير قصير (١) .

موقف الدول

وكان قرار مصر الجريء بالتأميم بمثابة كارثة ومفاجأة للدول الاستعمارية
بقدر ما كان مفاجأة سارة للشعب العربي بأسره . فعلاوة على ما ينطوى عليه
هذا القرار من الإضرار بالمصالح التي تدعيمها الحكومات الاستعمارية في مصر
والشرق العربي ، فهو يحمل في طياته أيضاً إيذاناً بضياح هيبة هذه الدول ونفوذها في
الشرق الأوسط ، وهو مثل ستقوم الدول العربية الأخرى بلاشك على باحثاته إذا
ما استسلمت لإنجلترا وفرنسا لذلك القرار . وأيدت بعض صحف لندن الحكومة
البريطانية فيما ذهبت إليه وقالت أنه إذا ما ترك عبد الناصر يفعل ما يشاء
ستهدم مصالح إنجلترا والدول الغربية في الشرق الأوسط . كذلك ظنت الحكومة
الانجليزية ، وشاكرتها في الظن الحكومتان الفرنسية والأمريكية ، أن عبد الناصر
سوف يستخدم القناة لأغراض سياسية وقومية . لذلك تحتج الحكومتان
البريطانية والفرنسية على ذلك القرار ويعلمان أنها يرفضان الاعتراف بتأميم القناة
وأنهما ستتخذان جميع التدابير اللازمة لسلامة رعاياهما واحترام مصالحهم
(٢٧ يوليو ١٩٥٦) .

وبذلك وضحت نية العدوان على مصر عقب قرار التأميم مباشرة . كذلك
دلت تصريحات آتوني إيدن — رئيس الوزارة البريطانية وقتئذ — على أن

(١) انظر مقالة الدكتور عمدا نيس (مصر في المعركة المائي) — العدوان الثلاثي على

السياسة الاستعمارية الانجليزية لم تكن تنوى التسليم لمصر بالقناة حتى بعد انتهاء عقد امتياز الشركة . وهكذا يكشف الاستعمار للعالم ، في ثورة الحق والغضب ، عن نواياه ازماءنا . ويكشف أحد الباحثين في مسألة قناة السويس عن هذه النوايا ويبين أنها كانت مبيتة من الدول الاستعمارية منذ عام ١٩٥٠ بل وربما قبل هذا التاريخ ، حين شعرت هذه الدول بقرب أجل التزام القناة . فقد ظهرت بين محفوظات شركة قناة السويس وثائق توحى بأن الدول كانت تدبر مؤامرة استعمارية لتحويل قناة السويس وإدارة هذا المرفق المصرى بمعرفة لجنة دولية ، على غرار اللجنة الدولية التى كانت تنظم الملاحة وتشرف عليها في نهر الدانوب الذى يمر فى أراضي دول عديدة من وسط وشرق أوروبا . وقد وجدت بين هذه المحفوظات قوى مؤرخه فى سنة ١٩٤٩ لأحد كبار العلماء الفرنسيين ، وهو أستاذ للقانون الدولى فى باريس ، تقول بأن لشركة قناة السويس طامعا دوليا وأن المنتفعين بالملاحة فى القناة هم الذين يحق لهم أن يديروا الحركة الملاحية فيها (١) .

ولكن مصر تصمد أمام تهديدات بريطانيا وفرنسا وترفض حتى تسلم احتجاجات الدولتين ، وتعلن أنها تحترم حرية الملاحة فى القناة ، وتحمل بريطانيا وفرنسا ما قد يحدث نتيجة الاساءة والعدوان . وتلجأ الدول الى الضغط الاقتصادى والسياسى على مصر والى التهديدات باستخدام القوة . فتجمد بريطانيا وفرنسا وأمريكا أموالنا لديها لمرحلة اقتصادنا . وتصدر الدول الثلاث ، بريطانيا وفرنسا وأمريكا ، بياننا (٢ أغسطس سنة ١٩٥٦) بعد اجتماع وزراء خارجيتهم فى لندن يعارضون فيه قرار التأميم بحجة الصفة لدولية للقناة . ويقترح البيان عقد مؤتمر دولى من الدول

(١) انظر مقال الدكتور مصطفى المنشاوى عن مؤامرة التحويل - قناة السويس ، حقائق

الموقعة على معاهدة الآستانة والدول الأخرى التي لها مصلحة حيوية في استخدام القناة ، ويتحدد يوم ١٦ أغسطس سنة ١٩٥٦ لعقد هذا المؤتمر في لندن .

وتبعت هذا البيان مظاهرات حربية واقتصادية للضغط على مصر . فتقررو الحكومة الانجليزية دعوة جزء من احتياطى الجيش وتتحرك بعض الوحدات من بريطانيا ، ويبدو النشاط فى الأسطول الفرنسى . ويعرضون هذه الاجراءات إلى قرار تأميم القناة التى كما يقولون - تتوقف عليها الحياة الصناعية لاوروبا الغربية . وفى بيانه يوم ٨ أغسطس ١٩٥٦ بين سير ألتون إيدن ، رئيس حكومة بريطانيا ، رأى الحكومة البريطانية وموقفها إذا تأسيم مصر للقناة ويبررو الاجراءات التى اتخذتها بريطانيا بهذا الخصوص . فيحمل حملة شديدة على الرئيس المصرى ويقول أن تأميم القناة قد أوجد حالة خطيرة وأن وضع القناة تحت إشراف دول مسألة حياة أو موت بالنسبة لبريطانيا . وهو فى ذلك البيان ينسب لبريطانيا وللدول حقوقا ليست لها . فيشير إلى أن الرئيس المصرى قد أمم شركة القناة دون مشاورات سابقة مع الدول ودون رضاها . وهو يفرض وصايته على مصالح الدول ويبدو أكثر فهما لمصالح مصر أكثر من أهلها !! فيقول أنه صحيح أن القناة تجرى فى أرض مصر ولكنها ليست حيوية لها كما هى حيوية لغيرها من دول العالم . كذلك يردد إيدن فى ذلك البيان نعمة التدويل ويقول « ولو أننا جميعا اشتركنا فى إنشاء نظام دول للقناة وانفقنا إيراداتنا على تحسينها فإن ذلك يمكن أن يعود بالفائدة على الشرق والغرب ... وعلى الدول التى تنتج البترول وتلك التى تشتريه ، (١)

ولكن مصر لا تأبه بالتهديد وترد عليه بالاستعداد لمواجهته . ويصدر

(١) انظر : د صفوت - مصر وقناة السويس - ص ٢٢٧

قرار جمهورى (٩ أغسطس سنة ١٩٥٦) بإنشاء جيش التحرير الوطنى وقبول المتطوعين من سن ١٨ إلى ٥٠ . يأخذ المواطنون فى التدريب على القتال وتمدهم الحكومة - فى كل الجمهورية - بالسلاح ، من ناحية أخرى تفند مصر الحجة الواهية التى يستند اليها هذا البيان الثلاثى . وتؤكد حقها فى التأميم الذى هو من صميم السيادة المصرية . فشركة القناة شركة مصرية وتخضع للقوانين المصرية رغم أن أسهمها كانت فى يد الأجانب ورغم أن مجلس إدارتها كان يتكون فى معظمه من الأجانب . وهى شركة لم تقم قط على إتفاق بين دولتين ، بل كانت بتمتيازاً لفردناند ديلسبس ليؤسس الشركة (فرمان الإمتياز الأول فى ٣٠ نوفمبر عام ١٨٥٤) ، وإمتيازاً آخر له يحوى شروط إنشاء وإستغلال القناة (فرمان الإمتياز الثانى فى ٥ يناير ١٨٥٦) . وليس هناك أى إتفاق أو أية معاهدة خاصة بالشركة ذاتها ، ولكن الاتفاقيات والإجتماعات الدولية التى مست القناة تناولت أمر حرية الملاحة بها بحسب . فالحكومة المصرية بتأميمها للقناة إذن إنما تمارس حقاً طبيعياً لها .

وترفض الحكومة المصرية تدويل القناة كما تستنكر المؤامرة الدولية التى تهدف إلى إجماعة الشعب المصرى زارها به . كذلك ترفض مصر فكرة عقد مؤتمر لندن وترفض هذه الدعوة . ولكنها تدعو إلى عقد مؤتمر عالمى من الدول الواقعة على معاهدة الاستانة (١٨٨٨) الخاصة بقناة السويس وكذلك الدول التى تمر سفنها بقناة السويس وذلك لوضع إتفاق يؤكد ويضمن حرية الملاحة فى القناة . وكان اقترح مصر هذا نصراً سياسياً ، إذ لاقى قبولا فى المحيط الدولى وأظهر للعالم نيات مصر الحسنة .

ولكن الدول الغربية تعقد مؤتمر لندن (١٦ أغسطس - ٤ أكتوبر سنة

١٩٥٦). وذلك للنظر في شأن من شئون مصر الداخلية دون استشارة مصر في
هقده أو موافقتها على الإشتراك فيه. واجتمع في المؤتمر مندوبو اثنتين وعشرين
دولة دعيت على هوى الدول الداعية، ويمثلون في جملتهم دول حلف الأطلسي
ودول السكومونوك البريطاني ودول الشرق الموالية لبريطانيا وفرنسا وأمريكا
أو الدول التي تخضع لاتجاهات هذه المجموعة. وقدم المؤتمر عدة اقتراحات ولكن
مصر رفضتها. فصر لم تكن تقبل هيئة دولية لإدارة القناة أو أى إشراف دولي على
إدارتها، وكان المشروع الأمريكي يرى إلى تدويل لإدارة القناة. ومع ذلك وجدت
دول في ذلك المؤتمر مثل الهند والروسيا اللتين دافعتا عن حق مصر في سيادتها
على القناة ورفض فكرة الإشراف الدولي وإقامة هيئة دولية رغم إرادة مصر
لإدارة بممتلكات مصرية. ولكن أغلبية أعضاء المؤتمر وافقت على المشروع
الأمريكي وأنهى المؤتمر جلساته في ٢٣ أغسطس.

وفي خلال فترة انعقاد المؤتمر تحاول الدول الاستعمارية بكل الطرق ارغام
مصر على التفاوض لوجهة نظرها. وتدبر مؤامرة انسحاب المرشدين الأجانب
من القناة (١٤ سبتمبر) وذلك كخطوة أولى لمرقلة الملاحة في القناة واضعاف
مركز مصر وإحراجها بالتالي؛ وإظهارها أمام العالم بمظهر العاجز عن إدارة
القناة. ولكن مصر أحبطت هذه المؤامرة واستمرت الملاحة منتظمة في القناة.
وتلجأ بريطانيا وفرنسا إلى عرض أمر القناة على مجلس الأمن (سبتمبر سنة
١٩٥٦). وفي نفس الوقت، تلشع كل منهما في الاستعدادات الحربية للعدوان
على مصر. وتتدفق الحشود العسكرية على قبرص وتتوالى اتصالات فرنسا بإسرائيل،
وتتحدث بريطانيا وفرنسا عن إنشاء قيادة عليا مشتركة ضد مصر، وتهددان
بالحرب إذا لم تقبل مصر الإشراف الدولي على القناة. وفي مجلس الأمن تطلب

حل من إنجلترا وفرنسا بحث الموقف الذي ترتب على انتهاء إدارة الشركة العالمية للقناة . وكان الواضح أن مسدود الدولتين هو صرف الإلتظار عن إستعداداتها العسكرية للعدوان على مصر وتبرير موقفها أمام شعوبها وأمام العالم ، وذلك بعد ما بدأ من قلق هذه الشعوب التي كانت تميل إلى إنهاء المشكلة بالطرق السلمية .

ولم تكن هذه المناورات بخافية على مصر . وتبدو مصر أمام العالم بموقف المدافع عن حقوقه والراغب في السلم . وهي تطلب بدورها دعوة مجلس الأمن إلى الإجماع للنظر في التدابير العسكرية التي تتخذها كل من بريطانيا وفرنسا والتي من شأنها تهديد الأمن والسلام العالميين . ويجتمع مجلس الأمن (١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٦) ، في اليوم التالي لإقفاض جلسات مؤتمر لندن الفاشل ، بعد أن أخفق في تهديد مصر والضغط عليها . وبعد عدة جلسات يصل مجلس الأمن إلى ست نقاط يجعلها أساسا للوصول إلى حل سلمي للمشكلة . ويرى أن تدور مفاوضات بشأنها مباشرة بين بريطانيا وفرنسا ومصر . وهي نقاط تناول مسألة حرية العبور في القناة وإحترام سيادة مصر وهول إدارة القناة عن سياسة أية دولة والرسوم بالقناة وتحسين القناة ثم حل الشئون المتعلقة بين شركة القناة السابقة وبين الحكومة المصرية عن طريق هيئة التحكيم . وكان ذلك القرار في صالح مصر إلى حد كبير . وتحدد يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ موعداً لهذه المفاوضات ، ووافقت مصر على ذلك فوراً . أما بريطانيا وفرنسا فقد تلصقاًتا في الرد لانهما كانتا قد دبرتا أمر العدوان المسلح على مصر .

العدوان على مصر وتناغم

وفي اليوم المحدد لإجراء هذه المفاوضات تشن إسرائيل عدوانها على مصر .

باتفاق سابق مع بريطانيا وفرنسا . بدأ العدوان الصهيوني يوم ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ . وأخذت القوات المصرية تتحرك شرقاً ، وأسفرت المعارك الأولى عن تفوق القوات المصرية وسيطرتها على الموقف لاسيما في المجال الجوي ، رغم عنصر الغدر والمباغثة . ومسح أن بريطانيا أعلنت يوم بدء الهجوم أنها لن تستغل هذه الفرصة للتدخل فإنها توجه في اليوم التالي - بالاشتراك مع فرنسا - إنذاراً إلى كل من مصر وإسرائيل بوقف الأعمال الحربية وسحب القوات العسكرية إلى مسافة عشرة أميال من قناة السويس ، وأن تقبل مصر إحتلال القوات الفرنسية والبريطانية لبورسعيد والإسماعيلية والسويس . وهددت الدولتان بالتدخل لضمان اجابة هذا المطلب . وبذا تنكشف المؤامرة بين بريطانيا وفرنسا وإسرائيل وتديرهم لأمر ذلك العدوان .

ولكن مصر رفضت ذلك الإنذار واعتبرته إعتداء على حقوقها وكرامتها وخرقاً لميثاق هيئة الأمم المتحدة . كذلك تطلب مصر عقد مجلس الأمن للنظر في أمر هذا العدوان وإعلان التعبئة العامة وقطع علاقاتها السياسية مع كل من بريطانيا وفرنسا .

وهكذا يتضح أن هذه المؤامرة الثلاثية كانت تفتقر إلى كل قيم خلقية وسياسية وحتى إلى تقرير سليم للأمر وحكم صائب على الأحداث ونتائجها . وهي مؤامرة كانت تعتمد أولاً وقبل كل شيء على القوة الفاشية وعلى عنصر الغدر والمباغثة ومجاهة العالم بالآمر الواقع ، بعد احتلال البلاد بسهولة . فقد توقعوا الفرقة والإنقسام في الداخل وكذلك الحرج والمرج اثر تقديم الإنذار ونزول القوات الانجليزية والفرنسية إلى البلاد . ولستكنهم أخطأوا التقدير ، ووقفت مصر كتلة واحدة وراء ثورتها ، وأعلنت أنها سوف تقاتل وإن تسلم ، وصمدت أمام

العدوان ببسالة استحققت اعجاب العالم بموقفها وغلطفه على قضيتها. وهكذا تقتصر مصر في النهاية ويتحطم حلم بريطانيا في استعادة سيطرتها على الشرق العربي. ويتحطم حلم فرنسا في القضاء على الثورة الجزائرية عن طريق القضاء على أكبر حركات التحرير في الشرق العربي، وتحطم أحلام الاستعمار هامة في القضاء على القومية العربية .

وتضع الثورة خطة لاحباط مؤامرة الدول الثلاث بعد أن تكشف خططهم. وتقرر الانسحاب السريع للجيش المصري من منطقة سيناء إلى منطقة القناة للدفاع عنها. وتم الانسحاب في يومين بخسائر تعد طفيفة إذا قيس بما قد يحدث في حالة التطويق والحصار . وبذلك أنقذ الجيش المصري من خطر التطويق وأُنقذت مصر من خطر سحقها واحتلالها لقمة سائغة . وحينما أخذت القوات الجوية البريطانية والفرنسية تعرب القاهرة والإسكندرية ومدن القناة بالقنابل لجأ المصريون إلى سد مداخل القناة للدفاع عنها . وكان ذلك العمل بمثابة ضربة محكمة قاصمة للعدو . وبذلك لم يتكرر الخطأ الذي وقع فيه عراقي من قبل حين استمع إلى ديلسبس ورفض سد القناة .

وفي هذه الأثناء يظهر الشعب في مصر من الروح العالية والوطنية الحقة والإيمان بالله وعدالة قضيته والاستبسال في الدفاع والتكفل والإلتفاف حول رئيسه ما أثار إعجاب العالم وما جعله جديرا بهذه الحرية التي ناضل من أجلها حتى حصل عليها ثم ناضل ثانية ليحافظ عليها . ولا تزال مدينة بور سعيد إلى اليوم أسطورة في تاريخ الكفاح ولا تزال أسماء شهداء ذلك العدوان حية هالقة في الأذهان تحكي قصة الغدر وقصص البطولة والبسالة .

وظلت الطائرات تضرب بور سعيد من يوم ٣١ أكتوبر حتى ٥ نوفمبر .

وفي ذلك اليوم بدأت القوات الفرنسية والانجليزية الجوية في النزول إلى بورسعيد . كذلك بدأت القوات البحرية في النزول بعد ضرب المدينة بمدافع الأسطولين البريطانى والفرنسى . وتسلط بورسعيد بعد مقاومة عنيفة وقتال عنيد في الشوارع والمنازل . واستعد المصريون لصد الزحف جنوبى بورسعيد .

وفي تلك الظروف توجه الروسيا انذارها بلسان رئيس وزرائها إلى بريطانيا وفرنسا (٥ نوفمبر) وفيه تعلن عن تصميمها على استخدام القوة للقضاء على عدوانها ، وتذكرها بأن الروسيا أقوى منها كثيرا ، وتهدهما بالضرب بالصواريخ الموجهة . وكان ذلك الانذار بمثابة هزيمة سياسية لبريطانيا وفرنسا لا تقل في أهميتها عن أكبر هزائهما الحربية في التاريخ . ويحى ذلك الانذار عقب القرار شبه الاجماعى من الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢ نوفمبر ١٩٥٦ (٦٤ دولة من ٧٦) بوقف اطلاق النار وانسحاب القوات الاجنبية من الاراضى المصرية . والروسيا بذلك إنما تمضى في سياستها الجديدة في الشرق الأوسط القائمة على أساس مديد الصداقة للعرب . فقد ساء الروسيا أن ترى هذه السلسلة من المنظمات والمخالفات السياسية والحربية والاقتصادية التى أقامت دول الغرب كحالفه شمال الاطلسى (أبريل ١٩٤٩) ، وحلف جنوب شرق آسيا (سبتمبر ١٩٥٤) ، وحلف بغداد (فبراير ١٩٥٥) . ولذلك تؤيد الروسيا كل الدول التى رفضت الدخول في مثل هذه الاحلاف . والعرب إلى جانب ذلك يملكون منابع غنية للبترول ، وهو بترول تعتمد عليه دول الغرب في السلم وفي الاستعداد للحرب . ولذلك فقد وجدت الروسيا في سياسة مصر ، التى تحتل مكانا هاما بين العرب ، ما يخدم خططها لإزاء الغرب . وهى لذلك ومنذ اللحظة الأولى في أزمة السويس ، تؤيد مصر في موقفها .

نلاحظ أن المقاومة المصرية للعدوان كانت مستمرة باستمارة قبل قرار هيئة

الأمم والانداز الروسى وبعدهما . وإزاء هذه المقاومة العنيدة الباسلة من الجانب المصرى وإزاء الرأى العام العالمى المتمثل فى قرار هيئة الأمم المتحدة والانداز الروسى ، تستجيب الدول المتمدنية لقرار هيئة الأمم وتقرر وقف القتال صباح الاربعاء ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٦ .

وخلال هذه الازمة كانت الشعوب العربية تعلم أن نكسه الثورة المصرية على يد المطامع الاستعمارية إنما هو انتكاس لقضية الشعب العربى فى كل مكان . فكان للعدوان على مصر أثر عميق فى نفوس الشعوب العربية ، التى هبت كلها غاضبة تؤازر الشعب العربى فى مصر بكل ما يمكن أن تقدمه . ذلك التضامن العربى فى هذه المحنة كان فى الواقع مظهرا رائعا من مظاهر الشعور بالقومية . فالشعوب العربية تضرب احتجاجا وتضامنا مع مصر يوم أفتتح مؤتمر لندن (١٦ أغسطس) . وخلال العدوان تنسف أو تعطل أنابيب البترول فى سوريا والعراق والسعودية وقطر والأردن . وفى سوريا تعلن الحكومة عزمها على الاشتراك بجيشها فى القتال ولكن مصر ترفض ذلك شاكرة حق لا يتسع نطاق القتال مما زاد من عطف العالم على مصر . وفى ليبيا ترفض الحكومة أن تتخذ بريطانيا من البلاد قاعدة حربية للهجوم على مصر . وتقوم المظاهرات العدائية هناك ضد بريطانيا كما تقوم أيضا فى أمارات الخليج العربى . كذلك تبادر البلاد العربية إلى أيواء الطائرات المصرية لتنجو من تدمير جحافل الأساطيل الجوية للمحتدين فى إغاراتها على المطارات المصرية .

ورغم تسليم الدول المتمدنية بقرار هيئة الأمم المتحدة فهى تظهر التباطؤ وتلكأ فى الانسحاب أول الأمر ، ولكن الظروف تضطرم إلى تنفيذ القرار والانسحاب . فالقوات المحتلة فى مدينة بورسعيد تلاقى الأمرين من المقاومة الشعبية المنظمة ومن هجمات الفدائيين ، والملاححة كانت معطلة فى قناة السويس ومصر ترفض البدء فى تطهير القناة وإعدادها للبلاحة قبل انسحاب آخر جندى

من المعتدين . وتعطيل الملاحة في القناة ونسف أو تعطيل أنابيب البترول في البلاد العربية قد أصاب الدول المعتدية وأوروبا الغربية حامة بأضرار بالغة . فتناقص البترول العربي ومرور ناقلات البترول حول أفريقيا أدى الى ارتفاع أسعار البترول . وهذا هدد غرب أوروبا بأزمة اقتصادية وأعلن وزير المالية البريطاني في أوائل ديسمبر سنة ١٩٥٦ أن بلاده تواجه كارثة اقتصادية . هذا علاوة على أن الحملة قد كلفت الدول المعتدية كثيرا . وهكذا يتم انسحاب الجيوش المعتدية من منطقة القناة يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٥٦ كما يتم انسحاب القوات الصهيونية نهائيا في مارس ١٩٥٧ . ويعاد افتتاح قناة السويس للملاحة رسميا في ١٠ أبريل ١٩٥٧ وذلك بالنسبة للسفن التي تدفع الرسوم للهيئة المصرية لإدارة القناة .

واعتماد بريطانيا على الأراضي المصرية كان بمثابة الغاء لاتفاقها الأخير مع مصر . فالحرب طادة تقطع جميع العلاقات بين الدول المتحاربة وتلغى الاتفاقات السياسية بينها . وذلك فضلا عن أنه لم يكن من المعقول أن تعود بريطانيا إلى استخدام قاعدة القناة بعد ذلك العدوان . لذلك تلغى مصر (أول يناير ١٩٥٧) اتفاق ١٩ أكتوبر عام ١٩٥٤ الخاص بالجلاء وكل ما جاء حوله . وبذلك تؤكد مصر استقلالها وتضيف الثورة الى قائمة انتصاراتها نصر آخر . لاسيما وأنه قد صار لمصر ، بمقتضى هذا القرار ، الحق في مصادرة كل ما كان موجودا بالقاعدة البريطانية من معدات وملشآت ومخازن ومصانع تملكها إنجلترا وتوالى الازمات على الدول المعتدية والحكومات التي دبرت العدوان . ويتخلل أيدين عن الحكم (٩ يناير ١٩٥٧) وتسقط وزارة جيمس موليه (٢١ مايو ١٩٥٧) .

بعد العدوان الثلاثي — الثورة في المجال الدولي (١) الدائرة الأفريقية

مصر وأفريقيا

لاشك أن مصر قد استفادت كثيراً من تجربة العدوان عام ١٩٥٦ . فصر خرجت من تلك المعركة متحصنة واكتسبت تجارب كان لها شأن كبير في مستقبلنا . فهذه التجربة أبانت لنا سياسة الحياد . وفي خلال المحنة ، استطعنا أن ننال تأييد دول الكتلتين الشرقية والغربية معاً . وارتفع مركز مصر في المجال الدولي بعد ما نالت إعجاب العالم في غمار الأزمة ، ثم بعد ما بدا منها من رغبة محقة في حفظ السلام في العالم . فكان من الطبيعي أن تزيدنا هذه التجربة تمسكاً بسياسة الحياد .

وفي خطاب للرئيس جمال عبد الناصر في بور سعيد (ديسمبر ١٩٥٧) يحدد الرئيس الأسس التي تبنى عليها مصر سياستها العالمية . وأولى تلك الأسس هي العمل من أجل السلام . ذلك يتطلب نبذ كل من الأحلاف والكتل العسكرية واتباع سياسة عدم الانحياز . وأبان أننا ضد الحرب ومع السلام ولهذا فنحن ضد الأحلاف العسكرية لأن ذلك معناه الحرب أو الاستعداد لها . فسياسة الحياد الإيجابي إذن وعدم الانحياز إنما قامت تأكيداً لسياسة العمل من أجل السلام . لأن العالم إذا لم تقسم إلى معسكرين وأصبحت دول العالم منقسمة جزء منها مع هذا المعسكر وجزء منها مع المعسكر الآخر فلا بد أن تقوم حرب . . . (١)

ولكن هذه السياسة لا تعني أن نبقى بمعزل من أحداث العالم . فهي سياسة

(١) مصلحة الاستعلامات — الكتاب السنوي (١٩٦٣) — ص ٤٥

تهدف أيضاً إلى تحقيق مبادئ إيجابية في حياة الشعوب الآسيوية الأفريقية ، تهدف إلى تأييد حق الشعوب في تقرير مصيرها ومساندة الشعوب لتبيل إستقلالها والعمل على إنهاء سياسة القوة . فصر إذا كانت تهتم بالمشا كل العالمية عامة من أجل السلام ، وإذا كانت سياستنا الخارجية حين تعمل من أجل السلام إنما تتخذ لنفسها ما يحقق المشاركة الإيجابية الفعالة في الميدان الدولي كالعمل على تحريم الأسلحة الذرية ونزع السلاح ، فإن مصر تهتم أيضاً وبوجه خاص بالمشا كل الأفريقية الآسيوية . ويؤكد الرئيس جمال عبد الناصر ذلك حين يقول (يناير ١٩٦١) : « كنا نرى مشا كل أفريقيا هي جزء من قضية السلام العالمى ، ومن ثم فإن تجاهبنا أخذنا وعملنا مع بقية الشعوب ، وشعوب آسيا في الطليعة منها والمقدمة ، أمر حيوى لدفع الكفاح الأفريقى إلى أهدافه ،

ولا شك أن إنتصار مصر في معركة السويس كان نصراً لمركبة الحرية في وكل مكان ، وفي أفريقيا بوجه خاص . وهذا النصر ، كما يقول الرئيس ، قد أعطى بلا شك إشارة الأمل إلى هديد من شعوب القارة المناضلة . فمبدأ الانتصار ، بالإضافة إلى ما سبقه من إنتصارات الثورات في ميدان مكافحة الاستعمار ، قد قوى من عزائم شعوب أفريقيا المتطلعة إلى التحرر والتقدم . ومنذ قامت ثورة ٢٣ يوليو وقد أخذت موازين القوى في النهضة تتغير . فمصر عملت على تحرير السودان وتم ذلك بمقتضى إتفاقية فبراير سنة ١٩٥٣ . وناذت الثورة بالحرية الكاملة للسودانيين في تقرير مصيرهم فقطعت بذلك السبيل على الانجليز لاتخاذ موقف المدافع عن مصالح السودان . وظهر واضحاً أن مصر تؤمن وتعمل على وحيدة معركة الشعوب الأفريقية . فتقوى الآمال ، وتشتد الثورة التى كان قد أشعلها التونسيون في أوائل عام ١٩٥٢ وتعلن الثورة في مراكش عام ١٩٥٣ وتنفجر الثورة في الجزائر عام ١٩٥٤ ويسرى التيسار الثورى في كل أنحاء

أفريقيا ، وتحرر شعوبه إلا النذر اليسير منها . ففي نهاية الحرب العالمية الثانية لم تكن توجد غير ثلاث فقط من الدول الأفريقية المستقلة وهى مصر وليبيريا وأثيوبيا تضاف إليها دولة اتحاد جنوب أفريقيا . وهذه وإن كانت توجد في أفريقيا إلا أنها لا تعد في الواقع دولة أفريقية . وفي نهاية عام ١٩٦٠ لم يكن قد بقي دون استقلال أو دون سير في الطريق نحو الحكم الذاتي غير المستعمرات البرتغالية في غينيا وأنجولا وموزمبيق ، والمتسلكات الأسبانية الصغيرة ، والمحميات البريطانية في جنوب أفريقيا .

وتتكون منظمة الوحدة الأفريقية (مايو ١٩٦٣) من ٣٢ دولة أفريقية . وفي نفس العام تستقل كل من زنجبار وكينيا ويصيران بعدئذ الدولتين ١١٢ ، ١١٣ في الأمم المتحدة . وفي العام التالى (١٩٦٤) تستقل كل من (نياسالاند) - وتسمى مالاوى و (روديسيا الشمالية) وتسمى جمهورية زامبيا . ومن المحتمل - في غضون بضعة سنوات - أن تكون القارة التى يربو عدد سكانها على مائتى مليون نسمة قد تخلصت كلها من آخر سيطرة سياسية أجنبية وأن يتولى شئونها أبناءها الأفريقيون (١) .

والثورة تهم بأفريقيا من بادىء الأمر . ونحن باهتمامنا بأفريقيا إنما نفعل ما يمليه علينا موقفنا وصلاتنا التاريخية ومصالحنا مع أجزاء القارة المختلفة . وفي ذلك يقول الرئيس جمال عبد الناصر في فلسفة الثورة ، فإذا اتجهت بعد ذلك إلى الدائرة الثانية وهى دائرة القارة الأفريقية ، قلت دون إستفاضة ودون إسهاب : إننا لن نستطيع بحال من الأحوال - حتى لو أردنا - أن نقف بمول من الصراع الدامى الخفيف الذى يدور اليوم في أعماق أفريقيا بين خمسة ملايين من

(١) جيمس دى وروبرت مائزر ، أفريقيا تتكلم ، ترجمة عبد الرحمن صالح ص ٧٠

البيض ومائتي مليون من الافريقيين... لانستطيع لسبب هام وبديهي هو أننا في إفريقيا... واسوف تظل شعوب القارة تتطلع اليها ، نحن الذين نحرس الباب الشمالي للقارة والذين نعتبر صلتها بالعالم الخارجى كله... ولن نستطيع بحال من الاحوال أن نتخل عن مسئوليتنا فى المعاونة بكل ما نستطيع على نشر النور والخصارة حتى أعماق الغابة العذراء . ويبقى بعد ذلك سبب هام ، هو أن النيل شريان الحياة لوطنتنا يستمد مياهه من قلب القارة... ويبقى أيضا أن السودان - الشقيق الحبيب - تمتد حدوده الى أعماق افريقيا ويرتبط بصلات الجوار مع المناطق الحساسة فى وسطها... والمؤكد أن افريقيا الآن مسرح لغوران عجيب مثير وأن الرجل الأبيض الذى يمثل هدة دول أوروبية يحاول الآن إعادة تقسيم خريعاتها ، ولن نستطيع بحال من الاحوال أن نقف أمام الذى يجرى فى افريقيا وننصهر أنه لا يمينا ولا د يعطينا ، (١)

والنور الذى يمكن أن تقوم به مصر الى جوار دور الأمم المتحدة فى مجال العمل على إنماء الدول الافريقية لم يعد ينكره أحد (٢) ونصارأ أمرا يعمل له حساب فى المجال الدولى . فالتنمية فى افريقية قد حدثت بسبب دخول رأس المال والخبرات الفنية والادارية التى أتت بأكملها غالبا من أوروبا (باستثناء ليبيا التى اهتمت على الولايات المتحدة) . والجزء الاكبر من التنمية حدث عقب الحرب العالمية الاخيرة . وعلى ذلك فحركة التنمية الاخيرة هذه يمكن أن تكون المرحلة الاخيرة للحكم الاستعمارى فى افريقيا على اعتبار أن الوصاية والمساعدة والإشراف والتعاون ما هى الا صور متعددة للاستعمار . وكان من المسلم به أن ذلك الوضع

(١) فأسلة الثورة ص ٧١ - ٧٢

(٢) انظر : ليجيل ميزاين : البحث الجديد لافريقيا ترجمة رياض هيد المجيد - ص ١٠١

لن يستمر بأفريقيا ، وأنه على الزعماء الأفريقيين أن يقرروا شكل المساعدة التي ينبغي الحصول عليها بعد انتهاء الاستثمار . من هنا يحى أهمية الدور الذي يمكن - والذي يجب - أن تقوم به مصر في ذلك المضمار .

فالقارة الأفريقية لا تزال ينقصها وضع التخطيط للتنمية . وما زالت القارة تنتظر أن يدرسها أبنائها دراسة اقليمية شاملة . وهناك نقص شديد في المعلومات عن القارة ، الامر الحيوى واللازم قبل البدء في العمل في تنمية البلدان الأفريقية ، وهذا مجال واسع للساعات من مصر . فالجامعات المصرية ومراكز البحوث المصرية يمكن أن تقوم باستكمال الدراسات التي تقوم في مختلف المجالات العلمية في أفريقيا . وهناك أيضا نقص في عدد الرجال المدربين . وهذا نتيجة طبيعية لحصول بلدان افريقيا على الاستقلال وارتفاع عدد كبير من الموظفين والفنيين والاداريين الاجانب بالتالى . ومن الممكن ان تقدم مصر الكثير في هذا المجال أيضا كما في مجالات التعليم والتقدم الصناعى والتجارى والاجتماعى ومختلف المجالات .

ومن أبرز مظاهر اهتمام مصر بأفريقية بعد الثورة انشاء ادارة للشئون الأفريقية في وزارة الخارجية المصرية . وتساهم الصحافة المصرية والاذاعة المصرية بنصيب كبير في مضمار مؤازرة حركات التحرر الأفريقية . وتصدر بالقاهرة مجلة خاصة بالشئون الأفريقية هي مجلة "نهضة افريقية" ، وتهدف الى تنمية الوعى القومى الأفريقى ونشر البحوث التي تهتم كل افريقى في مجاله الحيوى . وتحرص هذه المجلة على ملاحقة الاحداث التي تمر بالقارة الأفريقية ، بحيث أصبح من الممكن لقارىء هذه المجلة أن يستوعب تماما مشكلات القارة ومستقبلها . وكذلك تتأسس في القاهرة (١٩٥٧) رابطة تسمى رابطة أفريقيا لزيادة الروابط والتعاون بين المصريين ومواطنى الاقاليم الأفريقية بمختلف الوسائل . وجمع الجهود المتهمة بالشئون الأفريقية في مختلف الميادين (١).

(١) انظر : د. على ابراهيم عبده - مصر والأفريقية في العصر الحديث - ١٩٦٢ - ص ٢٤٧ .

مصر والصومال :

وفي الصومال ، كان لمصر - بفضل ممثلها في المجلس الاستشارى المرحوم- كمال الدين صلاح - دور بارز في الأحداث التى أدت الى استقلال البلاد . فالامم المتحدة كانت قد قررت (١٩٥٠) أن يوضع الصومال تحت الوصاية الدولية وأن تكون إيطاليا السلطة القائمة بالادارة حتى حصول الصومال على الاستقلال وذلك بعد عشر سنوات من موافقة الجمعية العامة على اتفاقية الوصاية . وفى نفس الوقت يساعد إيطاليا فى الادارة ويقدم لها النصيحة مجلس استشارى يتكون من ممثلين لسكوامبيا ومصر والفلبين .

وقد عمل كمال الدين صلاح فترة تمثيله لمصر فى ذلك المجلس (ابريل ١٩٥٤ - ابريل ١٩٥٧) على الاسراع بانتهاء الوصاية حتى تضمن الصومال استقلالها فى اقرب وقت . وكان له دور بارز فى احباط المناورات التى تقوم بها بعض الدول ذات المصلحة فى وضع العقبات فى سبيل تطور الصومال ونموه واستقلاله . وكان حريصا على أن يستعيد الصومال شخصيته الافريقية والعربية وذلك بتقوية الروابط بينه وبين مصر وسائر البلاد الافريقية . فتوفد مصر المدرسين المصريين ورجال الدين للعمل هناك والتدريس فى المدارس القائمة أو التى أنشأتها مصر على نفقتها . كذلك يعمل كمال الدين صلاح على التوحيد بين الاحزاب الصومالية حتى تتعاون بقصد تقصير أمد الوصاية كما يعمل على أن يسترد الصومال المناطق السليبة منه . ذلك النشاط فى خدمة الشعب الصومالى قد جلب على المندوب المصرى حقد وعداء العاملين على عدم تقدم الصومال . وانتهى الامر باغتياله (١٦ ابريل ١٩٥٧) . على أية حال يشهد عام ١٩٦٠ قيام جمهورية الصومال ، دولة مستقلة ذات سيادة وتتكون من اقليمى الصومال اللذين كانا تحت الحكم الايطالى والبريطانى . (١)

(١) انظر : د . راشد البراوى : الصومال الكبير ص ٨٦-٨٧ وأيضا : د . على ابراهيم حيد : مصر وافريقية فى العصر الحديث ص ١٢٢-١٣٠

مصر والشعوب الافريقية

ومصر لم تتوان عن الاسهام باخلاص في العمل من أجل رفاهية الشعوب الافريقية والدفاع عن قضاياها، ودعوتها إلى التضامن وتنسيق الجهود في ذلك السبيل . وتعقد المؤتمرات الافريقية المتتالية لهذه الاهداف . وتسهم القاهرة بنصيب وافر في ذلك المجال وتصير بمثابة قلب افريقيا النابض ورمز الحرية في القارة والشعلة التي تضيء لها معالم الطريق . وهي في ذلك تنفذ بعزم قرارات مؤتمر باندونج وتطبق الروح التي سادته . كذلك تبدي الشعوب الاسيوية والافريقية حرصها على العمل بما جاء بقرارات هذا المؤتمر وتوصياته ، وتستمر روح التعاون تسود علاقات هذه الشعوب . ونتيجة لهذا التعاون يعقد مؤتمر الشعوب الافريقية الآسيوية بالقاهرة (٢٦ ديسمبر ١٩٥٧ - أول يناير ١٩٥٨) وقد انعقد هذا المؤتمر في القاهرة بقاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة وحضره ٥٣٧ مندوباً يمثلون ٤٨ شعباً ، تولى في مجموعها حوالى ٧٠ ٪ من سكان العالم . وكان ذلك المؤتمر شعبياً أكثر منه رسمياً . فهو ، بعكس باندونج ، يشمل الشعوب لا الحكومات . واشترك فيه الشعوب المستقلة جنباً إلى جنب الشعوب التي كانت لا تزال تكافح في سبيل استقلالها . واهتم ذلك المؤتمر به خاصة بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية للقارتين . وألف لجائنا لبحث مختلف الأمور التي تهم هذه الشعوب . ثم أصدر بعدئذ قراراته وتوصياته ، وهي سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية . وإذا تناولنا قراراته السياسية فنجدها تؤكد مبادئ باندونج العشرة . وهي تطالب بتوجيه الجهود العلمية الذرية الى الأغراض السلمية وتطالب بانتهاء الرصاية على المستعمرات . وهي تستنكر الاستعمار في كل صوره ومظاهره والاحلاف العسكرية ووجود القواعد العسكرية الأجنبية على

أرض الدول الأخرى ، وكل ما من شأنه تهديد السلام العالمى وتهديد أمن وسلام ومصالح الشعوب الضعيفة .

وفىما يختص بالقضايا العربية ، يقرر المؤتمر أن خليج العقبة خليج عربى مقفل ضمن المياه الإقليمية للدول العربية . ويناقش قضية فلسطين ويصدر بشأنها قرارات خاصة . ويعلن المؤتمر أن دولة إسرائيل قاعدة استعمارية تهدد تقدم الشرق الأوسط وسلامته كما يؤكد حقوق العرب فى فلسطين . كذلك يستنكر المؤتمر الحرب الإستعمارية الفرنسية فى الجزائر ويصر على الاعتراف باستقلال الجزائر فوراً ويصدر قراراً خاصاً بحق الجزائر الشرعى فى الاستقلال والسيادة القومية . ويؤيد المؤتمر حق الشعب العربى فى الخليج العربى وفى البحرين العربية فى الاستقلال ويطالب بوقف الاعتداء على همان وسحب الجيوش الأجنبية من منطقة الخليج العربى . وفى اليمن يؤيد المؤتمر نضال الشعب اليمنى ومطالبه فى الشمال والجنوب فى عدن وفى الحميات ، فى سبيل تحرير الجنوب ووحدته مع الشمال ، ويطلب سحب القوات الأجنبية من المنطقة . ويؤيد المؤتمر طلب المغرب لاسترجاع جميع المناطق التى لا يزال الاستعمار يسيطر عليها تحقيقاً لوحدة المغرب واستقلاله التام . (١)

وفى القاهرة يعقد كذلك المؤتمر الثالث للشعوب الأفريقية (مارس ١٩٦١) . ويشترك فى ذلك المؤتمر عدد كبير من ممثل الحركات الوطنية والمنظمات الشعبية فى أفريقيا رغم ما وضعت السلطات الاستعمارية من عراقيل لمنهم من الاشتراك فى المؤتمر . وهذا يدل على مبلغ الوعى واليقظة الذى بلغته شعوب أفريقيا بفضل نشاط المنظمات الأفريقية وحكومات وشعوب الدول المستقلة فى القارة .

(١) انظر من قرارات المؤتمر فى الثورة العربية الكبرى امبد المزم شمس ص ٤٤٧ - ٤٨٣ .

وقد جاءت القرارات التي أصدرها هذا المؤتمر معبرة تعبيراً حقيقياً عن آماني الشعوب الأفريقية في التخلص من كل أشكال النفوذ الاستعماري، وفي التحرر والاستقلال، وقيام تعاون مثمر بينهم جميعاً من أجل رفاهية أفريقيا وخير البشر في العالم. فهي تعلن ضرورة تضامن الحركة التحررية الأفريقية مع جميع حركات الحرية والتحرر في العالم كله. وتتناول القرارات قضايا الشعوب الأفريقية وترحب بالافكار العملية لتحرير شعوب أفريقيا، مثل انشاء صندوق لتحرير القارة ومساهمة الدول المستقلة فيه. وتحذر لجنة الاستثمار بالمؤتمر من الاستثمار الجديد بالقارة. وهو نوع غير مباشر من السيطرة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو العسكرية أو الفنية. وهو استمرار للنظام الاستعماري بالرغم من الاعتراف رسمياً بالاستقلال السياسي في البلاد الناشئة. وتعتبر ذلك أعظم خطر يهدد البلاد الأفريقية التي نالت استقلالها حديثاً أو توشك أن تحصل عليه. وترى من صور الاستثمار الجديد: حكومات الأذنانب - إعادة تجميع الدول بواسطة قوة استعمارية في اتحادات أو مجموعات مع هذه القوة الاستعمارية - التقسيم السياسي المتعمد عن طريق خلق كيانات مصطنعة كما في كاتانجا وموريتانيا - السيطرة الاقتصادية واستمرار التبعية الاقتصادية بعد الاستقلال - تسليل النفوذ الأجنبي عن طريق رؤس الأموال أو القروض والخبراء... الخ

الطريق إلى الوحدة الأفريقية

نلاحظ أن موجة التحرر والاستقلال التي اجتاحت قارة أفريقيا منذ عام ١٩٥٥ والتي استمرت حتى شهدت مولد ثلاث وثلاثين دولة أفريقية مستقلة حتى عام ١٩٦٤، هذه الموجة قد جاءت في أعقابها موجة أخرى من الاجتماعات والمؤتمرات التي شارك فيها رؤساء الدول الأفريقية المستقلة والمستوون فيها.

قضى الفترة ما بين إبريل سنة ١٩٥٨ ، وديسمبر سنة ١٩٦١ مثلاً بلغ مجموع المؤتمرات الدولية والاجتماعات السياسية الافريقية الخالصة ثمانين مؤتمراً واجتماعاً (١).

وقد اسفرت هذه المؤتمرات والاجتماعات عن تكوين بعض المنظمات الدولية الافريقية ، مثل اتحاد مالى (١٩٥٩) الذى تكون من السنغال والسودان الفرنسى وفولتا العليا وداهومى ، والذى لم يلبث أن انحل فى العام التالى . كذلك تكون « اتحاد الدول الافريقية » (١٩٦١) ، وهو الاتحاد الذى ربط بين كل من جمهوريات مالى وغينيا وغانا ، ولكن هذا الاتحاد الثلاثى لم تكن له نتائج ايجابية ملموسة . كذلك تكونت منظمات اخرى مثل منظمة الدار البيضاء (١٩٦١) . وهذه المنظمات كلها مهدت الطريق لإقامة المنظمة الافريقية الشاملة التى تكونت ابان مؤتمر أديس أبابا (١٩٦٣) .

وقد لعبت القاهرة دوراً فعالاً فى أبرز هذه المؤتمرات والاجتماعات وأهمها مؤتمرات أكرا ، الدار البيضاء ، أديس أبابا ، القاهرة .

فى أكرا تجتمع الدول الافريقية المستقلة لأول مرة لتؤكد الشخصية الافريقية . وكان حضور ممثل هذه الدول لحفلات اعلان استقلال غانا (مارس ١٩٥٨) فرصة لمباحثات دارت بين الرئيس الغانى وبينهم . وخلال هذه المباحثات تبين للجميع أن هناك اتفاقاً عاماً بين الدول الافريقية إزاء المواقف السياسية الدولية . وبدأت الفرصة سانحة لخلق تجمع افريقى يعمل على تأكيد الشخصية الافريقية ويقدم مساعدات لشعوب إفريقيا التى تناضل فى سبيل تحرورها واستقلالها ، ويعمل على بحث شئون إفريقيا بحرية ودون تدخل من الخارج .

(١) د. بطرس غالى : منظمة الوحدة الافريقية - ١٩٦٤ - ص ٤ .

هو على ذلك فيعتبر مثل هذا التجمع تحديا كاملا لموقف الدول الأوروبية في افريقيا .
وهكذا تخرج فكرة عقد مؤتمر أكراد هامة غانا ، الى الوجود (١٥ - ٢٢
ابريل ١٩٥٨) . وقد أجمع المراقبون السياسيون في العالم على أن هذا المؤتمر
هو أول خطوة في المرحلة الأخيرة الخامسة لتحرر افريقيا نهائيا وظهورها في
المجتمع الدولي كقوة مستقلة (١)

واشترك في المؤتمر الدول الافريقية المستقلة الآتية : أثيوبيا ، غانا ،
ليبيريا ، ليبيا ، المغرب ، السودان ، تونس ، والجمهورية العربية المتحدة . وقد
مثل الجمهورية العربية المتحدة في المؤتمر وفد برئاسة وزير الخارجية محمود فوزي .
وفي يوم الافتتاح أرسل الرئيس جمال عبد الناصر برقية الى المؤتمر يؤيده ويبارك
جهوده ويقول فيها : « إن شعب الجمهورية العربية المتحدة إذ يشترك في هذا
المؤتمر يضع كل قواه في خدمة هذا التضامن الذي يربط بين الشعوب التي تريد
أن تقرر مصيرها بنفسها دون دخيل وأن تنال خيراتها أرضها دون مقتصب وأن
يتحقق لبنائها كافة ما للانسان الحر من حقوق » .

وقد عقد مؤتمر أكراد دون اشتراك اتحاد جنوب افريقيا فيه . فالمؤتمر كان قد
حدد أهدافه ، وهي تتعارض مع سياسة جنوب افريقيا المعتمدة في التفريق
العنصري . ويصدر المؤتمر قرارا بالتسك بالمبادئ التي أعلنها مؤتمر بانكو
(القرار الأول) . ويؤكد المؤتمر ويدعو الى مقاومة التفرقة العنصرية وتأمين
سيادة الدول الافريقية المستقلة ومساعدة الدول الافريقية التي لم تنل استقلالها
بعد . وهو يندد أيضا بالتدخل الاجنبي في شتى أشكاله وذلك رغبة في تأكيد
الشخصية الافريقية ووقوفها الى جانب السلام (القراران الرابع والخامس) .
كذلك يتخذ المؤتمر قرارا خاصا بالجوائز . وفيه يعترف بأن جبهة التحرير

(١) انظر : د . عبد الملك عودة . السياسة والحكم في افريقيا - ١٩٥٩ - ص ٥٧

الوطنى الجزائرى هى الهيئة الوحيدة التى تمثل الشعب الجزائرى، وبحث فرنسا على الدخول فى مفاوضات عاجلة معها للوصول الى تسوية نهائية وعادلة للمشكلة (القرار الثالث) . (١)

وفى الدار البيضاء يجتمع بعض أقطاب القارة الافريقية لبحث شئونها ، فى الفترة ما بين ٣ ، ٧ يناير سنة ١٩٦١ . ويعتبر ذلك الاجتماع أول جهد افريقى منظم لأقطاب القارة لهذا الغرض . وقد سبق المؤتمر بسلسلة من الاجتماعات والمقابلات بين ممثلى الدول التى اشتركت فيه ، ثم يعقد بناء على دعوة من الملك محمد الخامس ملك المغرب وقتئذ . وفى ذلك المؤتمر يشترك مع الملك المغربى من الرؤساء جمال عبد الناصر وكوامى نكروما رئيس غانا وأحمد سيكو توري رئيس غينيا وموديبو كيتا رئيس مالى وعباس فرحات رئيس الحكومة المؤقتة للجزائر فى ذلك الوقت . ويحضر المؤتمر أيضا ممثل شخصى لملك ليبيا هو وزير خارجية المملكة الليبية .

ويتمخض هذا النشاط عن تكوين منظمة الدار البيضاء ، ، وهى أول منظمة جمعت بين دول افريقيا العربية وغير العربية ، وأدخلت فى القارة الافريقية مبادئ ثوريه جديدة كانت ذات أثر فى المبادئ التى قامت عليها منظمة الوحدة الافريقية فيما بعد . وكانت لمنظمة الدار البيضاء هيئات عامه مثل اللجنة السياسية الافريقية واللجنة الاقتصادية واللجنة الثقافية . . . الخ .

والميثاق الافريقى الذى وقعه الاقطاب عقب هذه الاجتماعات تضمن مبادئ عامه ومنها مبدأ الوحدة الافريقية الكاملة ، ومبدأ عدم الانحياز ومبدأ محاربة الاستعمار ومبدأ يحض على تطبيق الروح الاشتراكية اذ يقول « من الضرورى أنه

(١) النظر قرارات المؤتمر فى السياسة والحكم فى افريقيا - ص ٥٠٩ - ٥٢٥

توجه الدول الأفريقية خططها السياسية والاقتصادية والاجتماعية نحو إستغلال ثروتها القومية لصالح شعوبها ، وضمان توزيع هذه الثروة توزيعا عادلا بين جميع مواطنيها . ، كذلك تؤكد قرارات الميثاق العزم على نصره الحركات التحررية في جميع أنحاء أفريقيا . وتحقيق وحدتها ، واتخاذ الإجراءات العملية للتعاون الأفريقي في مجالات السياسة والثقافة والاقتصاد والجيش الأفريقية . كذلك بحث المؤتمر قضايا القارة الأفريقية المتعلقة حيثئذ ، وهي قضايا الجزائر وموريتانيا ورواندا وأرندى والتفرقة العنصرية والتجارب الدرية . (١)

وفي ١٧ يونيو ١٩٦٢ يعقد في القاهرة مؤتمر لأقطاب أفريقيا . وذلك في خلال الدورة الثانية لـ انعقاد اللجنة السياسية لميثاق الدار البيضاء الأفريقي بالقاهرة . ويحضر هذا المؤتمر من الرؤساء جمال عبد الناصر ، والملك الحسن ، وموديبيوكيتا وبن يوسف بن خدة رئيس حكومة الجزائر المؤقتة ثم وزير خارجية غانا . ويقوم الرؤساء باستعراض الحالة الدولية بصفة عامة والمشاكل الأفريقية بصفة خاصة ويسفر المؤتمر عن قرارات تؤكد كفاح القارة الأفريقية لتحرر والاستقلال وتعمل على صالح الشعب الأفريقي .

منظمة الوحدة الأفريقية

وفي أديس أبابا يعقد مؤتمر من رؤساء الدول الأفريقية (٢٢ - ٢٥ مايو سنة ١٩٦٣) . وهو تتويج لجهود المخلصين من قادة أفريقيا في سبيل الإعداد للوحدة الأفريقية . وقد اشتركت في ذلك المؤتمر ٣٠ دولة أفريقية مستقلة هي :- الجمهورية العربية المتحدة . ليبيا . تونس . الجزائر . مالي . النيجر . تشاد .

(١) أنظر : د . بلس غال - منظمة الوحدة الأفريقية ص ٢٧ - ٢٩ :

السودان . أثيوبيا . الصومال . أوغندا . رواندا . بوروندي . تنجانيقا .
الكونغو (ليو بولدفيل) . الكونغو (برازافيل) . جابون . جمهورية وسط
أفريقيا . الكاميرون . نيجيريا . داهومي . غانا . فولتا العليا . ساحل العاج .
ليبيريا . سيراليون . غينيا . السنغال . مدغشقر . موريتانيا .

وبذلك يعتبر هذا المؤتمر الأول من نوعه في تاريخ القارة نظرا لهذا
العدد الكبير من رؤساء الدول الذين شاركوا فيه . وترجع فكرة عقده
إلى أيام عقد مؤتمر الدار البيضاء حيث كانت يأمل المجتمعون هناك
أن يتجه باقي رؤساء الدول الأفريقية إلى بحث مسألة مستقبل سكان
قارة أفريقيا الذين قاسوا - ولا يزال البعض منهم يقاسى - من نير
الاستعمار والاستعباد . ولذلك يترك ميثاق الدار البيضاء مفتوحا لعضوية باقي
الدول الأفريقية . ويعقد بعدئذ مؤتمر لاجوس (١٩٦٢) الذي ضم دولا من
مجموعة منروfia ودولا من مجموعة برازافيل ، ولم تشارك فيه مجموعة الدار البيضاء
لإغفال دعوة الجزائر . فمجموعة برازافيل ، وهي تتمتع بأغلبية داخل مجموعة
منروfia ، اتخذت هذا الموقف ترضية لفرنسا . وبعدئذ أخذ عدد لا بأس به من
رؤساء الدول الأفريقية يحاولون التوفيق بين مجموعات الدار البيضاء ومنروfia
وبرازافيل للاجتماع في مؤتمر يعقد في أديس أبابا .

وحاولت الدول الاستعمارية واسرائيل بث العقبات في طريق هذا التقارب .
ولكن الروح الطيبة التي سادت عواصم الدول الأفريقية انتهت بأن دعا امبراطور
الحبشة إلى عقد مؤتمر يضم جميع رؤساء الدول الأفريقية المستقلة في أديس أبابا .
وقد سبق عقد هذا المؤتمر ، آخر تحضيرى لوزراء خارجية الدول الأفريقية
اتفق فيه على جدول أعمال مؤتمر الانطاب . وعقد المؤتمر بالفعل ونجح نجاحا

بأمر رغم مناورات الدول الاستعمارية لإفشاله وبث التفرقة بين الدول الأفريقية، أو محاولاتها لربط الكثير من دول أفريقيا بالسوق الأوروبية المشتركة قبل افتتاح المؤتمر لسد الطريق أمام الدول التي تسهم بأي مجهود يساعد على إنشاء سوق أفريقية مشتركة^(١).

وفي المؤتمر قام الرئيس جمال عبد الناصر يلخص المهمة التي ينظرها المؤتمر كما تتصورها الجمهورية العربية المتحدة فأوجز وبلغ إذ بين :

أولاً : تعتبر الجمهورية العربية المتحدة أن القارة الأفريقية تواجه اليوم أقصى مراحل نضالها رغم أعلام الاستقلال التي ارتفعت على أرض القارة خلال السنوات الأخيرة . فهناك الاضطهاد العنصري ، وهناك محاولات اصطناع أدوات للاستعمار جديدة ومبتكرة لتسلل حق وراء أعلام الأمم المتحدة ، وهناك أمر اتخاذ أراضي شعوب القارة ميداناً للتجارب الذرية . وهناك عمليات اغتصاب أراضي الشعوب وإباحتها لمستوطنين جاءوا من بعيد ، وهناك عمليات التفتيل بالسماعات ، وهناك مشكلات التخلف والتنمية . وهناك مشكلات الحرب الباردة وتحريض الأخ على أخيه الخ .

ثانياً : تعتبر الجمهورية العربية المتحدة أن هذه المرحلة من النضال الأفريقي تقتضي أول ما تقتضي وجود إرادة أفريقية حرة واحدة . ووجود هذا المؤتمر في حد ذاته دليل على وجود هذه الإرادة .

ثالثاً : هذه الإرادة الحرة الواحدة تحتاج إلى عقل منظم وإلى أعصاب محررة تستطيع أن تصمد لما يواجهها من تحديات ، وتستطيع أن تحقق الآمال الأفريقية

(١) أنظر : أحمد سوار : مؤتمر القمة الأفريقي ص ١٤

العظمى ، وهذه هى مهمة المؤتمر وجهوده .

ويقترح الرئيس جمال عبدالناصر فى المؤتمر - بحكم ما تفرضه علينا مسئولياتنا فى القارة - اتخاذ بعض الخطوات الإيجابية كسلاح المقاطعة الكاملة مثلاً لعلاج مشكلة التمييز والاضطهاد العنصرى ، وتكوين جامعة أفريقية وعمل ميثاق لكل أفريقيا وعقد اجتماعات دورية لكل رؤساء دول أفريقيا وعملها الشعبين .

وأخيراً يتمخض المؤتمر عن عقد ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية لدول القارة الأفريقية ومدغشقر والجزور المجاورة للقارة . وفى هذا الميثاق تبدو واضحة روح آراء واقتراحات المخلصين من قادة أفريقيا عامة واتجاهات الرئيس المصرى بصفة خاصة . ويتسكون ميثاق أديس أبابا من ديباجة وثلاث وثلاثين مادة . وأهم ما جاء بالديباجة أنها تؤكد تمثى ميثاق أديس أبابا مع ميثاق الأمم المتحدة . ويحتوى الميثاق على المبادئ التى تنظم علاقات الدول الأفريقية بعضها ببعض من ناحية وعلاقتها مع العالم من ناحية أخرى . وفى هذا المجال يؤكد ميثاق أديس أبابا العزم على محاربة الاستعمار بجميع صوره واتباع سياسة عدم الانحياز . وعلى ذلك فؤتمر أديس أبابا يعتبر نقطة لقاء بين دول القارة ، كما يعتبر نقطة تحول فى تاريخها .

وفى يوليو من العام التالى (١٩٦٤) ، وبعد عام تقريباً من عمر الوحدة الأفريقية ، يجتمع فى القاهرة ملوك ورؤساء الدول الأفريقية المستقلة ، وذلك تطبيقاً لميثاق الوحدة الذى ينص على اجتماع المؤتمر مرة على الأقل كل عام بناء على طلب أية دولة عضو وموافقة أغلبية الدول الأعضاء (المادة التاسعة) . وفى هذه الدورة (١٧ - ٢١ يوليو) ، كما يقول البيان المشترك ، تولى المؤتمر بحث الأساليب والوسائل التى تؤدى إلى تدعيم التعاون داخل القارة الأفريقية

وذلك في مجال المحاولات التي تبذل للوصول إلى الهدف الاسمي وهو تحقيق التضامن والوحدة الأفريقية .

وقد أصدر المؤتمر قراراته^(١) وهي تتناول تصفية الاستثمار والتفرقة العنصرية ومساعدة حركات التحرير ودعم الوحدة الأفريقية والطرق التي تؤدي إلى كل ذلك . وفي المؤتمر تم البناء النهائي لمنظمة الوحدة الأفريقية واختيرت العاصمة الأثيوبية مقراً لها كما تم اختيار سكرتير عام للمنظمة من غينيا .

(١) أنظر صحيفة الأهرام - ٢٢ يوليو ١٩٦٤

الثورة في المجال الدولي (٢)

الدائرة العربية

القومية العربية

عاش العرب في المنطقة الممتدة من شبه الجزيرة العربية والمحيط الهندي إلى شرق البحر المتوسط وشمال أفريقيا حتى المحيط الأطلنطي غرباً قروناً طويلة ، وقد ربطت بينهم روابط تاريخية وجغرافية ومصالح اقتصادية ، ثم روابط من وحدة الدين واللغة والثقافة بعد أن برز نور الإسلام في شبه الجزيرة العربية . وهذه الروابط كانت تدفع العرب دائماً إلى الوحدة وتمتعها كما تحتمل ارتباط الشعب العربي بهذا الشعور الجارف ، الشعور بالقومية العربية . وقد أحس الشعب العربي بهذه الضرورة ، ضرورة الوحدة العربية والقومية العربية ، فعمل على تحقيقها ووجودها والمحافظة عليها على مر العصور رغم ما تعرض له من ظروف ومحن . وما هي الأمة العربية اليوم مرة أخرى وقد اجتمعت على وحدة الأمل قطعاً إلى وحدة المستقبل .

والنكسة التي أصابت الحضارة العربية في مصر بوقوعها مع البلاد العربية الأخرى في قبضة الأتراك العثمانيين في النصف الأول من القرن السادس عشر لم تؤثر كثيراً على فكرة الوحدة العربية والشعور بالقومية العربية . فالعالم العربي كانت ، وستظل ، تجمعها وحدة الدين واللغة والمصالح . وبجيء الحملة الفرنسية إلى مصر عمل على إذكاء روح القومية كما رأينا . ولكن ما أن تكون بعدئذ أمبراطورية عربية كبرى في المنطقة بجهود عرب مصر ووادي النيل ، وذلك بعد أن نصب الشعب في مصر بإرادته محمد علي حاكماً عليه ، حتى تتصدى الدول الكبرى لهذه الموجة العربية العارمة ، وتتدخل حتى تنكش حدود الدولة العربية

في وادي النيل . ويقف الاستعمار بالمرصاد لمصر العربية خشية إنتفاضة المصادر مرة أخرى حتى يتمكن منها ويتم الاحتلال الإنجليزي لمصر . واهتمام أوروبا بحركة الجامعة الإسلامية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ومحاربتها إياها ، رغم أن هذه الحركة لم تصل إل درجة من الحيوية والخطورة بالشكل الذي تصوره خيال ساسة أوروبا (١) ، كل ذلك إنما يفسره هلع أوروبا من عودة الوحدة العربية والقضاء على مصالح أوروبا الاستعمارية في العالم العربي والإسلامي . ولكن ذلك أيضاً لم ينجح في القضاء على الوحدة العربية والشعور بالقومية العربية . فالاحتلال الإنجليزي لمصر (١٨٨٢) والفرنسي للجزائر من قبل (١٨٣٠) ثم لتونس (١٨٨١) ومراكش (١٩١١) ، والاحتلال الإيطالي لليبيا (١٨١٢) ثم إقتسام إنجلترا وفرنسا للشرق العربي عقب الحرب العالمية الأولى ، كل ذلك إنما كان عاملاً على بحث اليقظة العربية في العالم العربي . وقامت حركات التحرر من الإستعمار في كل مكان . والآن تسوء هذه الحركات ليتمتع العرب ، فضلاً عن ذلك ، من التقسيمات المصطنعة التي فرضها الاستعمار على بلادهم . وكنا في هذا الأثناء نستفيد من تجاربنا مع الاستعمار . وهذه الحركات جميعها يتوجها كفاح جمال عبد الناصر ، منذ كان طالباً يمثل كفاح الآلاف منهم في عهد الاحتلال ، ثم ضابطاً بالجيش يعمل للثورة على الاستعمار والخيانة ، ثم قائداً للثورة ورائداً للقومية العربية وبأعنا نجد العرب . وبذلك تظهر القومية العربية مرة أخرى ماوداً عملاقاً تتطلع إليها كل الشعوب العربية كيامل لها تستمد منه القوة والحماية ، وهي في نفس الوقت قومية لا ترمي إلى السيطرة على الغير ، بل تهدف إل تعايش سلمي بحوار القوميات الأخرى ، وتشجع التعاون الدولي ، وتؤمن بالحياد الإيجابي وعدم الانحياز وتبنيه .

(١) أنظر : د. حسن صبحي - التناقص الاستعماري والأوروبي في المغرب (١٨٨٤-١٩٠٤) .

فالوحدة العربية حقيقة موجودة منذ زمن طويل والقومية العربية شعور عرفه وأحس به العرب إبان تاريخهم الطويل المجيد . وعلى ذلك فهذه الوحدة وتلك القومية غير مرتبطة بشخص أو بأشخاص ، إنما هي مرتبطة بوجود الشعب العربي وكيانه . وينبغي ، كما يقول الرئيس عبد الناصر في حديث له لصحيفة الاوبزفر البريطانية ، (١) ، الفصل بين الوحدة العربية كتيار تاريخي قديم ومستمر وبين أى فرد يتحمل في لحظة من اللحظات مسئولية العمل من أجلها . إن دهوة الوحدة العربية بدأت من قبل جمال عبد الناصر وستبقى بعد جمال عبد الناصر .

وقد ظهر الإتجاه العربي وبدأت السياسة العربية لمصر منذ الأيام الأولى للثورة . ففي هذه الأثناء يظهر د فلسفة الثورة ، وفيه يقول الرئيس : « ولن نستطيع أن ننظر إلى خريطة العالم نظرة بلهاء لا ندرك بها مكاننا على هذه الخريطة ودورنا بحكم هذا المكان — أي يمكن أن نتجاهل أن هناك دائرة عربية تحيط بنا ، وأن هذه الدائرة منا ونحن منها ، إمتزج تاريخنا بتاريخها ، وارتبطت مصالحنا بمصالحها ... حقيقة وفعلًا وليس بمجرد كلام ؟ » . فتورة ٢٣ يوليو كانت إذن نقطة إنطلاق للقومية العربية بشكلها الحديث . وتأخذ سياسة الثورة في الميدان العربي في الوضوح والتبلور فتكون القومية العربية هي دعامة هذه السياسة على إعتبار أن القومية العربية مرتبطة بالحياة السياسية للشعب العربي كما أنها مرتبطة بالسياسة العالمية .

ففيما يتعلق بالناحية الأولى ، فالقومية العربية تعتبر الوطن العربي كلاً لا يتجزأ . وعلى ذلك فالانضال القومى لتحريره وتوحيده وحدة لا تتجزأ . والقومية العربية إذن ضرورية لتحقيق هدف كل شعب عربي في تطلعه نحو الحرية ، كما أنها

(١) أنظر : صحيفة الجمهورية ٦ يوليو ١٩٦٤ .

أمن لمصر وأمن لكل بلد عربي ، ووسيلتهما في ذلك الكشف وذلك من أجل
البقاء الدائم لهذه الشعوب العربية وتحقيق الرفاهية والتقدم الدائمين .

وقد وضع الميثاق أساساً للقومية العربية وللوحدة في ضوء تجربة الوحدة مع
سوريا ثم أزمة الانفصال . فيؤكد الميثاق وحدة الهدف كضرورة من ضرورات
النضال العربي . وفي ذلك المعنى يقول الميثاق : « إن مفهوم الوحدة العربية تجاوز
النطاق الذي كان يفرض التقاء حكم الأمة العربية ليكون من لقاءهم صورة
لتضامن الحكومات . إن مرحلة الثورة الاجتماعية تقدمت بهذا المفهوم السطحي
للوحدة العربية ودفعت به خطوة نحو مرحلة أصبحت فيها وحدة الهدف هي
ضرورة الوحدة . وإن وحدة الهدف الحقيقية قائمة عند القواعد الشعبية في صورة
الأمة العربية كلها . . واختلاف الأهداف عند الفئات الحاكمة صورة من صور
التطور المحتمى الثوري واختلاف مراحلها بين الشعوب العربية . . لكن وحدة
الهدف عند القواعد الشعبية هي التي ستكفل بسد الفجوات الناشئة عن اختلاف
مراحل التطور » .

ويرتبط بهذا الأساس للقومية العربية أساس آخر ، هو الاختيار وليس
الفرض والإرغام . فالقومية العربية - كما يقول الرئيس - « تعني الحرية في تحقيقها
حرية كل شعب في أن يعلن إرادته وتعني أيضاً القيادة للشعب العربي لا لفرد أو
أفراد . لأن هذه القيادة ستكون قيادة مستمرة دائمة وأما الفرد فهو زائل » .
ويقول الميثاق : « إن الوحدة لا يمكن - بل لا ينبغي - أن تكون فرضاً ، . وفي
خلال زيارة الرئيس جمال عبد الناصر لشعب اليمن في أواخر أبريل ١٩٦٤
يطالب الشعب اليمني بالوحدة ، فيجيب الرئيس بأن الوحدة قائمة ولكن الوحدة
الدستورية لن تتم قبل انسحاب القوات المصرية من اليمن » .

وفيما يختص بالأمم الثاني ، ارتباط القومية العربية بالسياسة العالمية ، فإن

هناك - على الأقل - حرباً استثمارية قائمة عندها . ويوضح الرئيس جمال عبدالناصر هذه النقطة بقوله إن الاستعمار يشعر أن تحقيق القومية العربية وانتصاراتها يعني أنه ستقوم في قلب هذه المنطقة أمة عظمى تلعب دوراً ينتظرهما في التاريخ ، وهو دور قامت به الدول العظمى في الوقت الحاضر . وحقى تقوم الأمة العربية بهذا الدور ، فمليتها ألا تقبل أو تخضع لمناطق النفوذ ، وعليها ألا تكون داخل الأحلاف أو تابعة لمعسكر من المعسكرات وألا تقبل سياسة الانحياز وأن تكون ذات سياسة مستقلة تنبع منها ومصالحها . ومن هنا جاء تمسك مصر بميثاق الضمان الجماعي في ظل الجامعة العربية وتبناها كل الأحلاف والتكتلات الأجنبية . وتصبح القاهرة ملاذاً ليس لأحرار العرب فحسب ، بل للأحرار من كل مكان . ولا تتوانى حكومتها عن تقديم كل تأييد للقومية العربية في كل أرجاء الوطن العربي بالقول والفعل . وفي غمار نضال الشعوب العربية للتحرر التام ، يربطها جميعاً مبدأ وحدة الهدف ، يحدث اللقاء بين العواصم العربية .

الجمهورية العربية المتحدة

وكرد فعل طبيعي لذلك الشعور الفيضاني وإيمان عميق بالقومية العربية تجسدت الوحدة بين سوريا ومصر ، وذلك بعد سلسلة من مظاهر التقارب والتآلف بين الشعبين . وفكره الوحدة بين سوريا ومصر بدأت بشكل جدي عقب إنشاء حلف بغداد الذي ضم العراق وتركيا ودولاً من حلف الأطلسي . ففي أكتوبر عام ١٩٥٥ يصدق الميثاق العسكري بين سوريا ومصر وفيه ينص على أن كل اعتداء على أحدهما يعتبر موجهاً ضدهما معاً . وظهر واضحا مدى ضرورة هذه الوحدة في عام ١٩٥٧ إبان الأزمة بين سوريا وتركيا واضطراب العلاقات بين الدولتين . وفي هذه الحنة وقفت مصر بجانب سوريا وقدمت لها ما يمكن تقديمه من المساعدات ، ونزلت

القوات المصرية الى سوريا بالاتفاق معها. ودل ذلك على فاعليه الميثاق العسكرى بين الدولتين وأثره فى الشرق الأوسط. وهكذا تتجسم ضرورة إنشاء قوة عربية لحماية العرب ، كما تبدو أيضا مزايا هذه الوحدة من الناحية الاقتصادية .

وهكذا تبدىء سوريا الشقيقة ، شعبا وحكومة ، رغبتهما فى إقامة اتحاد مع مصر . وتتوالى الاجتماعات بين كبار المسؤولين فى الجمهوريتين لاقرار الوحدة والاتفاق على مختلف الشئون المتعلقة بها . وفى دمشق يجتمع مجلس النواب السورى بحضور وفد من مجلس الأمة المصرى ويعد قرارا بالاتحاد الفدرالى بين مصر وسوريا (نوفمبر ١٩٥٧) . وفى ٣١ يناير ١٩٥٨ يجتمع مجلسا الوزراء السورى المصرى اجتماعا تاريخيا فى القاهرة . وفى اليوم التالى (أول فبراير ١٩٥٨) يلتقى رئيس وزراء سوريا ببيانته التاريخى معلنا قيام الجمهورية العربية المتحدة كخطوة أولى نحو تحقيق الوحدة العربية الشاملة . كذلك يشير البيان إلى أن هذه الوحدة العربية هى ثمرة القومية العربية وهى طريق العرب إلى الحرية والسيادة وسبيل من سبيل الإنسانية للتعاون والسلام . وبذا بدأ اندماج الجمهوريتين العربيتين فى دولة عربية ممتدة .

وفى بيانه الذى أعلنه الرئيس جمال عبد الناصر يوم ٥ فبراير (١٩٥٨) يعلن الرئيس المصرى المبادئ التى ستقوم عليها الجمهورية الجديدة فى فترة الانتقال ، ويعصف الدولة الوليدة التى قامت فى هذا المسكن من الشرق بأنها « ليست دخيلة فيه ولا غاصبة ، ليست عادية عليه ولا مستعدية ... دولة تحب ولا تهدد ، تصون ولا تبعد ، تقوى ولا تضعف ، توحد ولا تفرق ، تسالم ولا تفرط ، تشد أزر الصديق ، ترد كيد العدو ، لا تخرب ولا تنعصب ، لا تنحرف ولا تنحاز ، تؤكد العدل وتدعم السلام ، توفر الرغاء لها ولن حولها للبشر جميعا بقدر ما تتحمل وتطبق ، . وفى نفس اليوم الذى التى فيه الرئيس جمال عبد الناصر بيانه

ألقى الرئيس السوري بياناً مشابهاً وأضاف إليه إعلانه بترشيح جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية العربية المتحدة . وبعد ذلك أصدر كل من المجلسين المصري والسوري قراراً في نفس اليوم بالموافقة على إقامة الدولة العربية الجديدة . وفي يوم ٢١ فبراير ١٩٥٨ أجرى استفتاء في مصر وسوريا على الوحدة وعلى اختيار الرئيس . واسفر الاستفتاء في الشمال والجنوب بما يشبه الاجماع على إقرار الوحدة وانتخاب جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية العربية المتحدة .

وفي ٥ مارس سنة ١٩٥٨ أعلن الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة ، والذي قام على أساس بيان الرئيس جمال عبد الناصر في ٥ فبراير ودستور عام ١٩٥٦ المصري ، وذلك إلى حين إعلان موافقة الشعب على الدستور النهائي للدولة الجديدة . وبعد إعلان الدستور بثلاثة أيام وقع بالقاهرة ميثاق الدول العربية المتحدة ، (٨ مارس ١٩٥٨) بين اليمن والجمهورية العربية المتحدة . فالوحدة السورية المصرية لم تكن قد تم حتى تقدمت اليمن بطلب الانضمام إلى الوحدة الجديدة في أمور التمثيل السياسي والدفاع والصحة والتعليم . وفي ذلك الميثاق يترك الباب مفتوحاً لمن يرغب الانضمام اليه من الدول العربية الأخرى . وفي ذلك الاتحاد الجديد تحتفظ كل دولة بشخصيتها الدولية ونظام الحكم فيها ، وتلتص الدول الأعضاء سياسة خارجية موحدة يضمها الاتحاد ، وتتولى هيئة واحدة للاتحاد أمر التمثيل السياسي والقنصل في الخارج ، ويكون للاتحاد قوات مسلحة موحدة لها قائد عام يعينه المجلس الأعلى للاتحاد . ويتكون هذا المجلس من رؤساء الدول الأعضاء ويشرف على شئون الاتحاد .

العراق

وفي يوليو عام ١٩٥٨ تقوم الثورة في العراق يقودها الجيش والاحرار وتطيح بالنظام الملكي هناك وتقوم الجمهورية العراقية . وكانت هذه الثورة في الواقع

امتدادا للدفع الثورى فى الأمة العربية واليقظة العربية والشعور بالقومية ، وهى نفس الدوافع التى أقامت الجمهورية العربية المتحدة . وقد قامت الثورة العراقية ولم يمض بعد شهر على إعلان إنشاء الاتحاد بين العراق والأردن (١٤ فبراير ١٩٥٨) . ولكن الشعب فى العراق كان يعلم تماما أن النظام القائم فى بلاده ، وعهده نورى السعيد والملكية العراقية ، كان ضد القومية العربية وضد الوحدة العربية . ولم يكن حتى نورى السعيد على جمال عبد الناصر وعلى النظام فى مصر أمرا مجهولا ولم تعد مؤامراته ضد الرئيس المصرى بخافية على أحد (١) .

وكان أول عمل للجمهورية العراقية الوليدة فى المجال الدولى أن اعترفت بالجمهورية العربية المتحدة ، وكان العراق فى ظل النظام الملكى يعارض الاعتراف بها ويحاربها . وقد ساندت الجمهورية العربية المتحدة شقيقتها العراق وقتئذ مساندة فعالة . فهى تعلن أن أى اعتداء على العراق اعتداء على الجمهورية العربية ، وذلك فى خمار الاخطار المحدقة بالعراق وقتئذ . فى اليوم التالى لنشوب الثورة تنزل القوات الأمريكية فى لبنان ، ويبدو العالم على وشك الحرب . وفى تلك الأزمة العنيفة ، وبينما الجمهورية العربية تناصر العراق ، فهى تعمل فى نفس الوقت على إقناذ السلم العالمى . ويعلن الرئيس جمال عبد الناصر أن الجمهورية العربية تتمسك بالسلم ولكن فى غير استسلام . ويطالب بحياض الشرق العربى ، ويتصل برؤساء الدول الآسيوية للعمل على منع نشوب الحرب . وهكذا تدير الجمهورية العربية السياسة العربية لإبان تلك الأزمة . فتحافظ على كيان العرب وحقوق شعوبها فى اختيار الحكومات التى يريدونها . وهى تعقد مع العراق اتفاقية تعيد إلى الجامعة العربية كيانها بعد

(١) أنظر : تشايلدرز .. الطريق إلى السويس ص ١٧٦-١٨٢ .

أن كانت مهددة بالانهلال (١٩ يوليو ١٩٥٨) وتعمل في نفس الوقت على تحسين علاقاتها بالسعودية .

ولكن الحياة في العراق ، والشيوعية ، والاطماع الاستعمارية ، كل ذلك عمل على ابتكاس الثورة في العراق وحرمان شعب العراق العربي من مكاسبه . فاقسم الشعب في العراق أحزابا وشيما متقاتلة ، وتنكر عبد الكريم قاسم للقومية العربية . وتنظر الاطماع الاستعمارية بحذر الى ذلك الانقسام في الأمة العربية الواحدة ، ويصرح سياسة بريطانيا المسئولون بأن القوميه العربية وليست الشيوعيه هي الخطر الحقيقي الذي يهدد مصالح بريطانيا في الشرق الأوسط (مايو ١٩٥٩) . وكذلك يصرح ساسة اسرائيل بتصريحات مشابهة .

وتعتمد القومية العربية أمام هذه الأخطار وتنتصر . فالثورة تقوم بعدئذ في العراق لتتقضى على حكم قاسم (٨ فبراير ١٩٦٣) . كذلك تقوم الثورة في سوريا (٨ مارس ١٩٦٣) وتقضى على حكم الرجعية الذي تأمر على الشعب في سوريا بعد نسكة الانفصال (٢٨ سبتمبر ١٩٦١) . وتطبيقا لسياسة الجمهورية العربية التي تنادى بوحدة الهدف قبل وحدة الهدف ومساندة الشعوب في تقرير مصيرها : تسارع الجمهورية العربية الى اعترافها بالوضع في العراق منذ اليوم الاول لقياس الثورة كما تعترف أيضا بالثورة في سوريا وتعلن مساندتها لها بدون حد .

وفي مارس من نفس العام (١٩٦٣) تبدأ محادثات الوحدة في القاهرة بين الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والعراق . ورغم الوصول الى اتفاق بهذا الشأن فإن الأمور تتعقد مرة أخرى ، ويساعد على ذلك اضطراب الحكم والأحوال الداخلية في كل من العراق وسوريا . والواقع أن الوحدة عمل شاق ومعنى ومهم مضخم . وهي تواجه تحديات كبيرة من الاستعمار والصهيونية والرجع

والاقطاع والانتهازية . وعلى أى حال فهذه التجربة مع سوريا قد أكدت إمكانية الوحدة وأكدت سلامة الحتمية التاريخية للوحدة وضرورتها . ونلاحظ ، كما قال السيد الرئيس جمال عبد الناصر ، أن الوحدة حتى وهى فى مرحلة التراجع المؤقت بعد نكسة الانفصال كانت أقوى من أهدائها ، فقد حطمتهم بأكثر مما استطاعوا تحطيمها . وقد بات الشعب العربى الآن يعتقد عن ثقة بأن الوحدة حتمية وأنها لا بد أن تتم ، وأنه من المحتمل أن تتعطل أو تتغير بضعة سنوات ولكنها حتمية تاريخية لا بد أن تتحقق (١) .

أما فى العراق فقد انتهى الأمر هناك إلى الاستقرار بعد أن قبض عهد السلام عارف على زمام الأمور وتولى رئاسة الجمهورية العراقية . ومنذ ذلك الوقت والجمهورية العراقية تسير حثيثاً نحو الوحدة العربية الشاملة والاشتراكية العربية . ووقع الرئيسان جمال عبد الناصر وعبد السلام عارف اتفاقاً (٢٦ مايو ١٩٦٤) يهدف إلى تنسيق سياسى كامل بين العراق والجمهورية العربية المتحدة ، وذلك أثر اجتماعات الرئيسين التى بدأت يوم ١٣ مايو عند وصول الرئيس العراقى الى أسوان لحضور احتفالات انتهاء المرحلة الأولى من بناء السد العالى وتحويل مجرى النيل . ونص الاتفاق على تشكيل مجلس رئاسية مشترك للجمهوريتين من رئيس الجمهورية العربية المتحدة ورئيس جمهورية العراق وعدد من الأعضاء . ويتولى المجلس دراسة وتنفيذ الخطوات اللازمة لإقامة الوحدة بين البلدين ، وتخطيط وتنسيق سياستهما فى المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفى ميدان الإعلام . كذلك يعمل المجلس على تحقيق الوحدة الفكرية بين الشعب

(١) أنظر: أقوال الرئيس جمال عبد الناصر بهذا الصدد (صحيفة الأهرام ٢٢ فبراير ١٩٦٥ ، الجمهورية ١٣ نوفمبر ١٩٦٤) .

العربي في العراق ومصر عن طريق التنظيم الشعبي في كل منهما والعمل على توحيد التنظيميين في المستقبل (١).

وفي الشهر التالي يعلن الرئيس عبد السلام عارف ميشاق الحركة العربية الواحدة ومشروع النظام الاساسي للاتحاد الاشتراكي العربي بالعراق ، وهو ميشاق شبه بالميثاق الوطني للجمهورية العربية المتحدة ، وذلك إيماناً من شعب العراق بوحدة الفكر والتنظيم والاهداف . كذلك يؤكد الرئيس العراقي أن الوحدة بين العراق والجمهورية العربية المتحدة ستتم قريباً . وتسير حركة التأميم في العراق حثيثاً ويعنى الشعب في طريق التحول الاشتراكي . ويقول عارف أننا نعتبر الجمهورية العربية المتحدة القاعدة القومية التحررية في الوطن العربي ونواة مقدمة للوحدة العربية (٢) .

المحورب العربي

وفي ضوء السياسة العربية التي رسمتها الثورة تجمد قضية الجنوب العربي في القاهرة . سنداً كما يجمد فيها الاحرار من الجنوب ، والاحرار في كل مكان ، ملاذاً وهرباً . وتقرر رابطة الجنوب (١٩٥٦) ، وكانت قد تأسست في عدن عام ١٩٤٨ لارساء قواعده النضال في الجنوب ، ربط نضالها في الجنوب بالنضال العربي العام في سبيل التحرر والوحدة العربية وتطوير المجتمع العربي إلى مستوى أفضل . ويتخذ رئيس الرابطة وأمينها العام القاهرة مقراً لهما ويؤسسان فيها مكتب الجنوب العربي في أواخر عام ١٩٥٦ ، وذلك بعد نفي السلطات البريطانية لهما . وكان المؤتمر الاسيوي الافريقي بالقاهرة بجالا لعرض قضية الجنوب العربي فاحتلت مكانها وسط قضايا

(١) الامرام ٢٧ مايو ١٩٦٤ .

(٢) الجمهورية ١٥ يوليو ١٩٦٤

الشعوب الآسيوية والافريقية المناضلة (ديسمبر ١٩٥٧). وحينما يشتد العدوان البريطاني في الجنوب في منتصف عام ١٩٥٨ ترى الرابطة عرض القضية على الامم المتحدة يساندها في ذلك الانتصارات العربية المتتالية . وتحاول انجلترا في هذه الاثناء أن تلعب بشمار الوحدة ، هذه الاغنية التي يتغنى بها الشعب العربي ، والامل الذي خلب لب الجماهير في العالم العربي ، فبدأت تقيم في فبراير من عام ١٩٥٩ ما أسمته باتحاد امارات الجنوب العربي ، وذلك بالاتفاق مع السلاطين والمشايخ في الجنوب ، لخدمة أهدافها. ولكن هذا الاجراء يقابل بمقاومة شديدة من شعب الجنوب .

وقد استطاعت رابطة الجنوب العربي أن تدمج كل قضايا الجنوب العربي في قضية واحدة . ولكن البين في ظل الرجعية ، كانت تعمل على تخريب الحركة الوطنية في الجنوب وتعرقل إثارة الموضوع حتى في اجتماعات الجامعة العربية . وفي قس الوقت يواصل الشعب العربي في الجنوب نضاله ضد الاستعمار وتوسع جبهة المقاومة والقتال . وهدف الشعب من ذلك هو انتقال السيادة إليه وإجراء انتخابات عامة تحت إشراف دولة محايدة لانتخاب مجلس وطني تنبثق عنه حكومة وطنية تعمل من أجل الاهداف العربية الكبرى . وقد جاء قرار هيئة الامم المتحدة في أواخر عام ١٩٦١ مؤيدا لرغبات شعب هذه المنطقة. فهي تقرر تكوين لجنة لتصفية الاستعمار في العالم وهذا يفتح بابا جديدا أمام الحركة الوطنية في الجنوب . وتمنح كفاح الحركة في هذا المجال عن صدور قرارات لجنة تصفية الاستعمار (٣ مايو ١٩٦٣) بأن من حق شعب الجنوب العربي أن يقرر مصيره وينال استقلاله، وذلك ضمن قرارات أخرى تدين موقف بريطانيا في الجنوب^(١).

(١) انظر هذه القرارات وموافقة هيئة الامم المتحدة عليها في ديسمبر ١٩٦٣ . الجنوب

وبعدئذ تقرر اللجنة استقلال عدن واستفتاء المحميات في مصرها (٩ أبريل ١٩٦٤) .

وفي أواخر أبريل ١٩٦٤ يزور الرئيس جمال عبد الناصر اليمن ، وهناك يطالب الاستعمار البريطاني بأن يرفع يده عن الجنوب ويرحل . ولكن يبدو أن بريطانيا لا تنوى أن تتخلى بسهولة عن عدن ذلك المركز الاستراتيجي الهام في طريق مواصلاتها إلى الشرق ، أو الانسحاب من الجنوب العربي وجنوب شرق شبه الجزيرة . ويبدو ذلك واضحا في تصريحات سياسة بريطانيا وفي اتجاه الرأي العام بها . وشهد عام ١٩٦٤ موقفا متفجرا في الجنوب المحتل ، وشغلت المشكلة جانبا من مناقشات مجلس العموم البريطاني . كذلك توالى اجتماعات المسئولين بالجامعة العربية بممثلي الهيئات الوطنية والزعماء في الجنوب المحتل وعدن ، وذلك في محاولة لاتخاذ موقف موحد لضرب الاستعمار البريطاني في المنطقة .

التعاون العسكري

وعمل الجمهورية العربية المتحدة لم يعد قاصرا على التعاون مع الشعوب العربية في مجال الفكر والمبادئ والدهوة وتعميق الوعي بينها ، بل امتد أيضا إلى العمل العسكري . حدث ذلك إبان ثورة الجزائر . ففي نوفمبر عام ١٩٥٤ بدأ الكفاح العربي في الجزائر ضد الاستعمار الفرنسي مرحلتيه الإيجابية الحاسمة ، وهب الجزائريون لإرغام فرنسا بقوة السلاح على التخل عن دعاوهم في الجزائر ووضع حد لخططهم الذي يهدف إلى خلق وطن فرنسي في العالم العربي . وبذلك وجدت حركة الكفاح في الجزائر إلى أعنف مما كانت عليه عقب استيلاء الفرنسيين عليها عام ١٨٣٠ ، وبعد أن ظنت فرنسا أنها قد نجحت في ترويض شعب الجزائر وجعلت بلاده مستعمرة فرنسية آمنة

للاسكان والاستثمار في وقت واحد . ووقفت الثورة في مصر إلى جانب الثورة في الجزائر ، وساندتها بكل ما تملك من وسائل الإعلام وفي المحافل الدولية . ورفضت بإباء ودون تردد أن تجعل احتمال تغليبها عن موازنة الثورة في الجزائر موضوعا لمساومة من أى نوع . فالدعوة التي انطلقت من القاهرة كانت تعنى كل بلد عربي وتعلق بالشعب العربي في كل مكان ، وليست لمصلحة بلد عربي على حساب بلد عربي آخر . وبهذه الموازنة ، إلى جانب المساعدات العسكرية على اختلاف صورها ، أمكن لكفاح الجزائر أن يستمر حتى انتصرت الثورة هناك واغتصبت الجزائر حريتها واستقلالها .

وبعد الاستقلال تؤازر الجمهورية العربية المتحدة شقيقتها الجزائر الحرة في عنة البناء وتقدم لها كل ما نستطيع . وتقوم الجزائر المحسرة بدورها في تدعيم الوطن العربي ومساندة الأمة العربية . ويزور الرئيس جمال عبد الناصر الجزائر في مايو من عام ١٩٦٣ بدعوة من الرئيس ابن ييللا . وهناك يلتقى جمال عبدالناصر بشعب الجزائر الذي يستقبله بحماس كبير ، وتدور محادثات بين الرئيسين ، يؤكدان فيها « أن الطريق الذي تسلكه الدولتان نحو تحقيق الاشتراكية النابعة من الواقع العربي . . . هو السبيل إلى إقامة ديمقراطية سليمة . . . » . ويؤكد الرئيسان أيضا عزم شعبيهما الذي لا يتردد على مواصلة العمل من أجل تحرير كل شبر من الوطن العربي ، كذلك تدور مباحثات بين وفدي الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، إبان تلك الزيارة ، تتناول العلاقات بين البلدين ومجالات التعاون المشترك من أعمال وجهود في الميادين الثقافية والاقتصادية والعسكرية والسياسية^(١) .

وتساند الجمهورية العربية المتحدة شعب اليمن في انتفاضته ضد الظلم

(١) انظر نص البيان المنشور في : الثورة العربية الكبرى - ص ٥٨٤-٥٨٧

والتخلف الشديد . ففي سبتمبر من عام ١٩٦٢ قامت الثورة في اليمن ودمرت قلعة من أعتق قلاع الرجعية في العالم العربي . فالشعب اليمني كان يعيش في ظل أسرة حميد الدين بمنزل عن العالم وفي حالة من التأخر يرثى لها . والمجاعات والأمراض والأوبئة في اليمن صارت من سمات الحياة بالنسبة للشعب هناك . وأهدرت كرامة الفرد وحقوقه ، فلم يكن هناك قانون يحدد حقوق الفرد وواجباته وإنما كان أمر الإمام هو القانون السائد . وقد عمد الأئمة في اليمن إلى الحيلولة دون الشعب والتقدم الحقيقي ، ونشروا البغضاء بين القبائل وألبوا البعض منها ضد الآخر ، وذلك حتى ينصرف الناس عن التفكير فيما آلت إليه بلادهم من ضعف وتأخر وفساد وانحطاط^(١) . وقد حدثت محاولات متعددة لقتل الأئمة . فالإمام يحيى قتل عام ١٩٤٨ . وتكررت محاولات قتل ابنه الإمام أحمد فيما بعد . وقد يؤكد البعض صلة بريطانيا بهذه المحاولات^(٢) ، نظراً لعداء الأئمة التقليدي لبريطانيا ، ولكن صلتها بالفساد في الداخل لا شك أقوى وأوثق .

ومنذ اللحظة الأولى لثورة سبتمبر وقد انضمت شعبية هذه الحركة تماماً . فالثورة اليمنية تعلن أهدافها التي تلتقي بأهداف الثورة في مصر . وتبادر الجمهورية العربية إلى موازنة الثورة فتعترف بحكومتها . وتعقد معها اتفاقاً عسكرياً لمواجهة العدوان الخارجي بكل صوره ، وترسل القوات العربية إلى اليمن لحمايتها ثورتها من أعدائها . كذلك تعقد مصر معها اتفاقاً اقتصادياً تقدم بمقتضاه مساعدات اقتصادية وفنية إلى اليمن كما تمددها بكل ما تحتاج إليه من خبرات .

(١) أنظر : الدكتور عبد الرحمن اليشاني - أسرار اليمن - القاهرة . ١٩٦٢ ص ١٩-٣٤

(٢) دكتور عزة النسي - الوطن العربي - ص ٨٥

مؤتمر القمة العربي

وحالما تبدو بوادر خطر خارجي بالنسبة لإحدى الدول العربية ، يتعالى صوت الجمهورية العربية المتحدة بوقاً يجمع الجهود العربية ويكتلها ضد الخطر الداهم المشترك . فشروع إسرائيل الخاص بتحويل مياه نهر الأردن لتعميد النقب كان يحمل معه خطراً مزدوجاً للبلاد العربية . فهو يبنى زيادة الهجرة اليهودية إلى إسرائيل كما يبنى حرمان البلاد العربية المجاورة من مصادر مائية توجد في أرض عربية وثمرتها . ولا يبنى علينا - كما يقول الرئيس في حديث صحفي^(١) - أن نسمح للصهاينة بأن يقروا ويدعموا قبضتهم على الأرض التي اغتصبوها من العرب ، عن طريق سلب المياه العربية وسرقة الأرض العربية والاستمرار في تمزيق الجرح الذي أصاب اللاجئين الفلسطينيين بطردهم من ديارهم .

وهكذا يجرى اقتراح الرئيس جمال عبد الناصر (٢٣ ديسمبر ١٩٦٣) بعقد مؤتمر من الرؤساء والملوك العرب لمعالجة المشكلة الدائمة . وتدعو الجامعة العربية بالتالي إلى عقد هذا المؤتمر وتلاقى الدعوة قبولا جماعيا . وهكذا يصفى الجو العربي من النقيوم التي تراكت فيه من عام ١٩٦١ إلى عام ١٩٦٣ . فتم خلال الاجتماعات الرسمية والخامسة أمكن الاتفاق ليس فقط حول مسألة العد الاسرائيلي بل على تصفية جو العلاقات العربي أيضا ، وبذلك تعود وحدة العرب لتحقيق الهدف الواحد .

وفيما يختص بقرارات المؤتمر ، يتفق المؤتمر على اتخاذ القرارات العملية لإتقاء الخطر الصهيوني المائل ، سواء في الميدان الدقاعي أو الميدان الفنى ،

(١) صحيفة الأهرام - ٧ فبراير ١٩٦٤

أو ميدان تنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره . ويجمع الملوك والرؤساء العرب على إنهاء الخلافات وتصفية الجوار العربي من جميع الشوائب وإيقاف جميع حملات أجهزة الإعلام وتوثيق العلاقات بين الدول العربية . ويدل ذلك الاجتماع على أنه لا يوجد تعارض في سياسة الجمهورية العربية المتحدة فيما يختص بالعمل في المحيط العربي أو المحيط الآسيوي الأفريقي أو المحيط العالمي^(١) . فال مؤتمر يشيد ويرحب بميثاق الوحدة الأفريقية وقرارات مؤتمر باندونج ومبدأ التعايش السلمي بين الدول وسياسة عدم الانحياز . ويبدو الانسجام والتوافق بين عمل المؤتمر والعمل في المحيط الآسيوي الأفريقي وفي المجال العالمي . ويرى المؤتمر أن عقد مزيد من هذه الاجتماعات على أعلى المستويات أمر تقتضيه المصلحة العربية العليا ويجمع على أن يتم ذلك مرة في السنة على الأقل^(٢) .

تم استقبال مدينة الاسكندرية ملوك ورؤساء ثلاثة عشر دولة عربية في لقائهم الثاني وتنفيذا لقرارات مؤتمر القمة العربي الأول . وعقد مجلس الملوك والرؤساء اجتماعات (٥-١١ سبتمبر ١٩٦٤) حققت لإنجازات جديدة في دهم التضامن والعمل العربي المشترك ، وذلك كما يذكر البيان الذي صدر يوم ١١ سبتمبر . وأصدر المجلس قرارات مكاملة لقرارات الدورة السابقة زادت قوة وفاعلية . وكانت وحدة العمل من أجل فلسطين أهم ما حققته هذه الاجتماعات . فال ملاحظ أن الكتلة العربية لم تكن تفتقر أحيانا إلى خلافات متعددة ، ولكن البلاد

(١) أنظر : د. محمد عبد المزم - في الثورة - ص ١٤٥/٦

(٢) أنظر من البيان في صحيفة الأهرام - ١٨ يناير ١٩٦٤

العربية لم تجمع على قضية عربية مثلاً أجمعت على قضية فلسطين. فاتفق المجلس بهذا الصدد القرارات الكفيلة بتنفيذ المخططات العربية وخاصة في الميدانين العسكري والفني ومن بينها بداية العمل الفوري في المشروعات العربية الخاصة باستغلال نهر الأردن وروافده.

كذلك يقرر المجلس مكافحة الاستعمار البريطاني في شبه الجزيرة العربية وتقديم المساعدات لحركة التحرير في الجنوب المحتل وعُمان. وعلى المجلس أيضاً بدعم العلاقات العربية الاخوية بإمارات الخليج العربي كغالبية الحرية العربية التي لا تتجزأ وتحقيقاً للمصالح المشتركة. وهو يقرر أيضاً منع الهجرة الأجنبية إلى الخليج العربي لوقف التدخل الأجنبي إلى تلك المنطقة ولمنع تكرار تجربة فلسطين. وقد بحث المجلس أيضاً وسائل دعم العمل العربي الموحد في نطاق الجامعة العربية سياسياً ودفاعياً واقتصادياً وأكد ضرورة مضاعفة التعاون وقرر المجلس تأليف مجلس عربي مشترك للبحوث الدورية للأغراض السلبية، وإنشاء محكمة العدل العربية. وأكد المجلس ضرورة تصفية القواعد الاستعمارية التي تهدد أمن المنطقة العربية وسلامتها وخاصة في عدن وقبرص، كما أيد كفاح شعوب أنجولا وموزمبيق ورودسيا الجنوبية وغينيا المساهم البرتغالية وجنوب أفريقيا من أجل الحرية، واستنكر محاولات التدخل الأجنبي في الكونغو. وذلك بين، كما أكد المؤتمر، أن التعاون الأفريقي - العربي قاعدة للسياسة العربية (١).

ويلاحظ أنه منذ بدأ عقد مؤتمرات القمة العربية وقد بدأت نتائج هامة تتحقق، ولا سيما ما يتعلق منها بقضية فلسطين ودعم العمل العربي الموحد في مختلف المجالات. قضية فلسطين تسير خطوات محسوسة في طريق التقدم..

(١) انظر نس البان اشترك للمؤتمر - صحيفه الجمهورية ١٢ سبتمبر ١٩٦٤

وأنشئت منظمة تحرير فلسطين كما بدىء في تكوين الجيش الفلسطيني . وتحسنت العلاقات بين الدول العربية واتخذت القضايا المتعلقة بينهما طريقها إلى التسوية والتصفية . فقد تم مثلاً وقف إطلاق النار باليمن في نوفمبر سنة ١٩٦٤ بعد أن تم الاتفاق حول هذا الموضوع بين الرئيس جمال عبد الناصر والملك فيصل . كذلك يتم توقيع اتفاقية الدفاع المشترك من الدول العربية التي لم تكن قد وقعتها من قبل .

بين التحول العظيم والانطلاق العظيم

التحول العظيم

بصدور الدستور المؤقت (مارس ١٩٦٤) وأنعقاد مجلس الأمة (الخميس ٢٦ مارس ١٩٦٤) تنتهى مرحلة التحول العظيم - التى بدأت بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ويبدأ الطريق إلى مرحلة الانطلاق العظيم ويتخذ له معالم واضحة . وهند افتتاح مجلس الأمة ، وبعد أن أوصل الربان الماهر سفينته - بتوفيق من الله وفضله - إلى بر الأمان ، بعد رحلة شاقة في بحر زاهر بالأنواء وجو هاصف مرعد يلتقى الرئيس مع ممثل الشعب ليقول لهم ببساطه وإيمان : إن أقصى أمل أن أصل بالأمامة إلى حيث تلاقى آمال هذا الشعب الخالد... وليس لي مطلب الا أن فتاح لي الفرصة للخدمة العامة في أى موقع يرى الشعب القائد أن أقف فيه .

ويقف الرئيس جمال عبد الناصر أمام ذلك المجلس الذى يمثل تحولا كبيرا في التاريخ السياسى والاجتماعى لمصر ، ليتلو كشف حساب الثورة منذ قيامها^(١) :-

١- القضاء على الاستعمار : تمكنا من طرد الانجليز من بلادنا مرتين ؛ مرة بالمقاومة السلبية وأخرى بالحرب الشاملة . كذلك تم القضاء على القواعد الخفية للاستعمار في أرض الوطن وهى أخطر وأضر . قم تأمين شركة قناة السويس ، وكيزة الاستثمار الرأسمالى الاحتكارى ، وتصفية بقية قواعد الاستثمار الرأسمالى الاحتكارى في الداخل ، وتمصير جميع المصالح المملوكة لدول الاستثمار وكلها أصعب الاقتصاد والسيطرة الحساسة . وفي باندونج أرتفع أعلى نداء جماهى يدوى بمقاومة الاستثمار والتصدى له ، ثم يتمدد الطريق بعد باندونج وبعد انتصار

(١) أنظر خطاب الرئيس في صحيفة الاهرام ٢٧ مارس ١٩٦٤ .

السويس يزداد طولا وعرضا ليمهد لأمنهم زحف للحرية حدث في أفريقيا . وفي الدار البيضاء يتم أول جهد أفريقي منظم نذر نفسه لتحرير شعوب القارة . وفي أديس أبابا ، حيث مشيت دعوة الحياض الإيجابي جنباً إلى جنب مع دعوته مقاومة الاستعمار ، تلتقي إرادة أفريقيا كلها . فالجزيرة لم تكن مجرد خلاص من فواهد الاستعمار وإنما كانت أوسع من ذلك .

٢ — القضاء على الإقطاع . تحقق ذلك بفضل القوانين الاشتراكية . ووصلت مساحة الأرض التي تم الاستيلاء عليها لتوزيعها لصالح الفلاحين ٩٤١٠٤٥٧ فدانا . وتحدد إيجار الأرض الزراعية وعم التعاون وأتاحة فرصة التوظيف للمعاقمين من الفوائد وهناك اتجاه إلى التجميع الزراعي على أوسع نطاق وعلى ذلك إرتفع متوسط دخل الأسر التي استفادت بالأرض الموزعة عليها من الملك الإقطاعيين من ٢٧ جنيهات في السنة إلى ١٥٠ جنيهات في السنة ، وهذا أدى إلى ارتفاع مستوى الحياة للملاك الجدد . من نتائج ذلك أيضا أن الإقطاع تراخت قبضته على المصيرى . بالإضافة إلى ذلك فإن النخب المقيمة في المجتمع المصري بدت أيضا تأثير الإقطاع في العاصمة . فسلطة الحكم في مصر كانت في السنوات التي تلت ثورة عام ١٩١٩ إلى ما قبل ثورة عام ١٩٥٢ قد استقرت بصفة دائمة بين ١٦ أسرة مصرية من كبار ملاك الأراضي ، قدمت من أصولها أوروبية . غالبية الوزراء الذين تولوا مقاليد الحكم في مصر خلال هذه الفترة .

٣ — القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم عملت الثورة على زيادة الانتاج على ألا يعمل ذلك على تعزيز المرافق الفعلية للرأسمالية المتحكمة ولكن بقصد رفاهية الشعب . ولذلك تقيم الثورة وحدات إنتاج قوية يملكها الشعب ، وذلك نواة لقطاع عام ما يثبت أن عزز نفسه بالسيطرة الكاملة على

رأس المسال مشعلا في البنوك وشركات التأمين والتجارة الخارجية التي يجري تأميمها ونقلها إلى الملكية العامة ، ثم اتباعها بقرارات يوليو الاشتراكية (١٩٦١) التي ضمنّت الملكية للجزء الأكبر من وسائل الإنتاج خصوصا في المجال الصناعي . ثم رسمت الثورة الحدود الواضحة للملكية العامة بما لا يسمح بالاستغلال مع منح المجال الواسع للنشاط الخاص . وبهذا يتهاوى الاقطاع التقليدي الذي أراد أن يتحول إلى المظهر المصري للاستغلال الرأسمالي .

٤ - إقامة عدالة اجتماعية . ومعاونة هذه التجربة قد دلت على أن العدالة الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق إلا على دعامتين من الكفاية والعدل ، الكفاية بمعنى زيادة الانتاج والعدل بمعنى توزيع الدخل القومي توزيعاً عادلاً . فبقا يختص بمجالات الكفاية فهي كثيرة . منها الزراعة والصناعة والمواصلات والعلم الخ . كذلك من مجالات العدل القضاء على الاستغلال ، تعزيز حق العدل ، التعليم ، الصحة ، الخ

ففي مجال الزراعة بذلت جهود مفضية في تطوير الزراعة رغم أن الزراعة بطبيعتها أصعب مجالات الانتاج لاستجابة للجهد وأكثرها حاجة إلى الصبر والعناء . فنفذت مشروعات للصرف والري قيمتها ١٢٥ مليون جنيه . وتم استصلاح ٥٠٥ ألف فدان داخل الوادي بخلاف المباحة المستصلحة بالوادي الجديد وعلى الساحل الشمالي الغربي ووادي النطرون . وهناك السد العالي - معجزة الانسان في العصر يحمرى بناؤه (تمت المرحلة الأولى منه وتم تحويل مجرى النيل في ١٥ مايو ١٩٦٤) . وسوف يضيف السد العالي إلى الدخل القومي ٣٣٤ مليون جنيه سنوياً أي ما يقارب نصف الدخل القومي الذي كان لمصر قبل الثورة . وسوف يوفر لإنتاجه مائة مليون جنيه من العملات الصعبة سنوياً ، ويمد رقعة وادي النيل ٢ مليون فدان ويعطى طاقة من الكهرباء بمقياسها ١٠ مليار كيلووات ساعة في السنة . وفي

ميدان الصناعة تطور الانتاج في السلع تطوراً كبيراً . وتم القضاء ١٩٥٠ نصفها جديداً . وهذا يعنى حدوث ثورة صناعية في مصر سوف تتأكد بالخطه الخمسية الثانية للصناعة (١٩٦٥ - ١٩٧٠) التى ستتكلف ألف مليون جنيه .

وأما عن المواصلات ، فقد لعبت دورها في خدمة الانتاج . فالقناة أمت وقامت الهيئة المصرية لقناة السويس بالتهويز بذلك المرفق حتى حقق نجاحا باهراً وأرباحاً إضافية . فهى تصل بمشروعاتها إلى غاطس عمقه ٢٨ قدماً . وتبلغ إيرادات القناة عام ١٩٦٣ أكثر من ضعف إيراداتها عام ١٩٥٥ . كذلك مجال الصرف على مرافق السكك الحديدية والتليفونات ومجال التقدم والنمو فيهما ملحوظ . ويبلغ ما صرف على السكك الحديدية من عام ١٩٥٧ حتى أوائل عام ١٩٦٤ مائة مليون جنيه . وزادت طاقتها على نقل البضائع في السنة من ٦ ملايين طن إلى ١٢ مليون طن . وزادت طاقتها على نقل الركاب من ٨٥ مليون راكب في السنة إلى ١٥٠ مليون راكب . وفي مجال العلم بذلت الجهود للتقدم في ميادين أبحاث الصناعة والأبحاث الطبية والطاقة الذرية ، ويتجه الاهتمام كذلك للقضاء . وبلغ الاستثمار الكلى في المشروعات العلمية ٥٨ مليون جنيه .

هذا بعض ما يهتم بمجالات الكفاية . أما في مجالات العدل ، فقد كان القضاء على الاستغلال مقدمة طبيعية لعدالة التوزيع . فحلت هذه المقادير الضخمة من رأس المال إلى ملكية الشعب العامل وإلى خدمته . وفتحت السبل أمام الآلاف من الشباب المتعلم إلى مراكز القيادات في وحدات الانتاج الضخمة ، الامر الذى كانت الحواجز الطبقيه تحول دونه في الماضى . وزاد إجمالى الأجور بالنسبة للعمال ، وضمنت القوانين الحماية لطمئنان العامل على حاضره ومستقبله . والتعليم بشكل مراحله لم يعد امتيازاً بل أصبح حقاً مجانياً لكل مواطن من بداية مراحل التعليم حتى نهايتها . وبلغ ما صرف على التعليم العادى إلى ما قبل

مستوى الجامعات، ٥٤٠ مليون جنيه حتى عام ١٩٦٣ . أما ميدان الصحة فقد زادت ميزانية الصحة بنسبة ٢٤ ٪ عما كانت عليه سنة الثورة .

وفي كل هذه المجالات، كان جناح العدل يتصل بجناح الكفاية ليسمح للمجتمع المصرى الجديد أن يرتفع ويخلق.

• - إقامة جيش وطنى قوى . وقد تم بالفعل بناء هذا الجيش ، وصارت القوات المصرية فى البر والبحر والجو قادرة على حماية الأمن العربى والأمل العربى ، وقادرة على حفظ السلام ورد العدوان . وقد أتاحت تجربة اليمن - أشرف التجارب وأكرمها تضحية وفداء - للقوات المسلحة أن يحتكر كفاءتها تحت ظروف قاسية . اختبرت قوتها على الحركة السريعة إلى الميدان وبسلامة خطوط مواصلاتها، وتحملها الحياة تحت أصعب الظروف، وأدى الجيش المصرى واجبه على أتم ما يكون .

٦ - إقامة حياة ديمقراطية سليمة . نلاحظ أن كل المبادئ السابقة إنما كانت تعمل على تحقيق هذا المبدأ الأخير والتمهيد له . وكانت هناك تجارب فى الديمقراطية تتمشى مع تطور مرحلة التحول العظيم وتساير خطاها ، حتى جاءت قوانين يوليو الاشتراكية وأسقطت نهائياً تحالف الإقطاع ورأس المال وهزله من قوى الشعب العاملة . ثم تكون الاتحاد الاشتراكي العربى ليسلم القوى العاملة بالوعى العميق بوحدة الديمقراطية من الناحيتين السياسية والاجتماعية

الى الانطلاق العظيم

شهد عام ١٩٦٤ بداية الطريق إلى مرحلة الانطلاق العظيم . وأحداث هذه الفترة ، بالإضافة إلى مسئولياتنا إزاء المرحلة القادمة ، تظهر أن هذه المرحلة

التي نمر بها الآن هي من أهم مراحل النضال المصري وأكثرها خطورة . وهناك مسائل يجب أن نضعها في الاعتبار عندما ننظر قدما إلى مرحلة الانطلاق ، التي تبدأ - فيما يتعلق بميدان العمل الداخلي - عام ١٩٧٠ حينما يتم التحويل الاشتراكي ، ويتم إنتاج الصناعات الثقيلة . وهي مسائل بمثابة تحديات من جانبنا تعرض بها حقنا في الحياة ، وتحديات من الخارج لمرحلة الدفع الثوري .

أولا : التحويل الاشتراكي . وقد حدد الميثاق بشكل عام الأهداف التي نهدفها في التحويل الاشتراكي لهذه المرحلة . ونحن الآن نمر بمرحلة انتقال بين الرأسمالية والاشتراكية ، وإكمال التحويل الاشتراكي هو أهم أعباء هذه المرحلة . وقد حققت الاشتراكية حتى الآن الحرية بالنسبة للمواطن . وثم اقل معظم وسائل الإنتاج إلى ملكية الشعب ووضعت تحت سيطرة الشعب . كذلك وضعت الاشتراكية الطبقات العاملة باختلاف فئاتها موضع القيادة سواء في التنظيم الشعبي أم في وحدات الإنتاج ، وأحلت تحالف قوى الشعب العامل في الاتحاد الاشتراكي العربي محل تحالف الرجعية والرأسمالية المستغلة .

وقد ناقش رئيس الجمهورية هذا الأمر مع مجلس الأمة ، الذي يكون الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي العربي في نفس الوقت ، ووضع النقاط على الحروف وبين بإيجاز ووضوح أن اشتراكيتنا هي الحل الحتمي لمشاكلنا الاجتماعية ، وأنها لا تعني أن الناس كلهم متساوون متساوياً مطلقاً في كل شيء دون تحفظ ، ولكنها بكل بساطة تمنع وجود طبقة من الأسياد وأخرى من العبيد ، وتمنع وجود طبقات على الإطلاق ، وتحض على الجهد والعمل حتى يكافأ كل بقدر عمله وقد جرده .

وبين الرئيس أن مرحلة الانطلاق ما هي إلا مرحلة ثورة جديدة ، وأن مجلس الأمة هو مجلس ثورة ، عليه واجبات والتزامات في عهد لم يعد يوجد فيه أحد يدعى أنه فوق المسؤولية وفوق الحساب . فمسئولية الرقابة والحساب تقع على عاتق مجلس الأمة لا سيما فيما يتعلق بالحكومة وأجهزتها والقطاع العام ، وكذلك في حقل التوعية القومية على أوسع نطاق . كذلك تقع على عاتق المجلس والاتحاد الاشتراكي مسؤولية التعرف إلى مشكلات الجماهير ، لأن من لا يستطيع معرفة المشاكل ليوصلها لحلا ، لا يستطيع أن يقود .

وفي هذه المرحلة لابد من تنظيم سياسي للاتحاد الاشتراكي ، فهذا مما يبعث فيه بقوة أكبر . وذلك يتطلب إعداد قادة من وسط الاتحاد الاشتراكي الم قادة قادرين على أن يناقشوا مناقشة قائمة على الدرس العميق ، ومثقفين عقائدية ، وقادة يفسكرون ويرسمون السياسة . كل ذلك يعمل على إرساء وبناء الأمة وحمل الرسالة لأجيال قادمة . وهذا من الصعوبة بمكان (١) .

ثانيا : الصناعات الثقيلة . لاشك أن خطتنا للتنمية خطة طموحة . وقد وضعنا نصب أعيننا بناء قاعدة الصناعة الثقيلة في المرحلة القادمة التي تنتهي ١٩٧٠ . فهذه الصناعة ، إلى جانب إكمال السد العالي الذي سيبيح إصلاح الأرض وتطوير الزراعة وتوفير الكهرباء ، توصلنا إلى مرحلة تستطيع فيها قرانا الذاتية أن تحمل خطط تقدمنا . وسوف يتم ذلك في الخطة الخمسية الثانية التي تبدأ من يوليو ١٩٦٥ وتنتهي عام ١٩٧٠ ، وحينئذ تكون مرحلة الخطر ، كما يقول

(١) انظر مناقشة الرئيس مع مجلس الأمة - الأهرام ١٢ مارس ١٩٦٥

الرئيس ، قد مرت . ولكن هذا لا يعنى أننا سنسكتفى بهذا القدر من التنمية . فسوف نواصل العمل لأنه هو السبيل إلى التقدم ، وهذا يضعف الأجور مرات ويحل مشاكلنا الداخلية .

ثالثا : التحدى الإسرائيلى — الاستعمارى . يجب أن نضع فى الحسبان أن إسرائيل تبغض كثيراً كل ما نقوم به من أجل التقدم . فالتقدم بالنسبة لنا يقرب من نهاية هذا الخطر المقيم فى قلب العالم العربى . وإسرائيل صارت تعنى احتمال هدوان وتوقع شر فى كل وقت . فيجب أن نكون على استعداد دائماً لذلك . والمسألة لا تتعلق بإسرائيل وحدها وإلا هان أمرها ، ولكنها متعلقة أيضاً بالقوى التى تساند إسرائيل . فالدول الاستعمارية تساندها وتشن الحملات ضدها فى كل خطوة فهم لا يريدون لنا التقدم ولهذا يتحدوننا ، مع إسرائيل ، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً .

رابعا : بناء الوحدة العربية . ويرتبط بهذا الأمر معركة التحدى الإسرائيلى — الاستعمارى . فالعمل العربى الجماعى خطر على إسرائيل ويهدد المصالح التى تدعيها الدول الاستعمارية فى منطقة الشرق الأوسط . ولكننا نعمل على بناء الوحدة العربية وسوف يتم هذا البناء لأنه نتيجة لإجماع الشعوب العربية على ذلك واقتناعها به من ناحية ، ولأن هذا البناء هو النتيجة الحتمية للتطور التاريخى من ناحية أخرى (١) .

خامسا : مستقبل أفريقيا . وهذا الأمر مرتبط بالناحيتين السابقتين من

(١) أنظر حديث الرئيس من هذه التحديات . صحيفة الامم ١٠ مارس ١٩٦٥

جانب ، ومرتبطة بنا بحكم كون بلادنا قطعة من أفريقيا . وقد زاد نشاط مصر في المجال الأفريقي وأسهمت الجمهورية العربية في حركة التعمير في بعض البلاد الأفريقية المستقلة حديثاً مثل مالي وغينيا . ويجب أن نضع في الاعتبار مشرقتنا إزاء الفارة وشهوبها والحيلولة دون تسال الاستعمار والنقوذ الصهيوني إليها .

عزود الرئيس ومسؤوليات الشعب

وقبيل انتهاء مسدة رئاسة الجمهورية (٢٦ مارس ١٩٦٥) يستعد مجلس الأمة ، حسب نصوص دستور مارس ١٩٦٤ الوقت ، لترشيح الرئيس الجديد للجمهورية . وانماالت الرغبات من فئات الأمة وأفرادها على رئيس المجلس محددة البينة للرئيس جمال عبد الناصر ومطالبه بإعادة ترشيحه رئيساً للجمهورية . وسارت المظاهرات الشعبية الصاخبة إلى مجلس الأمة تطالب بنفس الأمر . وإزاء هذا الإجماع يرشح مجلس الأمة الرئيس الحالي ، جمال عبد الناصر ، للرئاسة ، توطئة لعرض الأمر على الشعب لإبداء رأيه في إستفتاء عام .

وقبل الرئيس جمال عبد الناصر هذا الترشيح ، ولكنه يقطع على نفسه عهداً خمسة ، يعمل على تحقيقها ، وهي عهد تعتبر بمثابة شروط لقبوله رئاسة الجمهورية ، على الشعب أيضاً أن يوافق عليها ويتعهد بتنفيذها بحسن وأمانة وإخلاص في حالة موافقته على ذلك الترشيح في الإستفتاء العام (١٥ مارس ١٩٦٥) . هذه العهد تهدف إلى تمهيد الطريق لجيل جديد يقود الثورة في جميع مجالاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية ، وإعتبار هذا الأمر هو المهمة الأساسية التي

يجب أن نضمها لنصب أعمىنا في المرحلة القادمة . وهي تهدف إلى ترويض النفس على أن هناك نضجيات أخرى ما زالت في انتظارنا وترى إلى التمهيد لقيم المجتمع الاشتراكي من أن تستقر وترسخ . وهي تذكرنا بأنه يجب أن نعرف واجبتنا إزاء الأمة العربية كلها ويجب أن نقبل هذا الواجب ، وأنه على الشعب المصري في تلك المرحلة أن يحمل النصيب الأوفى من هذه المسؤولية العربية .

من مراجع البحث

- أحمد أمين : زعماء الإصلاح في العصر الحديث . القاهرة ١٩٤٨
- أحمد عرابي الحسيني المصري : كشف الستار عن سر الأسرار - في النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية . > ١ . مطبعة مصر
- أحمد فريد علي ، دكتور : كفاح الشباب وظهور جمال عبد الناصر
- أوسكين تشايلندوز : الطريق إلى السويس . تعريب خيرى حماد . القاهرة ١٩٦٢
- أنور السادات :
- صفحات مجهزة . القاهرة ١٩٥٤
 - قصة الثورة كاملة
- بطرس بطرس غالى ، دكتور :
- دراسات في السياسة الدولية . القاهرة ١٩٦٤
 - منظمة الوحدة الأفريقية . القاهرة ١٩٦٤
- جمال عبد الناصر ، الرئيس : (خطب وأحاديث ومقالات منشورة في مصادر مختلفة . . .)
- جورج فوشيه : جمال عبد الناصر في طريق الثورة . بيروت ١٩٦٠
- حسن صبحي ، دكتور : التنافس الاستعماري الأوروبي في المغرب (١٨٨٤ - ١٩٠٤) . الاسكندرية ١٩٦٥
- رابطة الجنوب العربي ، مكتب القاهرة : الجنوب العربي في هيئة الأمم . القاهرة ١٩٦٣
- راشد البراوى ، دكتور : الصومال الكبير - حقيقة وهدف . القاهرة ١٩٦١

عبد الرحمن الرافعي

- تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر . ١٣ ، ٢٠

القاهرة ١٩٤٨

- عصر محمد علي . القاهرة ١٩٤٧

- عصر اسماعيل . ٢٠ . القاهرة ١٩٣٢

- الثورة العربية والاحتلال الانجليزي . القاهرة ١٩٤٩

- مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال . القاهرة ١٩٤٨

- مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية . القاهرة ١٩٤٥

- محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية . القاهرة ١٩٤٨

- ثورة سنة ١٩١٩ (جزآن) . القاهرة ١٩٥٥

- في أعقاب الثورة المصرية . ١٣ (١٩٥٩) ، ٢٠ (١٩٤٩) .

٣٠ (١٩٥١)

- مقدمات ثورة ٢٣ يوليو . القاهرة ١٩٥٧

- ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ . القاهرة ١٩٥٩

عبد القادر حاتم (وآخرون) : هذه الأحلاف

عبد الملك عودة ، دكتور : السياسة والحكم في أفريقيا . القاهرة ١٩٥٩

عبد المنعم شemis : الثورة العربية الكبرى ، القاهرة ١٩٦٣

علي الحديدي ، دكتور : عبد الله النديم . القاهرة ١٩٦٢

علي صبري : التطبيق الاشتراكي في مصر . القاهرة ١٩٦٤

عزه النص ، دكتور : الوطن العربي - الاتجاه السياسي والملاح الاقتصادية .

دمشق ١٩٥٩

فتحي رضوان : مصطفى كامل . القاهرة ١٩٤٦

ماهر حسن فهمي ، دكتور : قاسم أمين . القاهرة ١٩٦٣

محمد انيس ، دكتور : صفحات مطوية من حياة الزعيم مصطفى كامل . القاهرة ١٩٦٢

محمد انيس ، دكتور (وآخرون) : العدوان الثلاثي على مصر . القاهرة ١٩٥٦

محمد حسين هيكل ، دكتور : مذكرات في السياسة المصرية : ١ -

(١٩١٢-١٩٣٧) القاهرة ١٩٥١ ، ٢ - (١٩٣٧-١٩٥٢) القاهرة ١٩٥٣

محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية (١٨٨٢-١٩٣٦) .

القاهرة ١٩٥٢

محمد عبده ، مذكرات الامام

محمد فريد ابو حديد : السيد عمر مكرم . القاهرة ١٩٥١

محمد فؤاد شكرى ، دكتور : عبد الله جاك مينو وخروج الفرنسيين من مصر .

القاهرة ١٩٥٢

محمد مصطفى صفوت ، دكتور

- الاحتلال الانجليزى لمصر وموقف الدول الكبرى (اراء) . القاهرة ١٩٥٢

- انجلترا وقناة السويس . القاهرة ١٩٥٦

- الجمهورية الحديثة . الاسكندرية ١٩٥٨

- مصر المعاصرة . القاهرة ١٩٥٩

مصلحة الاستعلامات ، كتب ونشرات

الليثاق (قدمه الرئيس جمال عبد الناصر الى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية

في مايو ١٩٦٢) .

مطبعة الشاعرو
٢٠١٤

